



الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٩

الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، بداية، أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، راجياً لكم التوفيق في مهمتكم. كما أود أن أرحب بإجراء هذا الحوار الهام الذي يأتي تفعيلاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وترجمة للنداءات التي أطلقها رؤساء الدول والحكومات في ختام اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ حول أهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي والتأكيد على قيمة الحوار بشأن التعاون بين الأديان. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق تقديري للمقدمين الرئيسيين للقرار ٢٢١/٦١، وهما باكستان والفلبين والمقدمين الآخرين، على جهودهم الحثيثة، التي تبلور عنها فكرة عقد هذا الحوار الهام خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويهدف هذا الحوار إلى تعزيز التفاهم والتسامح والصدقة بين البشر على اختلاف دياناتهم وثقافتهم ولغاتهم.

على الرغم من أن جميع الديانات والثقافات تتقاسم مجموعة مشتركة من القيم الإنسانية، فإن مظاهر التعصب

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أتايفا (تركمانستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/62/97 و A/62/337)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أذكر الأعضاء بأنه لا يزال هناك ٣٤ متكلماً على القائمة. ولكي نستكمل قائمة بعد ظهر اليوم، فإنني ألح على السادة الأعضاء أن يدلوا ببيانات موجزة قدر المستطاع.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس وفد دولة قطر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الحكيمة، المتمثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على احتضان مدينة الدوحة سلسلة من المؤتمرات الدولية لحوار الأديان، التي أصبحت بمثابة المناسبة السنوية التي نتطلع إليها لتعميق الحوار والتواصل، بدءاً من أول مؤتمر لحوار الأديان، الذي عُقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وحتى المؤتمر الخامس المنعقد في أيار/مايو ٢٠٠٧. ونتج عن هذه اللقاءات المستمرة مبادرة هامة هي إنشاء المركز الدولي لحوار الأديان في مدينة الدوحة، وتشكيل مجلس استشاري دولي ليوّجه عمل هذا المركز من أجل تحقيق التقارب بين الديانات السماوية الثلاث.

وتؤمن دولة قطر بأن الحوار بين الأديان من شأنه أن ينعكس إيجابياً على الحوار بين الشعوب والحضارات. ولهذا، استجابت الدولة لمبادرة السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بإنشاء تحالف الحضارات، وذلك من خلال المشاركة الهامة لصاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، حيث شاركت سموها في أعمال الفريق الرفيع المستوى الذي كوّنهُ السيد كوفي عنان عام ٢٠٠٥. وقد ضم الفريق نخبة من القادة البارزين من المجموعات الإقليمية الخمس، بهدف الخروج بمجموعة من المبادرات في مجالات التعليم والشباب والإعلام من أجل تحقيق الهدف الأسمى للتحالف، وهو التقريب بين الشعوب والثقافات من أجل بناء السلام والاستقرار في عالم سئم ويلات الحرب والصراعات الدينية والإيديولوجية. ودولة قطر ستواصل دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز الحوار والتفاهم بين الديانات والثقافات والشعوب. وأحتتم كلمتي بالتذكير بكلمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى خلال افتتاح أعمال المؤتمر الثالث للحوار بين الأديان في عام ٢٠٠٥، حيث شدّد سموه على "أن مواصلة الحوار من شأنها أن تكسب أنصاراً جدداً يؤمنون بأن التحوار

والصراعات الدينية والعرقية أصبحت في ازدياد وتشكل خطراً يهدد بصورة متزايدة العلاقات السليمة بين الدول. وكانت دولة قطر من أوائل الدول التي نوّهت في محافل إقليمية ودولية عديدة إلى أهمية توجيه الاهتمام على جميع المستويات إلى تعزيز العلاقات بين الجماعات الإنسانية ذات الانتماءات الدينية والعرقية المختلفة. وقدمت مقترحات للمجتمع الدولي بشأن كيفية التصدي للتصادم الديني والعنصري بين الأمم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أحد المقترحات الهامة التي أطلقها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أثناء المائدة المستديرة التي نظمتها منظمة اليونسكو على هامش أنشطة قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد تناولت تحقيق هدف تعزيز العلاقات بين الجماعات الإنسانية على ثلاثة مستويات. المستوى الأول هو نشاط علمي صرف يضم علماء التاريخ والسياسة والاجتماع، ويستهدف بيان جذور الصراع الدائر بين الشعوب والثقافات. والمستوى الثاني، يتوجه بالأساس إلى أصحاب الرأي في مجال الإعلام بحقوله المختلفة، ويستهدف اكتشاف أفضل السبل لتوضيح أثر الصور الخاطئة التي قد تنقلها وسائط الإعلام عن الجماعات الدينية والثقافية المغايرة. أما المستوى الثالث، فيشمل القادة السياسيين ورجال الحكم الذين ينتمون إلى جماعات ثقافية مختلفة، باعتبارهم الأقدر على استئصال جذور التوتر وتقليل فرص الصدام.

وفي إطار تقريب الحوار بين الإسلام والمسيحية واليهودية، لم تقف دولة قطر عند حد إطلاق المبادرات، بل باشرت في تحويل مبادراتها ونداءاتها بشأن تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الأديان إلى أفعال، إيماناً راسخاً منها بأهمية إيلاء مبدأ الحوار بين الديانات السماوية الثلاث أهمية كبرى سعياً إلى إيجاد أرضية صلبة لبناء عالم يسوده السلام والتفاهم. ذلك الإيمان العميق شجع قيادة دولة قطر

الدول والأمم المتحدة، من خلال اجتماعات رفيعة المستوى مثل هذه الجلسة، إلى إشراك تلك المجتمعات للتوصل إلى فهم أفضل والتعامل مع دور الدين والثقافة في السياسات الوطنية والدولية. إننا بحاجة إلى محافل دولية مثل هذا المحفل، حيث يستطيع الزعماء الدينيون والثقافيون والسياسيون أن يلتقوا ويتبادلوا الآراء.

وتؤمن النرويج بإمكانات الحوار، بين الأديان والثقافات. فمن خلال الحوار نستطيع تعزيز الفهم والاحترام المتبادلين لحرية الدين والعقيدة والتنوع الثقافي. ويمكن أن يكون للحوار تأثير كبير. فهو يمثل إمكانية لاتخاذ مواقف وسطية والتصدي لهيمنة التطرف.

وعندما تسلمت الشبيخة هيا راشد آل خليفة جائزة مؤسسة الطريق إلى السلام، قالت:

”قد يكون التشجيع على حوار حقيقي بين الحضارات والأديان أهم أداة سياسية يمكن أن نستخدمها لعبور الحدود وبناء جسور السلام والأمل“.

وللسبب ذاته، تبادر النرويج بمشاريع للحوار وتدعمها وتشجعها في عدة بلدان. ومن خلال هذه المشاريع، نعمل عن كثب مع الزعماء الدينيين في النرويج وعلى الصعيد الدولي.

علاوة على ذلك، أنشأنا منتدى في وزارة خارجيتنا يلتقي فيه الزعماء الدينيون والأكاديميون والدبلوماسيون لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالدين والسياسة الخارجية. وهو محفل قيم للغاية بالنسبة للوزارة والطوائف الدينية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث على حد سواء.

ورغم أن الحوار هو أهم طريق إلى المزيد من التسامح واحترام التنوع والتفاهم المشترك، قلما يدور الحوار بدون عقبات. وقد يشكل الحوار أيضا تحديا لصنّاع القرار

أجدي من التخاصم، وأن التواصل أنفع من التباعد، فالحوار أضحى ضرورة ملحة للتخلص من عقد الماضي والاعتراف بأخطاء اليوم“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مونا يول، رئيسة وفد النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تحظى مسألة الهوية الدينية والثقافية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، باهتمام أكبر وموقع أهم في العلاقات الدولية. ويشكل الدين والثقافة هوية الرجال والنساء، وهما يؤثران في الكيفية التي نتفاعل ونتواصل بها مع بعضنا البعض. إن حقنا في الاختيار الحر لديننا أو عقيدتنا هو حق معلن بوضوح في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك فإن التعايش بين مختلف الأديان والثقافات يمثل في بعض الأحيان تحديا للمجتمعات والأمم في العالم بأسره.

وتستخدم الهوية الدينية والثقافية دائما لتعريف مختلف الأطراف في حالات الصراع. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة كيف استخدم الدين لتأجيج وتعميق صراعات عديدة، العنيفة منها وغير العنيفة على حد سواء. وتكون الصراعات في معظم الحالات في الحقيقة صراعات سلطوية على قضايا سياسية وليست صدامات على أساس الاختلافات الدينية.

ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الدين والثقافة دورا مختلفا تماما. فقد عارض الزعماء الدينيون والثقافيون الحروب واستخدام العنف. ويستطيع أولئك الزعماء وكذلك المنظمات غير الحكومية أداء أدوار هامة في تعزيز التسامح وتشجيع احترام التنوع الديني والثقافي. ويمكنهم أن يقدموا إسهامات قيمة للسلام والعدالة. وفي المجتمعات الأكثر علمانية غالبا ما يكون هناك ميل إلى التقليل من شأن هذه الإمكانية. لذا، كان من الأمور المشجعة أن تسعى حكومات

مشاركة. يجب أن يضم الحوار البناء بالضرورة أشخاصا ومجتمعات من مختلف شرائح المجتمع.

ومن المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن الحوار يستغرق وقتا. فالأمر يحتاج إلى وقت لاكتساب المعرفة اللازمة والثقة والاطمئنان لتغيير مفاهيمنا ومفاهيم الطرف الآخر. ولا يتوافق عنصر الوقت دائما مع المطالب السياسية الوطنية والدولية من أجل نتائج سريعة ودائمة. ومن ثم، فإن المثابرة والالتزام بالحوار أمران ضروريان.

ورغم أن الحوار، كاستجابة سياسية لتهديدات تواجه الديمقراطية والسلام والاستقرار يثير معضلات وتحديات لصانعي القرار، هناك حاجة أكيدة إلى الحوار بين الأديان والثقافات وإلى التعاون بين مجتمعات العالم إذا أردنا إنهاء الصراعات وبناء السلام وضمان احترام الحقوق الأساسية للإنسان. من المهم أن تواصل الأمم المتحدة، كممثلة للمجتمع الدولي، تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان باعتباره آلية سياسية هامة لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل الحرية الدين أو العقيدة والتنوع الثقافي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي سكينر - كلي، رئيس وفد غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا): (تكلم بالاسبانية): أود أن أهنئ من شجعوا مبادرة إجراء هذا الحوار الرفيع المستوى، لأن المواضيع التي ناقشناها حسنة التوقيت بلا شك. وينبغي ألا ينسى أحد الإسهام القيم للأديان في الحضارات وفي ذات الأفراد الذين يكونون تلك الحضارات. ويقودنا ذلك إلى الاعتراف بالحاجة إلى قبول التنوع الثقافي الواضح الذي يتسم به عالمنا اليوم، والذي هو نبع لا ينضب للإثراء الجماعي والخصب للمجتمعات المعاصرة.

والزعماء الدينيين. يجب أن يكون احترام وقبول وتقدير الثقافات والتقاليد والأديان أمورا متبادلة لكي يتم الحوار. وبدون احترام أساسي للفروق وتقدير الكرامة الإنسانية للآخر لا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي. وبشكل أساسي، يعني ذلك أنه يتعين علينا أن نكون مستعدين للتكلم والاستماع معا. ويجب أن نقر بأن لدى شريكنا في الحوار قناعات ثابتة وقيم وقدرات يمكن أن تجعلنا نعيد النظر في مواقفنا.

والاحترام الأساسي للتنوع هو في الواقع شرط مسبق للحوار. وبطبيعة الحال، فإن الاحترام الأكبر للاختلافات يمكن أيضا أن يكون ناتجا للحوار. ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة عدم إساءة تفسير احترام التنوع الثقافي والديني باعتباره قبولاً غير مشروط بجميع جوانب الدين والثقافة. فمن الممكن استخدام القيم الدينية والثقافية وإساءة استخدامها على حد سواء؛ ويمكن استخدامها لأغراض خيرة وأخرى سيئة على السواء. وكثيرا ما تكون هناك حاجة إلى تحديد عناصر عملية الحوار التي يمكن أن تعرقل تعزيز التسامح والتفاهم والاحترام الشامل. ومن الضروري تحقيق التوازن بين احترام وجهات نظر بعضنا البعض وبين نهج منفتح وأحيانا ناقد تجاه المسائل المتعلقة بالثقافة والدين. وعادة ما يمثل ذلك تحديا، وسيظل تحقيق التوازن السليم أمرا أساسيا في الجهود المبذولة من أجل الحوار.

وكثيرون يتكلمون وكأن هناك صراع متواصل بين ما يُسمى العالم الإسلامي والعالم الغربي. ولا نعتقد أن مثل هذا الصراع قائم؛ كما لا نعتقد أن هذين هما الاسمان السليمان لهما. إن الخطاب مستقطب وغالبا ما تهيمن عليه عناصر متطرفة. بيد أن هذا النهج يمنعنا من الدخول في مناقشات مثمرة، وهو ما يزيد من صعوبة إيجاد أرضية

وغواتيمالا ترى أن التسامح لا يشكل وسيلة لترسيخ أوجه التفاوت والهياكل الهرمية، أو وسيلة لتخلف الأشخاص وإدامة إقصائهم والتمييز ضدهم، وبالتالي إهدار الكرامة الأصلية للفرد. ونشجع التسامح الذي يعزز الحوار الحقيقي ويفتح أذهاننا لمعارف الآخرين ويعرفنا على قيم جميع الثقافات وعاداتها وأديانها. ويشكل ذلك الحوار تجربة تعليمية فعالة ويؤدي إلى التفاهم المتبادل. وذلك الحوار ممكن بين الأفراد والدول إذا استند إلى المساواة، وبين الثقافات والأديان إذا استند إلى الصدق والإنصاف، والأهم من ذلك، الاحترام.

ونؤمن إيماناً ثابتاً بأن الجهل يؤدي إلى أسوأ أشكال التعصب. ومن الواضح، في عالم يتسم بالعولمة والكونية، أن الهجرة، على سبيل المثال - سواء كانت مدفوعة بأسباب اقتصادية أو بالصراعات - أظهرت بجلاء الحاجة إلى أن يعرف كل منا عن الآخر وأن يشجع التسامح والقيم العالمية والتفاهم المتبادل بغية تحقيق التعايش السلمي والمثمر، مع المشاركة المتكافئة للرجال والنساء.

وعليه، فإننا نشيد بهذه المنظمة، التي زودت الأسرة الإنسانية بأسرها بالأدوات التي تمكنا من تعزيز القيم العالمية الواردة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي. بل إن الإعلان الأخير ذهب بعيداً ليؤكد على أن الحوار بين الثقافات "هو أفضل ضمان للسلام"، وهو "أمر حتمي لا يمكن فصله عن احترام كرامة الفرد".

وغواتيمالا تشارك مشاركة فعالة في برنامج ثقافة السلام التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتؤيد جميع المبادرات، مثل المبادرة التي قدمتها تركيا وإسبانيا، والمتصلة بتحالف الحضارات، فضلاً عن الأنشطة التي يضطلع بها المنتدى الثلاثي الأطراف المعني

إن تعزيز التسامح والحوار في إطار كل حضارة أمر أساسي لتحقيق الاحترام والتعايش السلمي والتعاون بين الأفراد وفيما بين الشعوب، وبالتالي حماية تنوع العقائد والثقافات واللغات. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأسرة الإنسانية تقبل التحدي المتمثل في الكفاح من أجل السلام والعلاقات الودية بين الدول، والأمر الذي يستدعي بدوره تعزيز احترام الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الاعتقاد، التي يتمثل شرطها الأساسي في التسامح. وفي الوقت نفسه، فإن التسامح هو أساس احترام حقوق الآخرين؛ فبدون الاحترام، لا توجد أي إمكانية للتوافق أو الاتفاق.

إنني انتمي إلى بلد متعدد الأعراق والثقافات واللغات. وفي إطار ذلك السياق المتعدد الثقافات، نحن نتمتع، بحرية العبادة التي تجعل نسيجنا الاجتماعي متعدد الأوجه. ويوجد بيننا مسيحيون ومسلمون ويهود يعيشون معاً، إلى جانب مجتمع أصلي عريض للغاية ومتنوع تم استبعاد رؤيته الكونية المتمثلة في مجتمع ألبانيا والخط من قدرها واضطهادها. ولكن تجري إعادة تقييم هذه الرؤية في سياق المجتمع المعاصر، الأمر الذي يمكننا من تخفيض حدة التوترات وأوجه التفاوت الاجتماعية وتحسين التفاهم المتبادل ومنع العنصرية والتمييز.

وفي سياق اتفاقات السلام التي أنهت حرباً بين الأشقاء استمرت لفترة ٤٠ عاماً، أبرمنا اتفاقاً بشأن هوية السكان الأصليين وحقوقهم. وتم التوصل إلى تلك الاتفاقات خلال أعوام من الحوار والتفاهم المتبادل. وفي ذلك الصدد، نود أيضاً أن نقر بفضائل النساء وجَلَدِهْن على مر القرون، مما مكن الثقافات من البقاء ومن حماية ونقل فضائل وقيم التراث الثقافي الملموس، مع ضمان تعليم الأجيال المتعاقبة.

كامل بأن أيام العام التي تبلغ ٣٦٥ يوما ينبغي أن تركز للقضاء على العنف من حياتنا ومن تفكيرنا، لأننا إن لم نتمكن من تشكيل مجتمعات تشارك في الحوار وتزيد احترامها للتنوع الثقافي وتعاون على تحقيق التنمية وتتعلم أن تعيش في سلام، فإننا سنفسح المجال للصراعات والحرب والظلم.

السيد ساهل (المغرب): سيدي الرئيس، في البداية يسعدني أن أقدم لكم التهئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والسنتين للجمعية العامة، وكلنا أمل بأن تتكامل أعمالكم بالنجاح.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة السيدة الشيخة هيا راشد آل خليفة، التي أخذت على عاتقها تنظيم عدد من الاجتماعات التي تركزت حول موضوع التعاون والتفاهم بين الأديان والثقافات.

وينعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في ظرف يتميز باستمرار مظاهر التعصب العرقي والعائدي وما يصاحب ذلك من ممارسات للعنف، الأمر الذي بات يُكسب المبادرات، مثل جلسة اليوم هذه، أهمية قصوى للتباحث حول أنجع سبل التعاون لتحقيق مزيد من التفاهم والتقارب بين الأديان والثقافات، ولاستئصال جميع أشكال التطرف والكراهية. وفي هذه المناسبة، تثنى بلادي الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة من أجل تثبيت قواعد هذا الحوار. كما تشيد بلادي بمحتوى التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى لتحالف الحضارات، الذي تضمن توصيات هامة من شأنها أن تعطي مضمونا عمليا للحوار بين الثقافات والأديان.

وفي هذا الصدد، تثنى بلادي تعيين السيد جورج سامبايو ممثلا للأمين العام لتحالف الحضارات ورئيسا لفريق أصدقاء تحالف الحضارات بهدف الإسهام في إمداد

بالتعاون بين الأديان من أجل السلام. وبرفع التنوع الثقافي إلى مستوى التراث المشترك للبشرية، اتخذت المجتمعات المعاصرة المتعددة الثقافات خطوة رئيسية نحو الاعتراف بأن هذا التراث يشكل كترا حيا ومتجددا وبالتالي فهو يمثل عملية تضمن بقاء جنسنا البشري.

ولا يمكن أن نناقش في بضع دقائق صيغا ستؤدي إلى تسوية المشاكل القديمة العهد الناشئة عن الإقصاء والتهميل والعنصرية وكره الأجانب والتعصب وعدم التسامح. ويشجعنا، مع ذلك، أنه توجد تحت تصرف المجتمع الدولي آليات ذات حجية تنشئ معايير أساسية للتعايش الإنساني.

لقد آن الأوان لاتخاذ إجراء لتخفيف حدة الجهل بجزائنا ولتخفيف حدة التوترات الاجتماعية بغية تعزيز الاتساق والتضامن الدوليين. ويلزم أن ننهي التجارة السرية التي تكمن وراء الصراعات المسلحة والحروب، وأن نكافح فعلا الفقر والجوع وسوء التغذية والجهل؛ والعنصرية والتعصب تجاه المهاجرين والأقليات العرقية والثقافية والدينية؛ والتهميل والصور النمطية القائمة على أساس الدين أو الثقافة. وتلك هي الدوافع الحقيقية للصراع. كما أن علينا أن نعترف بأن العنف لا يشكل أبدا الاستجابة المناسبة لتلك المشاكل.

وقال المهاتما غاندي:

”إنني أرفض العنف، لأن الخير الذي يبدو أنه يجلبه لا يدوم طويلا؛ وبالعكس، فإن الشر الذي يلحقه هو ما يدوم طويلا“.

وقبل بضعة أيام على عقد هذه الجمعية، احتفلنا بالذكرى السنوية لميلاد المهاتما غاندي، صاحب النزعة الإنسانية العالمية، الذي تصلح تركته المتمثلة في اللاعنفي اليوم كما كانت صالحة في أي وقت مضى. وبالتالي، فإن من المناسب أن نحتفل باليوم العالمي لللاعنف. ونحن على اقتناع

وتشجيع مبادئ التسامح والاحترام المتبادل داخل الإسلام وبين الإسلام والديانات الأخرى.

وإذا كان المغرب يرى أن الحوار بين الديانات والثقافات عنصر أساسي في العلاقات بين الدول، فإننا نعتقد أن هذا الحوار ينبغي أن يتعدى المقتضيات الظرفية وأن يندرج في إطار مسلسل دائم ومنظور ثابت على أساس احترام حقوق الإنسان، خاصة الحق في الحرية والكرامة والحياة بدون تمييز بين الأجناس والديانات والثقافات والدول.

وعلى هذا الأساس، يرى المغرب أن تحقيق ذلك يتطلب القيام بمجهودات واعية ومستمرة بشكل يمكننا من تجاوز المصالح الذاتية وإغناء تجاربنا ومعارفنا المشتركة. إن معرفة الآخر وفهم ثقافته تعد الوسيلة الوحيدة لمحاربة الكراهية والحقد وبناء سلام دائم يمكن كل عضو في الأسرة الدولية من العيش بكرامة وسلام وطمأنينة.

ويعتبر المغرب أن تعدد وتنوع الملتقيات والأنشطة الثقافية والدينية المنظمة على الصعيد الدولي قد ساهم مساهمة فعالة في توعية الرأي العام الوطني والدولي بأهمية الحوار بين الأديان ودوره الرئيسي في إقرار السلم.

كما نرى أن إدماج مسألة التفاهم بين الأديان والثقافات في البرامج التربوية والتعليمية من بين الوسائل المساعدة على تصحيح الصور السلبية المرتبطة بالآخر، لإحلال مكانها ثقافة التسامح والانفتاح.

إننا نعتبر كذلك أن مسألة الحوار بين الأديان والثقافات من الأمور المرتبطة بضرورة الدفاع عن القضايا الكبرى التي تسترعي اهتمامنا، كتطلع الشعوب والأمم إلى الحرية والكرامة والتنمية. إن تأكيد اختلافاتنا الروحانية والثقافية في إطار الحوار والتبادل لا يتنافى، في نظرنا، مع

هذه المبادرة بآليات من شأنها تفعيل التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى. والمملكة المغربية، بصفتها عضوا في هذا الفريق، لن تدخر أي جهد للإسهام في إنجاح مهمة الفريق.

وتضع المملكة المغربية مسألة الحوار بين الثقافات والأديان مكان الخيار الاستراتيجي، إيماناً منها بأن العمل على تجسيد هذه القيم أصبحت ضرورة ملحة لتأسيس فضاء منفتح يضمن تعايش الأديان والثقافات ولتحقيق الاستقرار والسلم بين الدول.

انطلاقاً من هذه القناعة الراسخة، واستلهاماً من توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دعم المغرب عدة مبادرات شجاعة ومسؤولة. نذكر منها عقد أول مؤتمر عالمي للأئمة والحاخامات ببروكسل عام ٢٠٠٥. وفي نفس السياق، وتحت الرئاسة الشرفية لصاحبي الجلالة الملك محمد السادس والملك خوان كارلوس، انعقد في مارس ٢٠٠٦، بأشبيلية المؤتمر الثاني للأئمة والحاخامات، الذي أكد فيه المشاركون على الأهمية البالغة للحوار بين الديانات كوسيلة ناجعة لمكافحة العنف والإقصاء، مركزين على الدور الرئيسي الذي يمكن أن يضطلع به رجال الدين. بمختلف مشاربهم في التقريب بين الشعوب.

علاوة على دعم مثل هذه المبادرات، ورغبة منه في تأسيس حوار جاد بين الحضارات والأديان، اقترح المغرب خلال القمة العربية الأخيرة المنعقدة بالخرطوم وضع ميثاق دولي يحدد قواعد الملاءمة بين التعبير والرأي وبين احترام المقدسات الدينية والمعتقدات الروحية لكل الشعوب.

إن دعم المغرب لقيم التسامح والحوار والاحترام بين الأديان يتجسد أيضاً من خلال الدروس الدينية التي دأب جلالته الملك محمد السادس على ترأسها طيلة شهر رمضان الفضيل، والتي تتناول بالدرس مواضيع لها علاقة مباشرة بنشر

الواجب التضامني والالتزام الضروري، بل سيساهم في إغناء الحوار المنشود وتثبيته.

وفي الختام، يؤكد المغرب على ضرورة التنسيق بين جميع المبادرات التي ترعاها الأمم المتحدة والمتصلة بحوار الأديان، وذلك بغية تسهيل أعمال المتابعة. كما نعتقد في هذا السياق أن إنشاء وحدة متخصصة داخل الأمانة تعنى بهذه الشؤون، اقتراح عملي يستوجب المساندة والدعم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن للسيد أليشير وحيدوف، رئيس وفد أوزبكستان.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لمنظمي هذا الاجتماع والداعين إليه. ومن الضروري بلا شك أن ننوّه بالإسهام العظيم الذي قدمه وفدا باكستان والفلبين في هذا الصدد، وأن نتوجه لهما بالشكر على ما بذلاه من جهود.

إن حقائق اليوم تدل بجلاء على الأهمية المتزايدة لمواصلة تنشيط الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الحوار بين الثقافات وبين الأديان، الذي يمكن أن يعد اليوم أحد القضايا الرئيسية على جدول الأعمال الدولي. وتزايد أهمية تعزيز هذا الحوار للنهوض بالاستقرار والتنمية في عالم اليوم.

ومن هذا المنطلق يصبح دور الأمم المتحدة أهم من أي وقت مضى في تشجيع التسامح والتفاهم المتبادل والتنوع الثقافي. ونشيد بأهمية الحوار الرفيع المستوى الجاري حالياً في تعزيز التفاهم بين الثقافات وبين الأديان والتعاون بينها من أجل تحسين أحوال العالم.

وأوزبكستان دولة متعددة الأعراق تعيش فيها ١٣٦ فئة وأقلية عرقية جنباً إلى جنب. ونرى في هذا التنوع العرقي والثقافي إرثاً وطنياً، ومصدراً للتفاعل المثمر، وإثراء للأشخاص المنتمين إلى ثقافات وفئات عرقية متنوعة الذين

وتعمل أرض أوزبكستان اليوم، كما عملت على مر قرون طويلة، بمثابة جسر يربط الشرق بالغرب. وبفضل قربها من طريق الحرير الكبير، فقد أصبحت أرضنا القديمة تعرف بأنها ملتقى طرق هام على هذا الطريق تتفاعل عنده الحضارات والثقافات مع بعضها البعض على اختلافها، وذاعت شهرة هذا التفاعل بالتالي بوصفه إسهاماً لا يقدر بثمن في تطور البشرية جمعاء.

ونحن في أرضنا القديمة، كما نحافظ على المواقع الإسلامية المقدسة، نحرص على المحافظة على آثار الثقافة البوذية الفريدة والمتميزة في وادي سورخاندريا، والآثار التاريخية اليهودية في سمرقند وبخارى، وبعضاً من أقدم آثار الثقافة الزرادشتية في خوارزم وغيرها من المواقع التي يحج إليها المسلمون والمسيحيون واليهود في سمرقند وبخارى.

وقد شكلت تقاليد التسامح والطيبة واحترام الثقافات والأديان الأخرى الأساس الذي تقوم عليه سياستنا الوطنية التي وضعت في السنين التالية للاستقلال. وتجسدت هذه المبادئ في دستور البلاد الذي يؤكد أن جميع المواطنين فيه متساوون في الحقوق والحريات وسواسية أمام القانون، دون تمييز على أساس نوع الجنس أو العنصر أو العرق أو اللغة أو الدين أو الأصول الاجتماعية أو المركز الاجتماعي.

ومنذ الأيام الأولى لاستقلال أوزبكستان، جعل رئيسها إسلام كريموف مسألة تعزيز التفاهم بين الأديان وبين الثقافات على وجه التحديد إحدى الأولويات في سياسة الدولة العامة. وبسبب هذا النهج، يعد المجتمع الأوزبكي اليوم مثالا يحتذى للتعددية الثقافية والتسامح الثقافي.

الشؤون الدينية في أوزبكستان. ويتألف هذا المجلس من زعماء مجلس المسلمين في أوزبكستان وطاشقند وآسيا الوسطى، وأبرشية الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، واتحاد الكنائس المعمدانية الإنجيلية المسيحية، ومركز كنائس مسيحيي الكتاب المقدس الكامل، والكنيسة الإنجيلية اللوثرية، والجمعية اليهودية الدينية في طاشقند.

في السنوات التي أعقبت استقلال أوزبكستان نُشرت أولى ترجمات القرآن الكريم إلى اللغة الأوزبكية، مثلما نشر بها صحيح البخاري للحديث الشريف، والإنجيل، والكتب الـ ١٦ من العهد القديم، والعهد الجديد بأكمله، وتاريخ الرسل، وغير ذلك من الأدبيات الدينية. وفي أواخر عام ٢٠٠٤ أصدرت زعامة المسلمين في أوزبكستان، بالتعاون مع الجمعية الجمهورية للمكفوفين، طبعة من القرآن الكريم بلغة البريل. وأشدّد على أن أوزبكستان أصبحت ثالث دولة في العالم في إنجاز هذا المسعى النبيل.

وأغتني هذه الفرصة لأسجل، وهذا مصدر فخر لأوزبكستان من ناحية الثقافة والعلوم الإسلامية، ومن ناحية حماية النصب التذكارية، وإثراء تركة الإسلام، أن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أعلنت مدينة طاشقند عاصمة عالمية للثقافة الإسلامية لعام ٢٠٠٧. وإن عقد مؤتمرين دوليين في طاشقند هذا العام تحت العناوين: "الإسلام والتسامح: نموذج أوزبكستان" و "مساهمة أوزبكستان في تنمية الحضارة الإسلامية" لدليل واضح على اهتمام أوزبكستان الدائم والمستفيض بالنهوض بالتعاون بين الثقافات وبين الأديان.

ليس سراً أنه توجد اليوم في مختلف أركان العالم، للأسف، توجهات نحو تغذية التعصب بين الثقافات وبين الأديان. تلك التوجهات يمكن أن تخل بسير عملية النهوض بالتفاهم بين الشعوب وبين أتباع مختلف المعتقدات، ويمكن

وبمبادرة من رئيس دولتنا، شهد العام ١٩٩٢ إنشاء المركز الثقافي الجمهوري المشترك بين الأعراق الذي يقدم مساعدات قيّمة متباينة الأنواع للأنشطة التي يقوم بها ما يزيد على ١٤٠ مركزاً ثقافياً يمثلون مختلف المجموعات العرقية التي تعيش اليوم في أوزبكستان. ويبدّل هذا المركز قصارى وسعه للمساهمة في أعمالها المتعلقة بصيانة وتطوير التقاليد والعادات واللغات الأصيلة لكل مجموعة عرقية. ويقدم ممثلو الجماعات الطائفية المختلفة الذين يعيشون في البلد مساهمة في تعزيز استقلال دولتنا وبناء مجتمع ديمقراطي. وتوفّر لديهم كل الفرص لتطوير اللغة والثقافة والفنون المسرحية والفنون الجميلة والفنون الشعبية والعادات والتقاليد الأصلية الخاصة بهم.

يعرف المندوبون أن للحوار بين الثقافات بعداً طائفيًا وبعداً دينياً. وفي هذه الصدد تضطلع تقوية الوثام بين الأديان بدور أساسي في جهودنا المشتركة لكفالة الوثام بين شتى الثقافات في تطوير ثقافة العالم. وفي هذا السياق أود أن أسجل أن الدين، منذ بداية الاستقلال في أوزبكستان، يتم النظر إليه كعامل من عوامل تكوين الصورة الروحية لشعبنا على أساس مبادئ الأخلاق والحفاظ على التركة الروحية والأخلاقية الثرة لشعبنا. وفي الوقت الحاضر بوجه خاص، حيث تمر البشرية بعملية إنمائية معقدة، اكتسب الدين أهمية فريدة من الناحية الأخلاقية والروحية، بجمعه بين شتى الشعوب في جهودهم الجماعية ضد شر العنف.

أوزبكستان لديها حالياً ممثلون عن ١٦ من المعتقدات الدينية. وتوجد أكثر من ٢٠٠ منظمة دينية تزاوّل أعمالها، بما فيها منظمات إسلامية ومسيحية ويهودية وبوذية وغيرها. وبغية التفاعل مع المنظمات الدينية ولتقديم المساعدة لها في الاضطلاع بأنشطتها، وبغية الاتفاق معها على تدابير للنهوض بالسلام والوثام بين الأديان وبين الطوائف، أسست حكومة أوزبكستان مجلساً لشؤون المعتقدات تابعاً للجنة

الصريحة والعملية يمكن أن تدفع قدما بجهودنا صوب صون السلام والنهوض بالتنمية.

الحكومة الصينية تمسكت دائما بمفهوم الوئام في التنوع. إننا نشجع على الحوار على أساس المساواة ونعارض التطرف وفرض المرء معتقداته وقيمه على الآخرين، مثلما نعارض كل أشكال التمييز والتعصب ورهاب الأجانب على أساس الدين أو الطائفة أو أي أساس آخر. وفي ظل الحالة الدولية الراهنة يعتبر هذا الحوار حول موضوع التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات وثيق الصلة بالواقع ومهما. وإن النهوض بالحوار والتعاون بين الأديان وبين الثقافات مشجع للتفاهم المتبادل المحسن وللتعايش السلمي بين شعوب العالم ومفيد للتنوع على كوكبنا وللتقدم العام للجنس البشري.

إن الحضارة الصينية بتطورها ونموها طيلة أكثر من ٥٠٠٠ سنة برهنت على أن الدين والثقافة يمكن أن يؤديا دورا إيجابيا في التنمية المنسجمة. وإن تفتح واشتمالية الثقافة الصينية مكّنتا شتى الأديان والثقافات من الازدهار في الصين. ومن الديانة النابوية الأصلية في الصين إلى الديانات المستوردة مثل البوذية والإسلام والمسيحية والكاثوليكية، تمكنت كل الأديان الرئيسية في العالم أن تتعايش سلميا وأن تنمو باطراد في الصين. وتلك الديانات الخمس، في غمار تنميتها لنفسها، ساهمت أيضا في إثراء الثقافة الصينية. ”الوئام أغلى شيء، والمحبة يجب أن تكون كونية“ - ذلك هو المفهوم التقليدي للثقافة الصينية. والصين تؤمن بأن الأديان والثقافات المختلفة لو تحاشت الاعتقاد بأنها أفضل من غيرها وتفادت المصلحة الشخصية والتعصب، ومارست بدلا من ذلك التسامح المتبادل والتفهم، فسيستثنى حينئذ تجنب المجاهرة والصراع ذي الطبيعة الدينية.

أن ترسي سوابق خطيرة من حيث تصعيد المجاهرة بين الأديان والمساوي المتطرفة. وفي هذا الصدد يكتسي تضافر الجهود الدولية أهمية متزايدة، شأنه شأن المواجهة الجماعية المنسقة ضد التحديات الملحة في مجال الحوار بين الثقافات وبين الأديان. والمطلوب اتخاذ خطوات فعالة جديدة للحفاظ على جو التسامح في العلاقات بين الشعوب والأديان والثقافات، استنادا إلى المساواة والاحترام المتبادل.

وجمهورية أوزبكستان، بدورها، تدين بحزم كل مظاهر التعصب الديني أو الطائفي وكل مظاهر الإرهاب أو التطرف، وكل محاولات استخدام الدين لتبريرها. وما فتئنا نبذل كل جهد ممكن، وطنيا وإقليميا وعالميا، للنهوض بالتفاهم المتبادل والتعاون بين الأديان والثقافات خدمة للسلام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت

الكلمة الآن لسعادة السيد ليو جمين، رئيس وفد الصين.

السيد ليو جمين (الصين) (تكلم بالصينية): الصين

تؤيد عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، والذي اتخذ زمام مبادرته وفدا باكستان والفلبين.

الأديان والتنوع الثقافي رصيد قيّم للمجتمع ومحرك هام للنشاط البشري والتقدم. وإن عملية العولمة الدائمة الترسخ قلصت المسافات أكثر بين مختلف الأديان والثقافات. وفي العالم الحالي تعطينا شتى الأديان والثقافات فرصا عظيمة للتعلم بعضنا من بعض، ولكنها تعاني أيضا من صراعات فيما بينها لم يسبق لها مثيل. وإن تطور التاريخ البشري أظهر أن الاختلاف دافع حفاز ونقطة بداية للحوار؛ وأن المساواة شرط مسبق وأساس للتبادلات؛ وأن الحوارات والتبادلات

في مجال التعليم، وينبغي بذل الجهود لتعزيز المساواة الدينية والثقافية والتسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

ثالثاً، يجب أن نستقطب عون وسائط الإعلام. فهي تتحمل مسؤولية خاصة عن تعزيز التسامح والسلام والعدل والوئام. وينبغي أن نشجعها على أداء دور إيجابي في تعميق قيم السلام المشتركة على جميع الثقافات والأديان، وفي تعزيز الوئام والتفاهم والاحترام المتبادل.

إن الأفعال أعلى صوتاً من الأقوال. والمشاركة في الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات أصبح ضرورة معترفاً بها عالمياً من جانب المجتمع الدولي. وقد شهدنا ظهور مبادرات وآليات مختلفة في إطار الأمم المتحدة. ونأمل أن تكمل إحداها الأخرى وأن تتناسق فيما بينها، للاستفادة من المنبر الذي توفره الأمم المتحدة، حيث تمثل جميع المجموعات العرقية والثقافية والدينية، لبناء جسر من التواصل والتعاون بهدف تعزيز التنمية المشتركة للمجتمع البشري، وبناء عالم متناغم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة كيرستي لينتونين، رئيسة وفد فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إن فنلندا تؤيد كلياً البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

كما أشار متكلمون آخرون في هذه المناقشة المفيدة، كان هناك الكثير من النداءات والصيحات المنادية بالحوار بشأن الحواجز الحضارية والثقافية والعرقية والدينية في السنوات الأخيرة. وأصبح الدين من جديد مصدراً هاماً للهوية وقوة سياسية معاً. وقد لوحظ هذا التطور عالمياً، لأن العولمة أدت إلى أن تفقد الحدود الوطنية بعضاً من أهميتها السابقة في مسائل الثقافة والدين.

إن الحكومة الصينية تحترم حرية الدين وتنتهج سياسة الاستقلال في تصريف الشؤون الدينية. واستناداً إلى إحصائيات غير كاملة، يوجد حالياً أكثر من ١٠٠ مليون شخص من المؤمنين الدينيين في الصين، وما يقرب من ٨٥ ٠٠٠ موقع ديني و ٣٠٠ ٠٠٠ رجل دين وأكثر من ٣ ٠٠٠ جماعة دينية و ٧٤ مدرسة دينية لتدريب رجال الدين.

والصين تدعم بقوة مشاركة مجتمعتها الديني في التعاون والتبادل الدولي، كوسيلة لزيادة التفاهم المتبادل وتعزيز التنمية المشتركة. ففي حزيران/يونيه، استضافت الحكومة الصينية في نانجينغ الاجتماع الآسيوي - الأوروبي الثالث للحوار بين الأديان. وإعلان نانجينغ بشأن الحوار بين الأديان الذي اعتمد في تلك المناسبة، قدم اقتراحات لتعزيز ذلك الحوار. ووزع هذا الإعلان كوثيقة رسمية في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وللعمل في سبيل التعايش السلمي بين الأديان والثقافات المختلفة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقيم عمله على أساس النهج الثلاثة التالية:

أولاً، يجب أن نعمل على نهج "التناغم في التنوع" في معالجة الشؤون الدولية، و "التناغم في التنوع" يعني أن يتواءم الناس لا أن يتجانسوا، وأن يختلفوا بدون مواجهة. ولن يساعدنا هذا النهج في الحفاظ على علاقات ودية مع جيراننا وفي حل الصراعات فحسب، بل إنه ييسر لنا أيضاً الحوار الديني والثقافي، باعتباره جزءاً من جهدنا المشترك لصون السلم والأمن.

ثانياً، علينا أن نعزز التعليم والوعي العام. وينبغي إدراج الاحترام للأديان والثقافات المختلفة في الكتب المدرسية. كما ينبغي أن يكون هناك مبادلات ثقافية وتعاون

مع الظروف المتغيرة من جانب كل طرف: المواطنين، والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الدينية ووسائل الإعلام.

إننا بحاجة إلى اجتياز عتبة الشك والريبة عبر الاحترام المتبادل للآخر، وتحرير أنفسنا من التحيز، بغية الاعتراف بالقيم المشتركة للقداسة والإنسانية والسلام، الموجودة في جميع التقاليد الثقافية والدينية.

ويتحتم علينا مواجهة إساءة استخدام الهوية والمشاعر الدينية لأغراض عرقية وسياسية تثير الفرقة. فالمواجهات الخالية من الإيحاءات وجدول الأعمال السياسية بين الممثلين المعتمدين للمجتمعات الدينية، أظهرت قدرة الخطاب الروحي على تجاوز الذكريات والمظالم التاريخية المريعة.

ويثلج صدورنا ذلك العدد الكبير من المبادرات والعمليات المحلية والإقليمية والدولية التي تعزز الحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان. ولكن هذا التطور الإيجابي يجعل التنسيق حتميا.

ومنذ عام ٢٠٠٦، وضعت مبادرة تحالف الحضارات الحوار بين الثقافات والأديان في سياق متعدد الأطراف وعلى جدول أعمال الأمم المتحدة. وأمام التحالف فرصة واسعة ليجمع العديد من الخيوط المنبثقة عن مبادرات وعمليات أخرى في هذا المجال معا. وإننا نود تأكيد الحاجة إلى تدابير محددة، وتنفيذ خطة العمل. وعلينا جميعا الارتقاء بجهودنا في مجالات التعليم والشباب والمسائل الجنسانية والهجرة ووسائل الإعلام.

وتعتبر فنلندا تحالف الحضارات محفلا أساسيا لتطوير وتنفيذ إجراءات لمنع ظهور الانقسامات بين الفئات المختلفة من السكان، والأديان، والثقافات والحضارات - وهي مهمة تكتسب أهمية متزايدة في العالم قاطبة، بما فيه أوروبا.

ولأن الهوية الدينية تشكل باطراد أساسا للعمل السياسي، من الواضح أن الخطاب الديني والأنشطة الدينية سرعان ما أصبحتا ساحتين هامتين للتغاضي بشأن كل المسائل الاجتماعية. وبالتالي، فإن المناقشات بشأن الدين، بما فيها الصراعات العامة حول مواضيع دينية، تعكس في العادة واقعا خارج عالم الدين. فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم العديد من التناقضات الأخيرة المتعلقة بمسائل دينية تشمل أناسا من أصول مهاجرة، إلا إذا أخذت الحالة الاجتماعية لهم في الحسبان.

والحوار المركز على الدين مفيد دائما، لكنه لا يعالج الأمراض الناجمة عن الواقع الاجتماعي، منها البطالة، ومشاعر عدم الجدارة والتهميش. فالمشاكل الاجتماعية لا يمكن تغييرها بالمناقشة، وإنما بالأعمال. والإقصاء والقمع لا يؤديان أبدا إلى حلول مستدامة، تنعكس في التسامح، والتنوع والاحترام المتبادل. فعلى النقيض من ذلك، فإن العزل والقمع يدفعان من يُتجاهل صوته إلى تأكيد هوية متميزة لهم بدون تنازل، أو اللجوء إلى العنف.

وعلى ضوء هذه الخلفية، من الأسهل لنا أن نرى أن بعض التحديات التي نواجهها في بناء مجتمعات متعددة الثقافات والأديان، ليست ناجمة عن فوارق بين الأديان كليا، بل هي، انعكاسات لمشاكل اجتماعية تفرز جماعات صغيرة تسعى إلى بناء أساس أيديولوجي وكسب الدعم لقضيتها السياسية. وعلينا ألا نسمح لهذه الآراء المتطرفة بأن تحجب آراء الأكثرية والاتجاه السائد.

ولا نغالي في تقدير دور المجتمعات الدينية في نزع فتيل الصراعات. فالحاجة الحقيقية هي إلى مناقشة احترام المعتقدات الدينية وحرية التعبير في إطار تلك المجتمعات، وإجراء حوار مع مجتمعات دينية أخرى بغية تطوير فهم مشترك للتسامح الديني. والحالة تتطلب تأملا ذاتيا وتكثيفا

التفاهم والتواصل بينها فحسب، ولكن لمنع الانزلاق نحو التوترات والصراعات والحروب أيضا.

إن الأحداث والمؤشرات التي نعيشها ونرصدها في عالم اليوم، من توترات وانغلاق فكري وتحيز وتمييز تقودنا إلى الاقتناع بأن الحوار الذي نسعى إليه في هذه المرحلة، إنما هو ذلك الحوار الذي يركز على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة ورفض كافة أشكال الإرهاب والتطرف والعنصرية والتعصب، وهو ذلك الحوار الذي يرصد التوازن ما بين الأصالة والحداثة. ولدنا في الأردن رسالة مفادها بأن الحوار والتعايش هو الخيار المعقول الوحيد الذي يساعدنا على تجاوز توترات العصر الناتجة عن تنوع الثقافات والأديان، والعيش والتفاعل معا في أجواء يسودها الأمن والسلام والاستقرار.

وإيماننا من القيادة الأردنية الهاشمية بالأهمية القصوى لمخاطبة العقل، فقد أصدرت الحكومة الأردنية ما يعرف برسالة عمان، وهي رسالة حوار وتواصل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعلن عن الوجه الحقيقي للإسلام والرسالة النبيلة التي يحملها والقيم الإنسانية التي يمثلها. كما تهدف الرسالة إلى تبرئة الإسلام من الفكر المحجف والجاهل الذي يربط الإسلام بالعنف أو بالإرهاب أو ينسب إليه هم التعصب والتحيز. ولعل أهم ما جاء في هذه الرسالة أنها قد أقرت مجموعة من الإجراءات العملية المتفق عليها ما بين علماء الدول الإسلامية، ورؤساء الطوائف والمذاهب الإسلامية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالفكر المتطرف، والفكر التكفيري، وضبط العنف والتسامح وقبول الآخر، والأحقية والأهلية في إصدار الفتاوى الإسلامية. كل ذلك بهدف التخفيف من التوتر السياسي والديني والفكري، ولحشد الرأي العام المحلي والدولي حول سماحة الدين الحنيف والنظر إلى الإسلام بوصفه شريكا وليس خصما.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد محمد العلاف، رئيس وفد الأردن.

السيد العلاف (الأردن): السيد الرئيس، يرحب الأردن بالحوار رفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، ويشكر كلا من باكستان والفلبين على هذه المبادرة التي تعد بداية واعدة لتأسيس الاتصال الفكري بين الحضارات والأديان.

يقف المجتمع الدولي اليوم أمام مفترق طرق، فإما أن نستسلم جميعا لحالة التوتر السائدة في العالم وأن نتقبل نتائجها المدمرة من صراعات ونزاعات، أو أن نحتكم إلى لغة العقل والمنطق، وأن نؤسس لحالة من الحوار الإيجابي البناء الذي يُعظم القواسم المشتركة بين حضارات الشعوب ودياناتها المختلفة ويوظفها لصالح البشرية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة انحسارا للياسر في أجزاء عديدة من العالم رافقه صعود لتيارات سياسية تنظر إلى الإسلام على أنه الخصم. الإسلام ليس هو الخصم. إن التيارات السياسية والإعلامية والثقافية التي تحشد للوصول إلى هذه النتيجة ليست في واقع الأمر إلا تيارات يائسة وغير واقعية، ولا تُعبر عن الواقع التسامحي لجميع الأديان السماوية والحضارات الدولية. ومن حقنا، بل من واجبنا أن نتساءل عن أجندة هذه التيارات والأهداف الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها.

إن قيام أكثر من عشرين مؤسسة أكاديمية رفيعة المستوى بتنفيذ أنشطة متباعدة جغرافيا ولكنها مترامنة تحت عنوان "الفاشية الإسلامية" لا يمكن أن يكون مجرد نشاط عفوي يخلو من التوجيه السياسي والعقائدي الهدام، بل إنه نشاط منهجي منظم يهدف إلى تحقيق ربط خيالي بين الإسلام والعنف. ولهذا السبب، فنحن نريد حوار الأديان والحضارات كخيار تاريخي بين الشعوب، ليس لتعميق

التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام بغية النهوض بقيم التفاهم والتسامح المتبادلين.

وفي هذا الشأن، يسعدني أن أقدم سورينام كنموذج ناجح للتعاون بين الأديان والثقافات. واسمحوا لي أن أبدأ بإبلاغ الجمعية العامة بأن سورينام مجتمع متعدد الأعراق والثقافات واللغات والأديان. ويتكون تركيب السكان في سورينام من حوالي ١٠ مجموعات عرقية رئيسية وعدد مماثل، على الأقل، من المجموعات المختلطة التي انحدرت من ماضيها الاستعماري. والتركيب العرقي لدينا متنوع إلى حد كبير ومن أصول جاءت من كل بقاع العالم، بما فيها السكان الأصليون من الهنود والأمريكيين؛ وأوروبيون وأفارقة مارون وكريول؛ وآسيويون من الهند وجاوا والصين، وسكان من الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنانيون وسوريون ويهود ومجموعات أخرى وفضلاً عن ذلك، فإننا نمارس أنماطاً مختلفة من الديانات: المسيحية والهندوسية والإسلام والبوذية والبهائية والشامانية.

ونتيجة لذلك، فإن مجتمع سورينام ناطق بلغات مختلفة، مما يسهم بدوره في ثراء ثقافتنا الزاهية الألوان والتي يعبر عنها من خلال العديد من التقاليد الشعبية والثقافية، كالطقوس والمراسم، والفنون والحرف، والموسيقى والعروض الفنية، والرقصات، والأهم من ذلك فنون المطبخ المتنوعة. ومما يترك تأثيراً عميقاً في نفوس زوار البلد الأجانب، هذا التنوع الزاخر للثقافات وأشكال التعبير الثقافي والعلاقات المتناغمة بين الجماعات.

والأمر الرائع هو قبول واحترام كل مجموعة لأشكال التعبير الثقافي المختلفة للمجموعات الأخرى. ومما تجدر ملاحظته أن جميع هذه المجموعات العرقية التي لها خلفيات وتقاليد ثقافية مختلفة تتعايش وتتعاون بسلام بعضها مع بعض. وينعكس هذا في التمثيل السياسي القائم في الإدارة.

كما أن الحكومة الأردنية تمكنت من التوصل مع الحكومة الإسبانية إلى اتفاق على إعلان عمان بتاريخ ٢٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٦ الذي أنشئ بموجب فريق عمل يتألف من كبار المسؤولين والشخصيات البارزة في المجتمع المدني لاستنباط الوسائل العملية التي تكفل تعزيز الاحترام والتفاهم ما بين الغرب والعالم العربي والإسلامي. وأما في إطار منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط فقد تم إنشاء مؤسسة أناليند الأوروبية ومتوسطة للحوار بين الثقافات كدليل على أن الحوار بين الشركاء يجب ألا يعرف حدوداً.

إن الأردن يرى أن الأمم المتحدة ما زالت هي المنتدى العالمي المؤهل لمعالجة هذه المسألة والتي تجعلنا أقرب إلى بعضنا البعض بغض النظر عن اختلافاتنا. وعليه، فإن الأردن يرحب بعمل مبادرة تحالف الحضارات ويرحب بملتقاهما السنوي الأول الذي سيعقد خلال يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في مدريد، والذي يعد فرصة ملائمة لتبادل الآراء مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووضع تدابير عملية لتعزيز الحوار بين الأعضاء.

وختاماً، فإن الحضارات المعاصرة لم تصل إلى ما وصلت إليه لأنها انعزلت عن العالم أو عن الحضارات الأخرى. فقد وصل العالم إلى ما وصل إليه لأن الحضارات اتصلت وتعاونت وتبادلت في كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون. دعونا جميعاً نوقف هذا التسارع الهدام في المسار التصادمي، ولنبنِ معاً جداراً من الأمل والثقة في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لسعادة السيد هنري مكدونالد، رئيس وفد سورينام.

السيد مكدونالد (سورينام) (تكلم بالانكليزية):

أود الإشادة بمبادرة تنظيم الحوار الرفيع المستوى بشأن

مناقشة مسائل إقليمية ودولية. وفي حالات التعددية الثقافية والدينية، يتضح بشكل متزايد أن التفهم والاحترام المتبادلين للاختلافات يضطلعان بدور حيوي في المحافظة على الوحدة الضرورية لإحراز تقدم حقيقي، وفي ضمان ألا يطاردنا شبح الصراعات الدينية والصراعات العرقية.

أما على الصعيد الدولي، فلا يزال التعايش السلمي بين القيم والثقافات المختلفة يمثل تحدياً. ولذلك، ما برحنا ندعم الحوار بين الحضارات ونشجعه ونؤمن بأنه يمكن إثراء ثقافة السلام والتفاهم بصورة ملموسة عن طريق هذا النوع من الحوار، مما يُعزز التفاهم والاحترام والتسامح المتبادل بين الأديان والثقافات والشعوب في جميع أنحاء العالم. فلنطبق نصب أعيننا أن الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان هو علاج ناجع لمنع نشوب الصراعات على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك نتطلع إلى مواصلة تعزيز أهداف الحوار عندما تستضيف كمبوديا الحوار المقبل في عام ٢٠٠٨.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تاكاهيرو شينيو، رئيس وفد اليابان.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ذكرت الجمعية العامة العام الماضي في قرارها ٢٢١/٦١ إنه يثير قلقها البالغ أن أشكالاً خطيرة من مظاهر التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك أعمال العنف والتخويف والإكراه المرتكبة بدافع من التعصب الديني، تشهد تزايداً في أنحاء عديدة من العالم وتهدد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ثم تؤكد الجمعية على ضرورة تعزيز احترام تنوع الثقافات والأديان أو المعتقدات والحوار والتفاهم، بوصفه السبيل إلى إنهاء التمييز والعنف القائم على الاختلافات الدينية وغيرها من الاختلافات.

ويتعلم الفرد الذي ينشأ في مجتمع كهذا أن يحترم قيم وتقاليد المجموعات المختلفة التي تتواجد وتعيش سوية في تناسق وسلام.

ولا يعني ذلك أن كل شيء على ما يُرام. فبيننا اختلافات. ومع ذلك، يكفل دستور سورينام بأنه "لا يجوز التمييز ضد أي فرد على أساس مكان الولادة أو نوع الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو أية مكانة أخرى"، وبأن "الحق في حرية الدين وفلسفة الحياة مكفول للجميع".

وتحترم الحكومة تلك الحقوق من الناحية العملية وتسعى إلى حمايتها على جميع المستويات ولا تتهاون مع أي شكل من أشكال إساءة استخدامهما، سواء أكان من جهات حكومية أم خاصة. وبناء عليه، لا تضع الحكومة شروطاً للاعتراف بالمعتقدات الدينية. بل على العكس من ذلك، تسهم السياسة الحكومية وأنشطتها في ممارسة الدين بحرية. كما أن العلاقة الودية السائدة بين المجموعات الدينية في مجتمعنا تسهم في الحرية الدينية. ومعظم المواطنين، ولا سيما القاطنون في بابرماريو، محافظة عاصمتنا، يحتفلون على نحو متفاوت بالأعياد الدينية للجماعات الأخرى.

ومنذ عام ١٩٨٩، ما برح المجلس المشترك بين الأديان في سورينام ملتقى للمشاورات والحوار بين الأديان الرئيسية في البلد. ويتألف المجلس من الممثلين الرئيسيين لتلك الأديان. ويجتمع أعضاؤه مرتين شهرياً على الأقل لمناقشة الأنشطة المسكونية ومواقفهم تجاه السياسة الحكومية عند الضرورة. ومن الجدير بالذكر، أن هذا المجلس أضطلع في الماضي بدور محوري في الخروج من أزمات سياسية وطنية رئيسية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يتعاون المجلس المشترك بين الأديان في سورينام مع نظرائه في منطقة البحر الكاريبي بغية

بين الحضارات الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الآن. وفي عام ٢٠٠١، استضافنا في جامعة الأمم المتحدة في طوكيو الحلقة الدراسية الدولية حول التعليم وحماية التراث الثقافي في جنوب شرقي أوروبا. وقد كانت هذه المناقشة عن كيفية إمكان التعليم أن يساعد الناس على فهم الجنسيات والثقافات الأخرى. وكان من المشاركين، بالإضافة إلى بلدان جنوب شرقي أوروبا أنفسهم، اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وفي عام ٢٠٠٥، استضافت اليابان المنتدى العالمي للحضارات لعام ٢٠٠٥ في طوكيو. وكانت اليابان أحد الرؤساء المشاركين في اجتماع مكافحة الإرهاب الذي عقده المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في سنغافورة في أيار/مايو ٢٠٠٧، كما أسهمت اليابان في المناقشة الأولى حول الحوار بين الحضارات. وفي تموز/يوليه الماضي، أصبحت اليابان عضواً في مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات. وفي أيار/مايو الماضي، عُقد في اليابان الاجتماع الآسيوي الأوروبي الخامس بشأن مكافحة الإرهاب، حيث أكد المشاركون على ضرورة الانخراط في حوار بين الثقافات والأديان والحضارات حول مكافحة الإرهاب.

وحتى الآن، وبالإضافة إلى المنتدى العالمي للحضارات الذي ذكرته سابقاً، استضافنا الحلقة الدراسية للحوار بين الحضارات خمس مرات، بالتعاون مع العالم الإسلامي، وأرسلنا بعثة تبادل وحوار إلى الشرق الأوسط ثلاث مرات، ودعونا أناساً من مدارس إسلامية داخلية في إندونيسيا لزيارة اليابان والتكلم مع الناس في اليابان. وبذلك، بذلنا جهوداً مستمرة ومتنوعة لتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول بضع كلمات عن الأمن البشري، الذي يحققه مجتمع ما عندما يعيش أفراد

وفي العام الذي سبقه، أي في عام ٢٠٠٥، أعرب الإعلان الصادر عقب اختتام الحوار بين الأديان في بالي الذي عقد في إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي، عن شغل مماثل، ولذلك يتعين علينا أن نتذكر هذا البيان أيضاً، ولا سيما عزم الموقعين عليه في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والدين واجتماع.

وأعتقد أن هذا الحوار الرفيع المستوى يتيح لنا فرصة هامة للمضي قدماً بأهداف إعلان بالي وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦١، وأنا مسرور لمشاركتي فيه.

وترى اليابان أن الحوار بين الأديان والثقافات يسهم في خلق تفاهم متبادل، وأنه لا يحلّ الصراعات القائمة فحسب، وإنما يساعد أيضاً على منع نشوب الصراعات الجديدة. ومن الواضح أن للتعليم أهمية حاسمة في تعزيز التفاهم المتبادل. ولا بد لنا ببساطة أن ننقل إلى شعبنا على جميع المستويات، بما في ذلك المستويان الوطني والإقليمي، أن هناك العديد من الأديان والثقافات في العالم غير ديننا وثقافتنا، وأن التسامح مع تلك الأديان والثقافات مهم إذا ما أردنا أن نضمن للجميع، أينما كانوا، التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ومما له أهمية أيضاً في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات تلك الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية. وبالمثل، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تولي اهتماماً لرسائل ممثلي المجموعات الدينية في الاجتماع غير الرسمي للزعماء بشأن الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام وفي هذا الحوار الرفيع المستوى. ومن الضروري أن يكون هناك قدر أكبر من التفاهم على المستويين المجتمعي والوطني.

وأود أيضاً أن أصف بإيجاز الخطوات التي تتخذها اليابان في هذا المجال. لقد التزمت اليابان التزاماً إيجابياً بالحوار

وحقوق الإنسان والهجرة، في جملة أمور. والحوار بين الثقافات ضروري لتعزيز المواقف المناهضة لهذه الصور النمطية، والإسهام فيهيئة ظروف مؤاتية للتعايش السلمي.

ويود وفدي أن يقدم بعض الآراء بشأن إجراءات يمكن التوصية باتخاذها تتعلق بالموضوع المعروض علينا اليوم.

فعلى الصعيد الوطني، يجب أن تعزز الدول وتحمي هويتها الثقافية وتنوعها الثقافي، وأن تشجع في نفس الوقت الاحترام الاجتماعي للتنوع الثقافي على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، يوصى باتخاذ إجراءات تشريعية وسياسية لضمان وتشجيع احترام الحقوق الثقافية، وتشجيع التراث المحلي والعالمي والحفاظ عليه، ودعم التعبير الفني.

وفضلا عن ذلك، يجب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للإجراءات القانونية والسياسية التي تتخذ لحماية حقوق المجموعات والأقليات الإثنية القومية والثقافية والدينية واللغوية وتشجيعها. ومن المهم أيضا ضمان حقوق المهاجرين، الذين يتعرضون في سياقات مختلفة لكره الأجانب وممارسات تمييزية أخرى على أساس الثقافة أو الدين أو اللغة أو القومية.

ويجب تشجيع الحوار لا بين الجهات الحكومية أو الجهات السياسية الفاعلة فحسب. فمسؤولية ترويج رسائل فهم واحترام التنوع الثقافي تقع أيضا على عاتق القادة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية والفنية، الذين يمثلون قطاعات مؤثرة داخل المجتمعات. وتغيير المواقف يبدأ على صعيد المجتمع المحلي، بل حتى على صعيد الأسرة.

والدين بُعد أساسي للتنوع الثقافي. وقد أدركت اليونسكو ذلك. ويسلم دستور كولومبيا بالحق في حرية الدين وحرية الجميع، فرادى أو مجتمعين، في ممارسة شعائرهم

دون خوف ودون شح في أرزاقهم، ويكونوا قادرين على أن يعيشوا بكرامة. بعبارة أخرى إنها فكرة وهدف حماية وتمكين كل فرد.

وتعتقد اليابان أن فكرة الأمن البشري تشترك في جوانب كثيرة مع الغرض من الحوار بين الديانات والثقافات، الذي يتمثل في تحقيق التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك، نحن مقتنعون بأن هذا الحوار يمكن، بل وينبغي النهوض به من خلال السعي إلى تحقيق الأمن البشري.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيدة كلوديا بلوم، رئيسة وفد كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفدي بقرار الجمعية العامة عقد أول حوار رسمي رفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. ونشيد بالقلبين وباكستان على وجه الخصوص، لدورهما الريادي في هذه المبادرة.

وكولومبيا، كدولة متعددة الإثنيات واللغات والثقافات، تعلق أهمية كبيرة على الثقافة والتنوع والتفاهم السلمي بين الثقافات والحوار بين الثقافات من أجل النهوض بالمجتمعات.

والتنوع الثقافي مصدر قوة وقيمة أساسية للبشرية يجب أن يشجع على إيجاد حلول فعالة لمعالجة التحديات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي إطار العولمة، التي لها منافع هامة وتشكل تحديات كبيرة في نفس الوقت، يكتسب الحوار بين ثقافات الحضارات المختلفة أهمية متزايدة. وهو هدف مهم في وقت تنفشي الصور النمطية والتلاسن بعبارات غير مناسبة، بما في ذلك المواجهة بين الحضارات بشأن مسائل تتعلق بالرفاه والصراع المسلح والإرهاب

وفي ضوء واقع يتعرض فيه العالم لتعبيرات لا تتسم بالمسؤولية بشأن صراع ثقافي، يمكن للأمم المتحدة أن تعمق تحليل وصياغة وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تمكّن من منع هذه النزعات المدمرة، وعكس مسارها. وفي هذا الصدد، تقدر كولومبيا دور مبادرات مثل تحالف الحضارات، ومنظمات مثل اليونسكو. ومن المهم أن تكون الإجراءات منسقة وأن تكون لها مراكز تنسيق واضحة لتجنب تشتت الجهود.

وبنهج من هذا القبيل، تستطيع الأمم المتحدة أن تسهم في مواجهة المواقف المتطرفة التي تسعى إلى تبرير العنف وعدم الاحترام بين الأفراد والشعوب. وفي إطار الحوار بين الدول وفي أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة، يعتبر الأخذ بوجهة نظر محترمة ومتفتحة وبناءة تجاه جوانب الاختلاف التاريخي والتنوع الثقافي للمجتمعات البشرية أساسيا لتحقيق توافق في الآراء، والتأكيد على أن هذا التنوع لا يشكل عقبة أمام تحقيق مبادئ هذه المنظمة ومقاصدها والقيم العالمية للتعايش السلمي على الصعيد الدولي بالكامل، واعتبار هذا التنوع أحد العوامل التي تحرك تنمية الدول.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سراج الدين أصلوف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب لرئيس الجمعية العامة عن بالغ تقديري لتنظيمه هذا الحوار اليوم. إن موضوع هذا الحوار مسألة ملحة بالنسبة لبلدي وللمنطقة بأسرها.

قبل حوالي تسع سنوات، عندما قررت الجمعية العامة إعلان سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، كان

الدينية أو معتقداتهم. وفضلا عن ذلك، يساوي دستورنا بين العقائد أمام القانون. وترى كولومبيا أن الحوار بين الأديان والضمان الكامل للحقوق المتصلة بالدين ضروريان أيضا لموازنة التصرفات غير الرشيدة، التي تستخدم الدين كوسيلة لتبرير المواجهة.

وبوسع وسائط الإعلام أيضا أن تسهم في تعزيز التفاهم والتعايش السلمي. وحرى بوسائط الإعلام من جميع ديانات العالم أن تخصص، على أساس طوعي ومستقل، حيزا دائما لتحليل وتعميق عملها في مجال التفاعل السلمي بين الحضارات، على أن تراعي جميع السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى أية حال، لا يجوز لتحقيق هذه الغاية تقييد حرية المعلومات وحرية التعبير بأي شكل يمكن أن يتعارض مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فحرية المعلومات والتعبير أساس ضروري للنظم الديمقراطية والتعايش.

وتعليم الأطفال والشباب جانب ضروري آخر. فمن المهم جدا تهيئة القدرة لدى الأطفال والشباب على التحليل، وتعزيز فهمهم لقيم التعدد الثقافي واحترام جوانب الاختلاف. وتعزيز هذه القيم لا يهدد تعزيز الثقافة الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، فإن إدراك الثراء المتأصل في التنوع يعني إدراك الهوية الثقافية للفرد واحترامها بشكل أكبر مع تجنب المواقف العدائية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يرى وفدي أنه يجب على الدول أن تأخذ بنهج تعاوني. وينبغي أن يقوم هذا النهج على احترام هوية كل دولة، واحترام الالتزامات الدولية القائمة، وإعطاء قيمة للتنوع الثقافي والسمات المميزة للمجموعات البشرية بوصفها مصدر قوة جماعي. ويجب أن تُغلب الحوار على المواجهة أو التسييس أو وضع عقبات خرقاء أمام التنوع الثقافي المتفشية في بعض المجالات.

بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومنعها. والتوجهات الحالية نحو القومية والتطرف، إلى جانب خطر الصراع العسكري، تتطلب توسيع الحوار بين الثقافات والأديان وتعزيزه على المستويين الإقليمي والدولي.

ولا يجوز لأي طرف في العلاقات الدولية أن يبقى غير مكترث بهذه المسائل. ولهذا، ينبغي أن يصبح البحث عن أنماط جديدة من التعاون والتكامل بين الأقاليم والبلدان، وتطوير حوار الحضارات، وصون السلام، وإيجاد بيئة من الثقة ونبذ المواجهات العرقية والدينية فيما بين الثقافات المتنوعة محور التركيز الأساسي لحوارنا.

وفي الوقت الحالي، يستضيف بلدي اجتماعا لرعاة رابطة الدول المستقلة والجماعة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وهذه المنظمات، بالتعاون مع منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لا تكتفي بالنظر في العديد من المعاهدات والاتفاقات المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتنفيذها فحسب، بل تولي اهتماما خاصا للتعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات. ونعتقد أن المزيد من تطوير التعاون فيما بين هذه المنظمات يعزز كذلك تشكيل حيز اجتماعي وثقافي موحد، يمكن أن يحافظ على التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات والأديان. ولقد أصبح تقليدا أن تتبادل طاجيكستان والدول الصديقة إقامة أيام ثقافية. وبتنظيم هذه الأنشطة، لا نعزز الصداقة بين شعوبنا فحسب بل نرسخ كذلك الحوار بين الثقافات والأديان.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الحوار هام أيضا لهدف آخر حيوي بالنسبة للبشرية هو: تحقيق التنمية. فمن خلال تبادل التجارب والبحث المشترك عن الحلول، سيكون في مقدورنا معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات

رأينا أن التنوع الثقافي والديني لا يشكل خطرا بل هو مكسب وقوة دفع رئيسية لتقدم البشرية. فهذا التنوع هو مصدر وإلهام للحوار القائم على التسامح والاحترام المتبادلين. ومنذ ذلك الحين، جرت أحداث عديدة تهدف إلى ترسيخ التفاهم والثقة والتسامح والاحترام المتبادل.

لكن وبكل أسف، علينا أن نلاحظ أن ما نشهده في عالم اليوم هو انعدام التسامح وتزايد الإقصاء. ونحن على اقتناع بأنه عندما ندرك تماما أن التنوع الثقافي والديني مصدر قوة، وليس سببا للخلاف، سيصبح حوارنا مستقرا وطويل الأجل. ونعتقد أن هذا الحوار لن يتم إلا إذا أدركنا أننا نعيش في عالم من التنوع، لكننا نتشاطر قيما مشتركة.

وفي طاجيكستان، ترعرعت عبر آلاف السنين ثقافة للتسامح والاحترام تميزت بالتفاعل بين الثقافات والأديان المختلفة. واليوم، أدرجت هذه القيم في القانون الرئيسي لبلدنا، ألا وهو الدستور. وتنص المادة ٢٦ من الدستور، بصورة خاصة، على أن لكل مواطن الحق في اختيار دينه أو دينها والمشاركة في الشعائر الدينية.

وفي العام الماضي، اشتركت طاجيكستان، مع دول أخرى، في تقديم قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦١. وطاجيكستان طرف في مبادرة الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام، التي عقد اجتماعها الوزاري الثاني هنا في نيويورك مؤخرا. وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد على ضرورة تعزيز أنشطة منسق الأمانة العامة الذي عُيِّن بموجب قرار الجمعية العامة.

وهذا هو وقت توحيد الجهود والتطلعات المشتركة لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية. ولذا، فإن التعاون الدولي الذي ينطوي على المنفعة المشتركة بات ضرورة حتمية إذا أردنا التقليل من التهديدات والأخطار العالمية مثل الإرهاب والتطرف والاتجار غير المشروع

بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

إن إقامة جسور التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات سيخدم حكما تدعيم السلام في العالم ونشر ثقافة السلام في المجتمعات البشرية وتقليل فجوة عدم معرفة الناس ببعضهم البعض، الأمر الذي سيخفف من ثقل الأحكام المسبقة والتفسير الذاتية التي يحاول التطرف الفكري الترويج لها في عالم لا يخلو من التعقيدات السياسية والأيدولوجية. ومن المهم في هذا الصدد أن يسعى المتنورون في العالم إلى دفع مسألة الحوار بين الأديان والثقافات قدما وإعطاء الأولوية للتقارب الفكري واحترام هوية الآخر وعدم الخلط بين الدين والسياسة.

إن مسألة شيطنة الآخر لغايات التنابد والتهديد والصدام ينبغي أن يتصدى لها هذا اللقاء الدولي المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لضمان شفافية الحوار وموضوعيته ومقبولية نتائجه وعدم تسييسه. ونحن نعتقد أن أي حوار جدي يرمي إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام ينبغي ألا يكون حوارا أحادي الجانب، أو أن يقتصر على تعزيز أواصر التفاهم والتعاون بشكل انتقائي بين هذا الدين وذاك أو هذه الثقافة وتلك على حساب شمولية التفاهم والتعاون بين جميع الأديان والثقافات كافة من أجل السلام.

وفي هذا الصدد، يجب أن نتنبه إلى أن غياب التفاهم والتعاون بين أبناء المجتمع الدولي الواحد يعزى أساسا إلى سوء فهم الإنسان للأديان والثقافات والعقائد بحد ذاتها، وليس إلى نقائص بنوية في هذه المفاهيم الأخلاقية السامية. ولقد أثبت التاريخ البشري أن أشكالا فائقة الجمال من أشكال التفاهم والتعاون بين الثقافات كانت قد وجدت طريقها إلى النور في عصور قديمة كان الصدام العسكري

الاهتمام المشترك اليوم وغدا. وهنا، يصبح من الضروري ضمان استمرار الحوار على جميع المستويات، من المحلية إلى الوطنية والإقليمية والدولية، وبمشاركة واسعة من النساء والشباب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد بشار الجعفري، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يسعدني اليوم أن أتوجه إليكم من هذا المنبر الدولي الهام للتكلم بشأن مسألة هامة للغاية ما فتئت تهيمن على المدارس الفكرية العالمية منذ سنوات عديدة، ونعني بذلك ثقافة السلام ومحورية الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

لقد عقدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، بمبادرة من رئيستها آنذاك، مناقشة موضوعية غير رسمية، في يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تحت عنوان "الحضارات وتحديات السلام: العقبات والفرص المتاحة"، وهي مسألة ذات صلة بما نتناوله اليوم في هذا المنتدى الدولي الهام.

وها نحن اليوم نستكمل ما كنا قد بدأناه آنذاك بغية إقامة حوار رفيع المستوى بشأن التعاون بين الأديان والثقافات لتشجيع على التسامح والتفاهم والاحترام العالمي للمسائل المتصلة بالأديان والمعتقدات والتنوع الثقافي. ولقد أصاب منظما هذا الحوار الرفيع المستوى، وأعني بذلك باكستان والفلبين، عين الصواب عندما جعلنا صلب نقاشنا يدور حول "تحديات التعاون بين الأديان والثقافات في عالم اليوم"، وحول "أفضل ممارسات واستراتيجيات للتعاون بين الأديان والثقافات". ولعل هاتين المسألتين تلخصان تلخيصا محكما طبيعة المسائل والمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي

إن الاستجابة لهذين التحديين تستدعي إعمال ثورة فكرية شاملة على كل أشكال الانغلاق الفكري، وعلى جميع أنماط الأفكار المسبقة بحق الآخر. وأفضل نهج لتحقيق ذلك يكمن في إعلاء شأن الشفاف وزيادة الاحتكاك والاتصالات وتحسير هوة سوء الفهم وتسوية الصراعات الدولية تسوية عادلة ومنصفة تلغي الظلم وتنتهي الاحتلال الأجنبي في أكثر من مكان وتضع حدا لاستخدام الدين لتحقيق غايات سياسية وتوسعية واستيطانية على حساب حقوق الآخرين ومقدساتهم الدينية والثقافية.

وختاماً، تؤيد بلادي دراسة المقترح المقدم من الفلبين وباكستان لإنشاء وحدة جديدة في الأمم المتحدة. وتتفق بلادي مع ما جاء في تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام المعني بتحالف الحضارات من آراء سياسية هامة، لا سيما ما يتعلق منها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه لا يزال هناك ٢١ متكلماً سنستمع إليهم. ولذلك، أناشد الأعضاء مرة أخرى أن يتوخوا الإيجاز في بيانهم قدر الإمكان، وذلك بتلخيصها وتعميم النصوص الكاملة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة الحبيب منصور، رئيس الوفد التونسي.

السيد منصور (تونس): أود في البداية، أن أعبر عن اعتزاز وفد بلادي بالمشاركة في اجتماعنا اليوم حول موضوع توليه تونس كل اهتمامها نظراً لما أفرزته التحولات العالمية العميقة والمتسارعة من أوضاع جديدة تفرض على الجميع تحديات ورهانات عديدة لم يعد من الممكن تجاهلها

والفكري يهيمن عليها آنذاك، بينما شهد المجتمع الدولي في العقود الأخيرة أشكالاً عنيفة من الصدام وغياباً لفكرة الحوار والتعارف، مع أن البعض يحلو له أن يتفاخر بظواهر جديدة جامعة للفكر مثل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات.

لقد كان القرن العشرون من أعنف الحقب الزمنية التي شهدتها البشرية، رغم أنه كان قرناً شهد مستويات من التقدم العلمي والتواصل البشري لم تشهدها أزمنة بشرية أخرى في الماضي. ففي ذات القرن العشرين، نشبت حربان عالميتان فتكتا بحياة ملايين البشر وسادت فيه أيضاً أعنى أشكال الظلم الاستعماري لثقافات أفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية يكاد عمرها يكون من عمر الزمان نفسه. كما شهد ذلك القرن استخدام السلاح الذري لأول مرة من قبل إنسان ضد أخيه الإنسان. وها نحن اليوم في بواكير القرن الحادي والعشرين نقف على أشكال متطرفة من العنف البشري في أكثر من موقع في العالم، وكأن هناك ردة فكرية لبعض أصحاب القرار السياسي نحو أشكال صدامية عنيفة من العلاقات البشرية بحق أكثر من دولة ذات سيادة وهي أشكال رجعية كنا نعتقد أنها انتهت إلى غير رجعة.

إنه لمن الحزن أن يضطر المجتمع الدولي إلى عقد مثل هذا الحوار بشأن التفاهم بين الثقافات من أجل السلام ونحن في عصر ثورة الاتصالات والعولمة، أي في عصر يفترض غياب جهل الناس ببعضهم البعض وتجاهلهم لبعضهم البعض. وهل يعقل أن تغيب هذه المسألة الهامة عن جدول أعمال المثات من الجامعات والمؤسسات الفكرية والروحية المرموقة في العالم على مدى قرون؟ وهل يعقل أن نتساءل الآن ونحن في القرن الحادي والعشرين عن أفضل الممارسات واستراتيجيات التعاون بين الأديان والثقافات؟ هل هذا يرقى إلى مستوى الإقرار بوجود جهل بشري عارم على مدى القرون السابقة؟

المجتمع، يقوم أساساً على التوفيق بين اندماج تونس الفعلي في الحداثة والمحافظة على أصالتها وتأسيس هويتها. وقد كان من الثوابت والخيارات الجوهرية التونسية تعزيز أركان الثقافة الوطنية، وفي مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحة.

ولذلك جعل الرئيس زين العابدين بن علي من حوار الحضارات والأديان محوراً أساسياً للمشهد الثقافي التونسي، وتوجهاً ثابتاً في علاقة بلادنا مع بقية الشعوب، وفي عملها وتحركاتها على الساحة الدولية. ومن هذا المنطلق، بادر الرئيس زين العابدين بن علي باستحداث جائزة رئيس الجمهورية العالمية للدراسات الإسلامية، حفزاً للاجتهاد وتكريساً لقيم الاعتدال والتسامح والتضامن والانفتاح. وذلك تجسيدا لإسهام تونس عبر تاريخها المجيد في إخصاب الثقافة الإنسانية ونشر المبادئ والقيم الدولية والدفاع عنها، باعتبارها قاسماً مشتركاً يجمع بين البشر كافة، مهما كانت خصوصياتهم وتنوعاتهم.

كما بادر الرئيس بن علي باستحداث كرسي جامعي لحوار الحضارات والأديان، كرسي بن علي لحوار الحضارات والأديان، ليساهم في توفير الأرضية الفكرية الملائمة لدعم أركان السلم والتنمية لصالح الدول في مختلف الأقاليم والقارات. ويأتي إنشاء هذا الكرسي الجامعي في إطار منظومة من المبادرات التونسية المماثلة، ومنها على وجه الخصوص، إعلان قرطاج للتسامح سنة ١٩٩٥، الذي يدعو إلى ضرورة تعزيز حوار الديانات في أطر تكفل قيم الحرية والتسامح وحقوق الإنسان. وذلك إلى جانب المبادرة التونسية الخاصة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن ومقاومة الفقر، التي اعتمدها الجمعية العامة يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (القرار ٥٧/٢٦٥). وهذا يؤكد نجاح النهج التونسي في مقاومة الفقر والتهemis، بوصفهما عاملين من العوامل المغذية للتوتر.

أو التغاضي عنها. وحوار الحضارات والثقافات والأديان يندرج أساساً في هذا الإطار بالذات.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتهنئة إلى حكومتي باكستان والفلبين على هذه المبادرة القيمة ومساعدتهما لإنجاح تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن "التفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام".

وتود تونس أن تعرب أيضاً عن بالغ اهتمامها بتقرير الأمين العام عن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/62/337) وتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/62/97).

لقد شكّل محور حوار الحضارات والثقافات والأديان إحدى أبرز المسائل التي تضمنتها توصيات الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، المعقود عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). إذ أجمع رؤساء الدول والحكومات المشاركون في تلك القمة على أن النهوض بالعلاقات الثقافية بين الشعوب والأمم يعد السبيل الوحيد لتجنب سوء التفاهم، والطريقة الملائمة لمكافحة مظاهر التطرف، وهو توجه يكفل إقامة سلم دائم وعادل بين البشر.

والتوجهات الثقافية في تونس منسجمة انسجاماً تاماً مع توصيات تلك القمة العالمية. وفي هذا السياق، يندرج حرص تونس على إشاعة قيم التسامح والسلام والحوار في العلاقات بين الشعوب، في ظل الثقافات والحضارات التي التقت بها وتمازجت معها.

واستناداً إلى هذه المبادئ، أولت بلادنا في سياستها الوطنية أهمية بالغة للثقافة، واتخذت منها سبيلاً لصيانة الهوية وإثراء مضمونها، والانفتاح على الخارج والتفاعل الإيجابي والمتكافئ مع الغير، وذلك في إطار مشروع مكرس لخدمة

أن نشكر الأمانة العامة وممثلي المجتمع المدني على الإعداد الممتاز لهذا الحوار الرفيع المستوى.

إن سويسرا بوصفها نقطة التقاء لثقافات وديانات متنوعة، تعين عليها أن تتعلم التعايش السلمي داخل منطقة صغيرة المساحة. وتعين عليها إيجاد شكل ما من أشكال الوحدة الوطنية يتجاوز العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية. وفي تاريخ بلدنا، وقعت صدامات عنيفة بين الطوائف الدينية المختلفة. إلا أننا بفضل الإرادة المشتركة للتركيز على الأشياء التي توحدنا على صعيد عملي بدلاً من التركيز على الأشياء التي تفرقنا عقائدياً، نجحنا في إنهاء هذه التوترات قبل قرن ونصف تقريباً.

وقد أدرجت سويسرا درس التاريخ هذا في سياستها المتعلقة بتشجيع السلام. إن الحوار حول القيم، في حد ذاته، لا يبني الثقة. وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي أحياناً إلى إبراز جوانب الاختلاف. ولذلك، ليتسنى لنا أن نمضي قدماً، من الضروري أن نحدد مشاكل معينة وأن نجد لها حلولاً عملية بالتعاون مع الأطراف المعنية. ولهذا السبب، تدعم سويسرا، في إطار سياستها المتعلقة بتشجيع السلام، المشاريع التي تهدف إلى تحديد أساليب معينة تمكن المجتمعات أو الجماعات التي لها قيم ومفاهيم مختلفة من العيش معاً. بيد أن سويسرا لا تدعم حصراً الحوار بين الثقافات أو الديانات بشأن القيم المجردة أو الحقائق العقائدية.

ونتيجة لذلك، فإننا ندعم دعماً كاملاً مبادرة تحالف الحضارات، التي تأخذ في الحسبان البعد السياسي للتوترات بين الثقافات والديانات، وتهدف إلى إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل. ولذلك، فإن بلدي يؤكد مجدداً دعمه الكامل للممثل السامي، السيد سامبايو، في سعيه إلى تحقيق أهداف تحالف الحضارات.

وتكريساً لإعلان منظمة الأمم المتحدة سنة ٢٠٠١ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (القرار ٦/٥٦)، استضافت بلادنا الندوة الدولية لحوار الحضارات في تونس، في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، حيث جددت تونس نداءها من أجل إنشاء عالم جديد خال من الضغائن والكراهية، تتواصل فيه البشرية بالحوار والتسامح. كما استضافت تونس منذ ذلك التاريخ العديد من الملتقيات الدولية والتظاهرات الفكرية حول حوار الحضارات، على غرار الندوة التي نظمتها بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة في بداية عام ٢٠٠٦، تحت عنوان "الحضارات والثقافات الإنسانية: من الحوار إلى التحالف". وقد أكدت تونس في العديد من المناسبات أن حوار الحضارات يشكل إحدى الدعامات الجوهرية لكبح نزاعات العنف والإرهاب، وإرساء صيغ ملائمة من الحوار والتعاون توفر الأمن والسلام والتقدم للجميع.

وانطلاقاً من جملة هذه الثوابت، يجدد بلدي، الذي يعبر عن مدى ارتياحه لانعقاد هذا اللقاء الواعد، بكل ثقة دعمه المتواصل لكل المبادرات الهادفة إلى تكريس حوار الحضارات والأديان على أرض الواقع، إيماناً منه بأن الحوار بين الحضارات والثقافات هو خير درع للحفاظ على التراث الإنساني وتعزيز القيم المشتركة وحمايتها مما يهددها من عوامل الانغلاق والتعصب والإقصاء ونزعات التطرف والإرهاب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد جان - دانيال فيغني، رئيس وفد سويسرا.

السيد فيغني (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الفلبين وباكستان على عقدهما هذا الاجتماع. ونود أيضاً

إن مفهوم إشانة سمعة الأديان ليس مفهوماً لائقاً في سياق حقوق الإنسان، حيث أن الأفراد، المؤمنون منهم وغير المؤمنين على حد سواء، وإلى حد ما المجتمعات التي ينتمون إليها، هم الذين لهم حقوق، وليست الأديان أو المعتقدات في حد ذاتها. وكما أوردت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، أسماء جاهانغير، في تقرير صدر مؤخراً، فإن عدم وجود تعريف موضوعي لمصطلح "إشانة سمعة الأديان" يجعل المفهوم بكامله عرضة للإساءة. ونظراً للتنوع الواسع في الأديان والمعتقدات، فمن الطبيعي أن توجد اختلافات حقيقية في الآراء. وعلاوة على ذلك، سيكون من الصعب، بل قد يكون من الخطورة بمكان، التوصل إلى تعريف مجرد لما يشكل مفهوم "التشهير بالدين"، أو حتى إيجاد هيئة مستقلة وغير منحازة لإصدار حكم في تلك القضايا.

وسويسرا على قناعة بأن التسامح والاحترام المتبادل أساسيان للتغلب على الاختلافات الحالية في التصورات والمفاهيم والأفكار. ومرة أخرى، لن تتمكن حقاً من التغلب على الاختلافات في الآراء إلا بالحوار البناء القائم على الاحترام، بغية تعزيز التفاهم المتبادل والتصدي بنجاح لهذه التحديات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد إيفان روميرو - مارتينيز، رئيس وفد هندوراس.

السيد روميرو - مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يرحب بلدي، هندوراس، كثيراً بإتاحة الفرصة له للمشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. ونرى أن هذا واحداً من أهم المواضيع التي لها أهمية خاصة الآن للبشرية.

إن مهمة ضمان احترام التنوع الديني والثقافي ليست مجرد مسألة إرادة سياسية. بل إنها تتعلق بمسألة أوسع من ذلك بكثير، مسألة تفعيل سيادة القانون والمبادئ التي تحكمها على نحو جيد: عدم التمييز وحرية التعبير وحرية الرأي وحرية الدين أو الاعتقاد. ومن المهم أن نعرب مجدداً عن تمسكنا بهذه الحقوق. ويساورنا قلق حيال خطر متزايد يتمثل في وضع قوالب نمطية للديانات والمعتقدات وعدم فهم قيم وممارسات المعتقدات أو الديانات الأخرى. ويساورنا القلق نتيجة لزيادة عدم التسامح الديني والتمييز على أساس الدين أو المعتقد. ومشكلة عدم التسامح الديني مشكلة قائمة في جميع أنحاء العالم وليست قاصرة على ديانات أو معتقدات معينة. وأتباع جميع الديانات والمعتقدات، وكذلك غير المؤمنين، ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان.

إن حرية الدين أو الاعتقاد حق من حقوق الإنسان متعدد الجوانب. والجوانب العديدة لهذا الحق الإنساني الأساسي مكفولة في مختلف الصكوك الدولية القانونية. والتمييز على أساس العرق أو اللون أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو المنشأ الاجتماعي أو الملكية أو الولادة أو أية حالة أخرى، يقع في نطاق حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، يتعين التشديد على أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يحظر أي شكل من أشكال التحريض على الكراهية الدينية.

وسويسرا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الحماية المطلوبة ليست للدين في حد ذاته، بل لحق كل فرد - بمفرده أو كعضو في جماعة - في ممارسة جميع حقوق الإنسان دون تمييز، بما فيها الحق في حرية الدين أو المعتقد. ونحن مقتنعون أن بوسعنا مكافحة التمييز بنجاح إذا اتفقنا على تناول المسألة تحت مظلة التمييز الديني، بدلاً من تناولها في إطار التشهير بالدين.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام (A/62/337) يؤكد على أن صندوق الأمم المتحدة لسكان أنشأ في هندوراس لجنة كنسية معنية بمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تجمع بين زعماء وممثلي الكنائس الكاثوليكية، والإنجيلية، والأسقفية، والسبتية، ووزارة الصحة، والأوساط اللاهوتية. وتجتمع اللجنة بشكل دوري، وتنظم محافل ومناقشات بشأن رد كنائسهم على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد تم حتى الآن تنظيم أربعة منتديات مشتركة بين الكنائس بشأن منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء البلد. والهدف من هذه المحافل هو تشجيع اتباع نهج ديني مشترك للتعامل مع المصابين والمتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا في نظرنا مثال حي لتحالف الأديان.

وفي هذا المحفل العالمي، يصبح من أكثر حتمية علينا يوميا أن نوحّد بين أفكارنا وقلوبنا في أعمال التسامح والاحترام المتبادل. وينبغي أيضا أن تمضي حرية العقيدة جنبا إلى جنب مع حرية ممارسة تلك العقيدة. وينبغي أن يمضي إنشاء عالم يسوده السلام والحب جنبا إلى جنب مع الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق هذا. والرغبة في بناء تحالف للحضارات وتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات تقوم على أساس الإرادة السياسية للدول الممثلة هنا. دعونا ندعم ذلك؛ ودعونا نعمل على هذا المنوال؛ ودعونا نعمل، يوما بعد يوم، لترجمة جميع الكلمات والرغبات المعرب عنها في هذه المنظمة إلى واقع ملموس.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيد نغوين تات ثان، رئيس وفد فيت نام.

السيد نغوين تات ثان (فيت نام): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لباكستان والفلبين على المبادرة والقيادة اللتين توجتا بعقد هذا الاجتماع الهام جدا والحسن التوقيت.

إن الاحترام العالمي للفكر البشري مقدس مثل الحرية ذاتها: حرية العمل، وحرية الدين، والحرية السياسية. وعلى ذلك، فإننا بمشاركتنا في هذا الحوار الهام، نقيم نهجنا على الإيمان بأن الحرية إحدى القوى الموحدة للبشرية. فهي تعدنا لحالة من الاستعداد الدائم للتفاعل مع الشدائد، وللتسامح، والدخول في حوار مستمر قوامه الاحترام، ولثقافة تركز على السلام بين الأفراد ذوي النظرات والرؤى المتنوعة. كما أنها تدفعنا إلى بناء ثقافة سلام لا ثقافة حرب. ولذلك، فإننا ندعم جميع الجهود التي تضطلع بها هذه المنظمة وهيئاتها.

ونؤيد تقارير وتوصيات الأمين العام، وندعم في المقام الأول الجهود التي تساعدنا على مكافحة التعصب، وعدم التسامح، والعنف. ونحن نؤمن بالحوار وبنثقافة السلام. والحوار بين الأديان والثقافات في رأينا حتمية قاطعة. ولكن لا يمكن أن يكون هناك حوار بدون حرية؛ ولا يمكن أن تكون هناك حرية بدون وجود سياسة واضحة تقوم على التسامح والاحترام بين كل الأطراف المعنية في عالم يتزايد فيه الاتسام بالطابع العالمي.

ويحترم بلدي، هندوراس، باستمرار جميع الأديان والثقافات، وينص دستورنا على أن كل مواطني هندوراس متساوون أمام القانون، ويفرض عقوبات على أي تمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو الطبقة، أو أي انتهاك آخر لكرامة الإنسان. ويكفل دستورنا أيضا الممارسة الحرة لجميع الأديان والمعتقدات، بدون سيادة لأي منها على الآخر. فالناس جميعا يولدون أحرارا ومتساوين في الحقوق. ويسعى دستورنا أيضا إلى إنفاذ وإدامة سيادة القانون، التي تكفل وجود مجتمع سياسي، ونهتئ الأحوال التي يمكن فيها للأفراد أن يحققوا كامل ذاتهم كبشر في إطار من العدالة، والحرية، والأمن، والاستقرار، والتعددية، والسلام، والديمقراطية النيابية، والاهتمام بالصالح العام.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره.

وحيث أننا كنا ضحية لحروب مدمرة، فإن شعب فييت نام يقدر جل التقدير السلام، والاستقرار، والتنمية. ولهذا، نؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها البلدان، والمجتمعات، والشعوب عبر العالم سعياً إلى تحقيق هذه الغايات، عن طريق الحوار والتعاون.

وفي قرينتنا العالمية اليوم، يزداد التفاعل بين الديانات والثقافات من جميع أنحاء العالم. ولقد حان الوقت لنا جميعاً كي نعرف كل منا أكثر عن الآخر، لا عن الأمور المشتركة بيننا وقيمنا المشتركة فحسب، وإنما أيضاً عن الاختلافات القائمة فيما بيننا؛ وكي نعزز الوحدة ونقبل التنوع ونستفيد منه؛ وكي نعيش في ثقافة قائمة على السلام، وعدم العنف، والاحترام، والتفاهم، والتسامح.

وفي هذا الصدد، يجب تأكيد أهمية التثقيف ووسائل الإعلام في تشجيع الاحترام، والتفاهم والتسامح. ويتعين بذل جهود متضافرة في هذا الصدد على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية.

ونثني على جهود تحالف الحضارات، والمنتدى الثلاثي للتعاون بين الأديان من أجل السلام، ومنظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام، فيما يتعلق بتعزيز هذه الفكرة وتنفيذها. وترحب فييت نام بتعيين مسؤول تنسيق في الأمانة العامة لتنسيق الأنشطة المتعاضدة في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

على المستوى الإقليمي، يشارك الممثلون الفييتناميون لمختلف العقائد والأديان بنشاط في الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأديان في إطار الاجتماع الآسيوي

الأوروبي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ لزيادة تعزيز التفاهم والتعاون بين هذه المناطق.

وفيت نام بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان وفيه ٥٤ قومية والعديد من الطوائف الدينية المختلفة التي تضم ٢٠ مليون مؤمن يعيشون جنوباً إلى جنب في ونام، ويشتركون في روح الإخاء والاحترام والمساعدة المتبادلين، مع احترام كل منهم للهوية الفريدة للآخر والاعتزاز بها. وقد وحد الفييتناميون من قوميات وأديان وثقافات مختلفة صفوفهم في النضال من أجل الاستقلال الوطني في الماضي وهم الآن يتحملون معاً مهمة البناء الوطني. في الحرب أو في السلم تكمن قوة هذا البلد في وحدة شعبه وفي تنوعه على حد سواء.

وفي الاجتماع الأول لحكومة فييت نام المؤقتة في عام ١٩٤٥، تحت قيادة الرئيس هو شي منه، أعلنت الحكومة شعار "الحرية للتضامن الديني بين المؤمنين وغير المؤمنين". ويؤكد دستور عام ١٩٩٢ من جديد تلك الروح بشكل ملموس. وتجربتنا وسياساتنا الوطنية في هذا الصدد توجه أنشطتنا على الصعيد العالمي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن فييت نام ستواصل بذل كل جهد، إلى جانب بلدان وشعوب العالم، لتعزيز التفاهم والتعاون من أجل السلام والتنمية للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد صمويل أوتلوي، رئيس وفد بوتسوانا.

السيد أوتلوي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بوتسوانا بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. ولقد أدلى ببيانات شديدة الفصاحة والإقناع. ونحن نشترك

وفي البحث عن حلول للتحديات المعاصرة المرتبطة بالعلاقات بين الحضارات، لا حاجة بنا إلى إعادة اختراع العجلة. ولقد قال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس يوما في القرن الخامس قبل الميلاد:

”يجب أن أسترشد في سلوكي بالقاعدة الذهبية المتمثلة في أن أفعل وأقول ما أود أن يُفعل بي أو يُقال لي، وألا أفعل أو أقول أبدا ما لا أود أن يُفعل بي أو يُقال لي“.

ويدلل هذا القول على أن الرغبة في العيش في سلام مع بعضنا البعض هو هدف البشر منذ قدم الأزل.

وما من شك في أن الأساس المتين للتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام هو أن تشجع جميع الأديان أتباعها على أن يتحلوا بالطيبة والتسامح والرحمة والعدل والأمانة إزاء بعضهم البعض وإزاء الغير. فإذا أخفق الدين أو أتباع أية عقيدة في الامتثال لتلك التعاليم سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، تعزيز التفاهم والتعاون والسلام المتبادل.

وفي عالم يتزايد تلاشي الحدود وتتنوع المجتمعات، فإن الأفراد والمجتمعات من مختلف الثقافات والمعتقدات الدينية مطالبون بالعيش معا في وئام. فالأفراد والمجتمعات من مختلف الأديان والثقافات الذين يعيشون جنبا إلى جنب لديهم القدرة الكامنة على مؤازرة بعضهم البعض وحل المشاكل الحقيقية التي تواجههم هنا على الأرض. وسيكون العالم مكانا أفضل إذا استطعنا جميعا أن نركز أفعالنا على العمل معا لتحسين أحوال البشر هنا على وجه الأرض دون أن نتخلى بالضرورة عن تطلعاتنا بالنسبة للحياة الأخرى.

إن التحدي الذي نواجهه هو تعزيز السياسات التي توطد إدماج جميع المواطنين ومشاركتهم على أساس المساواة والاحترام. وسيكون مفيدا بشكل خاص إذا لم يحمل الدين

في هذه المناقشة الهامة لأن السلام غير قابل للتجزئة وتعزيز ثقافة السلام حتمية وطنية وعالمية.

وإذ نشارك في هذه المناقشة فإننا ندرك أن مداولاتنا جزء هام من بداية إرساء الأساس للتفاهم المتبادل. ونتوقع أن يعقب هذه البيانات تأمل وإقبال على اتخاذ خيارات التسامح. وما يهم في النهاية ليس ما نستطيع أن نقوله عن الطابع السلمي لأدياننا وثقافتنا، بل ما نحن مستعدون لفعله كي نضمن استخدام عقائدنا كأدوات لتحقيق السلام والنوايا الحسنة للبشر. ويجب أن نفعل ذلك من خلال تمكين المؤسسات الوطنية من تعزيز ثقافة التسامح والتوافق والتراضي.

والجمع بين الدين والثقافة سمة فارقة من سمات المجتمعات منذ القدم. فرغم أن الدين مسألة شخصية تتصل بالعلاقة بين الفرد والرب، إلا أنه في الوقت نفسه يربط ما بيننا لأن حياتنا كبشر مترابطة. وبذلك، فإن الإيمان وأسلوب الحياة لا يربطان الناس معا فحسب بل كانا على مر السنين أساسيين في توعية وتشكيل تطور العلاقات بين الشعوب والدول.

ولعل هذا الحوار الرفيع المستوى جاء متأخرا بعض الشيء، حيث أنه يأتي في وقت ينمو التعصب والكراهية المدفوعان بالمعتقدات الدينية وصدام الثقافات. بمعدل ينذر بالخطر. ولكن لا يسعنا أن نتحمل عواقب اليأس أو الفشل في التصدي للتحديات التي تواجهها والتطورات التي نشهدها. وفي نفس الوقت، يجب أن نتجنب الاستجابة الرجعية بالتصرف بطريقة إيجابية وهادفة واستشرافية. ويجب أن نكون عادلين ومتوازنين في البحث عن حلول للمشاكل العالمية. وبذلك، يمكننا تفادي تسييس الأديان والمعتقدات الثقافية التي كثيرا ما تؤدي إلى التطرف والتعصب.

خارج القارة أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. ودستور بوتسوانا يضمن حرية العبادة. والمنظمات القائمة على العقيدة معترف بها رسمياً كأطراف فاعلة رئيسية وشركاء مع الحكومة في العديد من جوانب جهدنا الإنمائي الوطني.

ونرحب بمبادرة إسبانيا وتركيا التي أدت إلى إنشاء تحالف الحضارات. وهي تعكس إيماناً قوياً بالحوار بوصفه أفضل وسيلة لإزالة سوء الفهم والتوتر والصراعات، ويشكل آلية فعالة لتحقيق التوافق والتسامح والتعايش السلمي بين الشعوب.

وأود أن أختتم ببيان بالتأكيد على أن الدين والثقافة جزء من الإنسانية ويشكلان جوانب هامة للغاية في العالم المعاصر. ولا يمكن إزاحتهما. وأصبحت مجتمعاتنا أكثر ترابطاً وتكافلاً بسبب العولمة والهجرة والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات.

وفي هذا العصر الحديث، علينا أن نسعى جاهدين لإنشاء ثقافة للعلم والتكنولوجيا تتمثل أولويتها في البحث عن حلول للمشاكل العاجلة للبشر هنا على وجه الأرض. وذلك سيمكّن الأديان والثقافات من الازدهار، وسيمكّننا بدوره من الاحتفاء بتنوعنا واستخدامه فحماً للتقدم الإنساني والتفاهم المتبادل والسلام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسعادة السيدة سانيا ستيفليتش، رئيسة وفد سلوفينيا.

السيدة ستيفليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالقول إن سلوفينيا تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به أمس ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

ويشرفني بصورة خاصة أن أحاطب الجمعية العامة في هذه المناسبة. ونتفق جميعاً على أن تحسين التفاهم

أسماء. وفي هذا الصدد، يمكن للآباء والأمهات والمجتمعات تنشئة الأطفال دون أن يطلقوا أحكاماً تتعلق بالقيم على ديانات أخرى أو أوصافاً مهينة على أتباع الديانات الأخرى، فهم بذلك يزرعون بذور التعصب والشعور بالتفوق في المستقبل.

ومن المهم إيلاء اهتمام أكبر للتعليم والتدريب بالتركيز على معرفة أوسع بالثقافات والأديان الأخرى وضرورة التعايش بينها في سلام ووثام. ومن المعلوم، تاريخياً، أن التعليم والمعرفة، قد حملا الأديان على أن تكون أكثر عدلاً وإنصافاً وتسامحاً.

ولنقرر بأن الحوار بين الثقافات والأديان ليس تحدياً أو حكراً على المؤمنين وحدهم. إنه تحدٍ للجميع ومنظمات المجتمع المدني ممن يحبون البشرية ويحترمون الحياة ويقدرّون الوثام وتنوع الشعوب على وجه الأرض. وينبغي ألا ننسى أنه على مر القرون كان المتدينون المدفوعون بالتعصب والأصولية وإحساس التفوق والسعي الأناني إلى الخلاص الشخصي قد تسببوا في الحروب والمعاناة البشرية.

وفي هذا الصدد، فإن على العلمانيين والمنظمات غير الحكومية والدول إسهام كبير يجب أن يقدموه في تعزيز التفاهم والتعاون الدوليين من أجل السلام. ويجب أن يكون التفاهم والتعاون بين الثقافات والأديان متأصلين في القيم العالمية لاحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز واللاعنف والديمقراطية. تلك هي قيم الحكمة الجماعية والضمير الجمعي وتقدم البشرية جمعاء، التي توحد الشعوب من جميع الأديان والثقافات.

إن أفريقيا هي موطن الكثير من الأديان والثقافات. ونحن في بوتسوانا مجتمع مكون من ثقافات ولغات وممارسات دينية كثيرة، ولكن كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا اعتنقنا عدة معتقدات دينية أخرى من

التنسيق والتعاون والتكاملية بين هذه المبادرات، وخاصة بين تلك المبادرات المقدمة في إطار الأمم المتحدة.

ويود بلدي أن يسهم في الحوار بين الأديان والثقافات بتعزيز التفاهم العالمي، والتغلب على التعصب، وتقديم ركيزة للنزعة الإنسانية والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز على عنصرين هامين نعتقد أنهما يمكن أن يسهما بشكل أكثر فعالية في الحوار والسلام والتعاون. ونرى أن هذين العنصرين هما حقوق الإنسان والتوعية بشأن التنوع.

وكتب أرييل وويل دورانت أن التعليم هو نقل الحضارة. ونرى أن النقل الحقيقي للحضارة يتمثل في مواصلة تعزيزها، ليس بمجرد تقليد الأنماط الثابتة، ولكن تحديدا بتعلم أشياء جديدة، وبمحاولة فهم المفاهيم الأجنبية، وبالسعي إلى التعاطف مع قيم الآخرين، وبتعزيز التضامن بين الشعوب، وبناء ثقافة عالمية شاملة لحقوق الإنسان والتفاهم المتبادل.

وفي إطار الحوار بين الثقافات، من الأهمية بمكان تشجيع إمكانية التنقل، وخاصة بالنسبة للشباب، فهل من سبيل أفضل للتعرف على بقية العالم من السفر إلى هذا العالم؟ وعلى أمل جمع الشباب معا من جميع أرجاء العالم بحيث يمكن أن يتعلم كل منهم من الآخر، قدم بلدي مؤخرا مبادرة لإنشاء جامعة أورو - متوسطة، يكون مقرها في بيران، سلوفينيا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الجامعة من الإسهام بطريقة ما في الحوار بين الشباب والعلماء من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة للتطرق إلى المبادرة أخرى تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا. ففي أيار/مايو ٢٠٠٦، أنشأت حكومة سلوفينيا مركز المنظور الأوروبي. وتم إنشاء هذا المركز بقصد تطوير فكر جديد يرمي إلى معالجة المسائل المتعلقة في الاتحاد الأوروبي وأوروبا الأعم.

والتعاون بين الأشخاص من مختلف الأديان والثقافات أمر واجب إذا أردنا أن نشكل معا عالما يمكن أن نعيش فيه جنبا إلى جنب في سلام. وذلك هدف ثابت ومشترك ولكنه يشكل مثالا بسيطا ومدويا على أن لدينا كبشر أسبابا تربطنا معا أكثر من الأسباب التي تفرقنا.

وجميعا نعلم أن العالم الذي يتسم بالعمولة اليوم يقف على مفترق هام للطرق. وحوادث الأعوام القليلة الماضية أدت إلى تفاقم العلاقات بين أجزاء مختلفة من العالم إلى الحد الذي لا يمكن بعد الآن أن تنفادى توجيه جميع جهودنا نحو إقامة حوار فعال بين الأعراق والأديان والثقافات في العالم. ويتعين علينا جميعا أن نتكاتف في ذلك المسعى بحيث يمكننا، معا، أن نبني جسورا بين ثقافتنا المختلفة وأن نسهم في تحسين التفاهم بين حضارتنا وهيئة مستقبل أفضل لنا جميعا.

وأود أن أذكر عند هذه النقطة أن ضرورة الحوار بين الأديان والثقافات لا تقتصر بأي حال من الأحوال على المحادثات بين القارات أو حتى المحادثات بين البلدان المختلفة. والواقع المتمثل في المجتمع المتعدد الأعراق واقع قائم داخل بلداننا ذاتها. ولا بد أيضا من الاعتراف بتلك الاختلافات، ولكن ينبغي ألا تفرقنا أبدا. بل ينبغي أن ينظر إليها على أنها فرصة لإيجاد سبل جديدة لتحقيق التفاهم المتبادل والمزيد من احترام كل منا للآخر.

ونظرا للعدد المتزايد من المبادرات المختلفة بشأن التفاهم بين الأديان والثقافات - مثل تحالف الحضارات، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي المعني بالحوار بين الأديان، وعملية برشلونة الأوروبية - المتوسطية، والكتاب الأبيض للحوار بين الثقافات الذي أعده مجلس أوروبا، والعديد من المبادرات الأخرى - فإننا نرى أن ثمة حاجة إلى تعزيز

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد خوان أنطونيو يانيز - بارنوفو، رئيس وفد إسبانيا.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم التهئة إلى رئيس الجمعية العامة ومقدمي هذه المبادرة، الفلبين وباكستان، على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى. وتوفر لنا مساهمة ممثلي الحكومات والأعضاء الفعالين والبارزين للمجتمع المدني فرصة طيبة لتبادل الأفكار والآراء التي ستمكننا من المضي قدماً على طريق التفاهم بين الشعوب والمجتمعات التي تنتمي إلى ثقافات وأديان مختلفة من أجل تحقيق السلام والتقدم للشعوب.

وتدرك إسبانيا أهمية التحدي المتمثل في ضرورة التفاهم بين الدول والشعوب في عالم اليوم، وتدافع بحزم عن الحوار والتعاون بوصفهما أداتين لمكافحة التعصب والتمييز على أساس الاختلافات بين الثقافات والأديان.

ونحن على اقتناع بأن المشاكل العويصة الناجمة عن انعدام الوعي المتبادل، وعن التعصب في مواجهة الاختلاف أو عن رفض ما هو أجنبي تتطلب عملاً مشتركاً من جانب المجتمع الدولي، لاسيما في إطار الأمم المتحدة. وقد كانت هذه المنظمة مؤخراً مثلاً جيداً على الالتزام في ذلك المجال باعتمادها في الجمعية العامة، بعد سنوات عديدة من المفاوضات، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

وبالتالي، فإن إسبانيا تشعر بارتياح بالغ لما أحرز من تقدم في مبادرات من قبيل هذه المبادرة، التي نشارك فيها عن اقتناع، ومبادرات أخرى، من قبيل تحالف الحضارات، التي تشترك إسبانيا في رعايتها مع تركيا والتي تعززت بالفعل باعتبارها مبادرة للأمم المتحدة، كما أكد ذلك الأمين العام في البيان الذي ألقاه أمس في مستهل هذا الحوار.

كما أن أحد الأهداف الرئيسية للمركز هو العمل نحو إنشاء مجتمعات متسامحة بتنفيذ مشاريع تهيئ الظروف وتحافظ عليها من أجل إنجاح الحوار بين المجتمعات الدينية والثقافية المختلفة داخل أوروبا وخارجها. وقمنا بتنظيم عدة اجتماعات وموائد مستديرة مع الزعماء السياسيين والدينيين من منطقة غرب البلقان.

كما أنشأنا هذا العام فرقة عمل للحوار بين الثقافات. وأعضاء هذه الفرقة خبراء دوليون وسلوفينيون من مختلف التخصصات والخلفيات، مثل السياسيين والممثلين الدينيين وكبار الشخصيات والأكاديميين وممثلي المؤسسات العامة والمنظمات المختلفة. ويؤمن بلدي فعلاً بأنه ينبغي تشجيع الحوار الدولي وتعزيزه، ونريد أن نقوم بعمل بشأنه. ولكن ينبغي التشديد على أن الشرط المسبق الحاسم لذلك الحوار هو حرية التعبير عن الأفكار والضمير والدين والعقيدة، وسنواصل العمل على دعم تلك الحقوق الهامة.

وبالنسبة للعام المقبل، فإن مركز المنظور الأوروبي خطط لتنفيذ مشروعين لتعزيز الحوار بين الثقافات في أوروبا. وسيتعلق المشروع الأول بمسائل العلمانية والرايكاالية السياسية والهجرة في الاتحاد الأوروبي؛ وسيحاول المشروع الثاني الرد على السؤال الهام المتعلق بكيفية جعل الأشخاص من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية الذين يأتون إلى أوروبا يشعرون بأنهم في وطنهم في الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم ببيان بالقول إن احترام الكرامة الإنسانية والتنوع يشكل حجر الأساس لأي مجتمع ينعم بالسلام والازدهار. وبالتالي، لنسني على قيمنا المشتركة ولنترجمها إلى عمل. وبلدي، من جانبه، يمد يده إلى كل من يودون مشاركتنا في تحقيق المزيد من التفاهم في هذا العالم.

المسبقة عن الآخر، وتعزيز التبادل والتعايش من أجل تشجيع الاحترام والتسامح والحوار، ورفض أي خلط للدين أو المعتقد، بغض النظر عن الهيمنة، بالتطرف والعنف. وعلينا القيام بكل ذلك من خلال التعليم وبالتعاون مع وسائط الإعلام، بما أننا نتعامل جماعيا مع مجموعات تتأثر بوجه خاص بتلك المسائل، مثل الشباب والمهاجرين.

ثانيا، وكما أشار إلى ذلك الممثل السامي، من الضروري اتخاذ القرارات بشأن هذه المسألة بتركيز عالمي. وفي الوقت ذاته، يكتسي تطوير الأنشطة على المستوى المحلي أهمية حاسمة، لأنه سيكفل تنفيذها الفعلي ووصول محتواها بصورة فعالة إلى المجتمعات التي تستهدفها. والمشاكل الناجمة عن غياب التفاهم بين الشعوب والمجتمعات المنتمية إلى أديان وثقافات مختلفة تنشأ وتتطور على المستوى المحلي، حتى عندما ترتقي إلى المستوى العالمي. ولذلك السبب، يجب توجيه العمل أساسا نحو صلب المجتمعات ذاتها.

وفي ذلك الصدد، نشعر أن نقطة انطلاق أخرى يمكن أن تكمن في الاقتراح الذي قدمه الممثل السامي سامبايو في الاجتماع الوزاري الأخير لمجموعة أصدقاء تحالف الحضارات المتعلق بوضع المنظمات الدولية - سواء كانت عالمية أو إقليمية - لبرامج العمل الخاصة بها المعنية بالتعاون مع تحالف الحضارات، لا سيما في المجالات المواضيعية الأربعة التي تركز عليها المبادرة. كذلك اقترح وضع الدول لاستراتيجيات وطنية معنية بالحوار عبر الثقافي وفقا لمبادئ تحالف الحضارات.

وعلى المستوى الوطني، تعمل إسبانيا بالفعل على تحديد خططها الوطنية الخاصة بها المتعلقة بتحالف الحضارات، التي ستستهدف، من جملة أمور، معالجة الجوانب الوطنية والدولية للحوار بين الثقافات والأديان. وعلاوة على ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على المنتدى السنوي الأول

ونؤمن بأن الطابع التكاملي لمبادرات ذات أهداف مماثلة يشكل مؤشرا واضحا وقيما إلى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لضرورة تشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون لدى تعزيز التفاهم والتعايش بين الحضارات والثقافات والأديان في كوكب يتسم بالعولمة مثل عالمنا اليوم. وعلى ذلك الطابع التكاملي إيجاد السبل المناسبة لتفادي أي ازدواجية غير ضرورية وتضافر الجهود القيمة بغية تحقيق الهدف ذاته.

وفي ذلك الصدد، أؤيد البيان الذي ألقاه وزير الدولة في البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالدور الذي يمكن لتحالف الحضارات الاضطلاع به لكفالة تحقيق اتساق من هذا القبيل. وكان للبيان الذي ثلّاه أمس بالنيابة عن الممثل السامي للأمين العام المعني بتحالف الحضارات، السيد خورخي سامبايو، مضمون مماثل.

ويمكن لإسهام تحالف الحضارات في الهدف المشترك المتمثل في التفاهم بين الأديان والثقافات، فضلا عن التعاون من أجل السلام، أن يوجز في العناصر التالية. أولا، لتحالف الحضارات ولاية تتسم أساسا بالواقعية، وتركز على العمل المشترك وتحقيق نتائج محددة. ومن بين أهدافها الانتقال من حيز الأفكار إلى الحيز العملي والملموس والمحدد.

واسترشادا بتلك الروح، تتضمن خطة التنفيذ للسنتين المقبلتين، على النحو الذي قدمها السيد سامبايو، الممثل السامي المعني بتحالف الحضارات في حزيران/يونيه الماضي، أفكارا ومشاريع وبرامج ملموسة تركز على العمل في أربعة مجالات محددة: أي الشباب والتعليم والهجرة ووسائط الإعلام. ويُعتقد أنه في تلك المجالات يمكن القيام بإسهامات رئيسية بغية التصدي لغياب الحوار والتفاهم بين الشعوب والمجتمعات المنتمية إلى ثقافات وأديان مختلفة. والهدف هو تشجيع التفاهم المتبادل ووضع حد للمفاهيم

وإدماجهما يشكل تحديا للسياسة الوطنية والسياسة الخارجية على حد سواء.

ولدينا اقتناع بأنه لا يمكن إدماج التنوع إلا من خلال الحوار والتفاهم والاحترام والتسامح. ولهذا السبب، سوف نستجمع كل طاقتنا على نحو واقعي ولكنه مستند إلى المبادئ، لتعزيز الإجراءات الرامية إلى المصالحة وتبادل المعارف والفهم بين الشعوب والمجتمعات التي تنتمي إلى ثقافات وأديان مختلفة، وذلك لعلمنا أن هذه المهمة تمثل أكبر التحديات التي تواجه عصرنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة

لسعادة السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة وفد البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل): (تكلمت

بالانكليزية): ترحب البرازيل بإجراء الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وأود أن أعرب عن تقديري لوفدي الفلبين وباكستان لتصدرهما القيام بهذه المبادرة.

ويأتي الحوار رفيع المستوى بشأن هذه المسألة الهامة في المكان والتوقيت المناسبين. فقد كان الشعور باتساع الفجوة وانعدام الفهم المتبادل بين المجتمعات والثقافات مصدرا للقلق الشديد في الأعوام الأخيرة. ويزداد الشعور بضرورة فهم هذه الظاهرة والنهوض بالحوار والتعاون بغية سد الفجوات والتغلب على الأخطار النابعة منها. ومن المناسب أن يجري هذا الحوار داخل الجمعية العامة.

والوقت مناسب كذلك لتسليط الضوء على أهمية

الحوار والدبلوماسية في هذه الظروف التي يحتاج الأمر فيها إلى استخدام هاتين الأداتين القويتين إلى أقصى قدر ممكن. وقد يتبين من هذا الحوار أن التفاوت والاستبعاد اللذين يولدان التطرف والتعصب والعنف هما من المصادر الكامنة وراء الصراعات التي يتصور الناس عادة أنها بدافع من

لتتحالف الحضارات الذي سيعقد في إسبانيا من ١٥ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وسيسعى المنتدى إلى أن يشكل أساسا لتعزيز الدعم السياسي للمبادرة وتحقيق نتائج ملموسة في مجال الشباب، وما إلى ذلك. وسيشكل فرصة طيبة للنقاش وتبادل الأفكار بشأن ما أحرز من تقدم مشترك، فضلا عن طرح أفكار جديدة لإثراء خطة التحالف المعنية بالتنفيذ.

ونأمل أن يصبح تحالف الحضارات إطارا مرجعيا للدول والمنظمات الدولية وممثلي المجتمع المدني - الذي نعتبر أن لمهمته أهمية حاسمة - وغيره من الجهات الفاعلة في مجال الحوار بين الثقافات. وينبغي أن نراعي بصورة خاصة وغير حصرية العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، التي تم التشديد على ضرورتها خلال مناقشاتنا أمس واليوم. وهكذا، سيشكل التحالف أداة مجدية لمنع اندلاع الأزمات وإدارتها في ذلك الصدد.

وفي المستقبل القريب، ووفقا للاقتراحات الواردة في الخطة المعنية بالتنفيذ، نعتقد أن هناك قدرا كبيرا من توافق الآراء بشأن المبادرات المقترحة في إطار التحالف، التي نأمل أن نجني ثمارها عما قريب. ويشتمل بعضها على وضع آلية الإعلام للاستجابة السريعة في حالة الأزمة، وتوسيع نطاق التبادل الثقافي بين الشباب، الذين ينبغي أن يتلقوا الدعم من صناديق محددة لتمويل مشاريع تشجع الحوار والتسامح، واستخدام آليات على مستوى المجتمع وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي لإرساء الحوار ومنع نشوب الصراعات والتغلب عليها.

وتؤمن إسبانيا بماض وحاضر بل وبمستقبل يزخر بالتنوع والتعددية الثقافية والدينية. ونحن على اقتناع بأن هذا التنوع وهذه التعددية يشكلان أحد مكتسباتنا الرئيسية،

للحد من الفقر والقضاء على الجوع. والنتائج حتى الآن مشجعة.

وعليه، فمن المنظور البرازيلي ليس من الممكن تحقيق التفاهم والتعاون بين مختلف الثقافات والأديان فحسب، بل هما هدف يتعين بلوغه. وفي إطار الأمم المتحدة، يجب تكريس قصارى جهودنا لفهم جذور التطرف والمساعدة على تهيئة بيئة لا يمكن فيها للتطرف أن يزدهر. ومن المفيد للغاية التشجيع على قيام الحوارات بين الثقافات وبين الأديان، من قبيل حوار اليوم.

وتؤيد البرازيل أيضا بقوة تحالف الحضارات، وهي مبادرة اقترحها رئيس الحكومة الإسبانية في عام ٢٠٠٥ واشترك في القيام بها رئيس الوزراء التركي. وسنعمل ضمن نطاق مجموعة الأصدقاء بالاشتراك مع الممثل السامي للأمم العام لشؤون تحالف الحضارات، السيد جورج سامبايو، الرئيس السابق للبرتغال، على تعزيز الأهداف المتعلقة بالدعوة إلى التفاهم والتسامح بين مختلف الثقافات والحضارات.

وتنطوي الحرية الثقافية على قدرة الشخص على اختيار هويته دون فقدان الاحترام للآخرين ودون إقصائه من الخيارات الأخرى في الحياة. والناس يريدون الحرية لممارسة دينهم والتكلم بلغتهم والاحتفاظ بتراثهم العرقي أو الديني دون خوف من التمييز.

وتواجه الدول تحديا في الاستجابة لتلك المطالب. وإذا أحسنت إدارة هذه المطالب فإنها ستأتي بمزيد من التنوع الثقافي وتثري حياة الأشخاص. أما إذا أسيئت إدارتها، فقد ينجم عنها رهاب الأجانب وتشجيع برامج المحافظين وسد الطريق أمام انتشار الأفكار والمعارف والمهارات الجديدة.

وتعطي العولمة دفعة لمزيد من التفاعل بين الشعوب والثقافات. ويستدعي هذا مزيدا من احترام التنوع، فضلا عن التزام أقوى بالقيم والمبادئ العالمية التي تضفي صلاحية

الخلافات الدينية والمعرفية. وهذه المشاكل اليوم من سمات العلاقات بين الدول وداخل المجتمعات، بغض النظر عن مستويات التنمية التي تبلغها.

ولا ينبغي السماح للتطرف بأن يزدهر. ولا يمكن التسامح إزاء الظواهر العنيفة للتطرف أو تبريرها على أي أساس. غير أنه يتعين من أجل التصدي لهذه الأخطار أن تؤخذ بعين الاعتبار البيئة المسببة للتوتر، لأن المتطرفين في كثير من المجتمعات كثيرا ما يستغلونها ويؤدون لتفاقمها. وفي بعض الحالات يتفاقم واقع الاستبعاد والتفاوت على الصعيد الاجتماعي بفعل استمرار الأوضاع المتسمة بالسيطرة والظلم التي تمنع الشعوب والدول من إيجاد الأوضاع الأساسية اللازمة لبناء مستقبل كريم تنعم فيه بالسيادة.

والبرازيل بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق متعدد الثقافات، يتكون بصفة رئيسية من مجموعات سكانية منحدرة من عناصر أصلية أو تنتمي لأصول أوروبية وأفريقية، تولى قيمة كبيرة لتنوع التجربة الإنسانية. فالمهاجرون من جميع بقاع العالم يُستقبلون بالترحاب في بلدنا ويثرون ثقافتنا بإسهاماتهم. ويعتز البرازيليون بهذه الأصول المتعددة الأوجه. وقد تغلغلت في ظواهرنا الاجتماعية عملية مستمرة التطور من الحوار والتفاعل والتبادل بين الثقافات يعزز كل عنصر من عناصرها الأخر. لذلك يعد التنوع جزءا لا يتجزأ من هويتنا ذاتها وحجر زاوية تركز عليه.

ويعيش البرازيليون من أبناء الديانات المسيحية واليهودية والإسلام معا في وئام ويسعون لجعل بلدهم أكثر تمتعا بالعدالة الاجتماعية وأكثر ازدهارا. ونتصدى في البرازيل بحزم للتفاوتات الخطيرة المتراكمة منذ المراحل الأولى لتطور البلد. ويجري في السنوات الأخيرة تطبيق سياسات عامة

بل تشكل هذه العناصر وغيرها تسامحا الأصيل والطبيعي. فليس التسامح الديني بين الألبان صفة مستحدثة في هذا العصر أو تشكلت من خلال التعليم والمدرسة، إنما هي تقليد تمتد جذوره في أعماق القرون. والتسامح بين الأديان الثلاثة مرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة ووجودها. وهو الجوهر الذي ينفذ إلى صلب الأساس الذي نقوم عليه، تعلمناه بجهد جهيد على مر الحياة والتاريخ.

وليس التسامح بين الألبان متعلقا بالدين فقط، بل هو لغوي وعرقي أيضا. والتعايش بين الأديان الثلاثة في ألبانيا اتجاه غريب في منطقة كثيرا ما يقترب فيها الدين بالقومية واندلعت فيها الحروب بين الأشقاء باسم الدين. وقد ثبت أن إضفاء الطابع العرقي على الدين سيء وخطير. ذلك أن الحرب عدوة للدين، لأنها تشوّهه.

وخلال العقد الماضي أو ما يناهز ذلك، شهدت منطقة البلقان أوجه البؤس تلك التي اقترنت بسياسات التطرف القومي، وما لبثت أن تحولت إلى مأس إنسانية. إننا نأمل بإخلاص أن تنتهي بقايا تلك السياسات و/أو أولئك السياسيين أو وكلائهم، عاجلا أو آجلا، وأن يتركوا منطقتنا تزهو بشكل طبيعي وتتطور كما تستحق. إن سياسات التطرف القومي، التي ترعرعت في حالات عديدة على الكثير من التعصب وحتى التطهير العرقي، تعارض بشكل مكشوف ذلك الاتجاه. والرغبة في استخدام الخطابة يمكن أن توجه بشكل أفضل لتناول القضايا بواقعية.

وإقرارا بالحالة الفريدة التي تمثلها ألبانيا في مجال الوئام بين الأديان، عُقد قبل بضع سنوات، برعاية مشتركة من جانب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وحكومة ألبانيا، مؤتمر قمة إقليمي بشأن الحوار بين الأديان والأعراق في تيرانا، العاصمة الألبانية. وكان مؤتمر القمة بمثابة واسطة لتشاطر التجارب الوطنية

على هذا النهج. وجدير بنا أن نتذكر ما جاء في توافق آراء مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣:

”جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة. ... وفي حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.“ (A/CONF.157/23، الجزء الأول، الفقرة ٥)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أدريان نيريتاني، رئيس وفد ألبانيا.

السيد نيريتاني (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثني على رئيس الجمعية العامة وعلى الفلبين وباكستان المشتركين في تقديم هذه المبادرة الهامة التي تأتي في حينها. والواقع، بالنظر إلى الطريق الذي تسلكه شؤون العالم، أن مسألة الحوار بين الأديان وثقافة التوفيق والتعاون جديرة منا بالاهتمام والعمل الواجبين.

وقد كان الحوار دائما أداة رئيسية في عملية بناء السلام في عقول البشر. فالحضارات بطبيعتها مشتركة بين الثقافات؛ وكانت تزداد ثراء وما زالت بفضل الاتصالات والتبادل والحوار بين الشعوب والقدرة الطبيعية على التغير والتكيف بمرور الوقت. وفي هذا الصدد، نؤيد دور تحالف الحضارات وغيره من المبادرات التي تعزز تحقيق تلك الغايات.

والألبان تقليديا متسامحون ويغضون أي شكل من أشكال التطرف. فالألباني العادي ينشأ في جو ينطوي على الاختلاف الديني. ولا يضع انتماء الألباني مسلما أو أرثوذكسيا أو كاثوليكية خطأ فاصلا بينه وبين الآخرين.

إن التوفيق بين الحرية والمساواة في بلداننا وفي خارجها يمثل جهداً يستحق البذل.

واليوم، هناك اعتراف متزايد بوجوب توسيع الحوار بين الديانات من أجل الإسهام الاستباقي في تحقيق الوئام الاجتماعي والاستقرار والتفاهم المتبادل في كل مكان. وزعماء الدين مدعوون إلى أن ينشروا بين جماعاتهم وأتباعهم تعاليم الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، ولا سيما فيما يتصل بمجموعة القيم الأخلاقية المشتركة والمتفق عليها. وكما أوجز إعلان تيرانا هذه المسألة، "لا يجب ألا يكون الدين جزءاً من المشكلة، بل جزءاً من الحل".

ولتعددية الأديان السلمية في ألبانيا قيمة مفيدة للبلد وللبلقان وخارجها. إنها نموذج للتعايش الديني. ومع أنها مرتبطة بالتجانس العرقي، فإن قيمتها ليست لها حدود وطنية وهي منحازة إلى قيم المجتمعات الديمقراطية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أكلي كوك، رئيس وفد السودان.

السيد كوك (السودان) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل السودان، بلدي، في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الحوار بين الأديان والتفاهم والتعاون بين الثقافات من أجل السلام، الذي يمثل موضوعاً وثيق الصلة بالنسبة للسودان.

ولا يسعني إلا أن أتفق مع رئيس الجمعية العامة حينما قال في الجلسة السابعة عشرة: "إننا نكرر تأكيد القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة... ونتخذ خطوات عملية للدفع قدماً بهذه القيم في كل بقاع العالم". وهذه الحاجة تزداد صداهاً عالياً خلال المناقشة العامة ومن كل أرجاء المعمورة. وأود أن أشارك المتكلمين السابقين الذين أشادوا بقيادته والبلدين المشاركين في رعاية هذا الاجتماع، الفلبين وباكستان.

والإقليمية، ووضع إطاراً للتعاون وتحديد المبادرات والبرامج التي تخدم الازدهار والتنمية، وفوق كل شيء، السلام على مستوى المنطقة بأسرها. وفي تلك المناسبة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من المشاركين الممثلين لكل بلدان جنوب شرق أوروبا، إعلان قمة تيرانا، الذي حدّد لأول مرة إسهام الحوار بين الأديان أو المعتقدات في الحوار الأوسع.

وفي تيرانا، التزم الزعماء وواضعو السياسات من جنوب شرق أوروبا

"بتربية جيل أوروبي جديد على روح الشمول، وتنمية مشاعر العفو بدلاً من الكراهية، وتعزيز التسامح والتفاهم والتعايش بدلاً من الصراع والعنف، وتعزيز التربية المدنية واحترام حقوق الإنسان".

وحددوا أيضاً التنوع الثقافي والتراث الثقافي بوصفهما وعائين حاملين للهوية وأداتين للتسامح من خلال تعريف التراث الثقافي، بشكليه المحسوس وغير المحسوس، باعتباره كلاً لا يتجزأ ويجسد القيم الرمزية للهويات الثقافية. ووجّه نداءً خاصاً للاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصالات و

"إمكاناتها الكامنة للدفع قدماً بحرية التعبير، التي تشكل حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي وتمثل في حرية الصحافة".

والأهم من ذلك، أن إعلان تيرانا أكد على أن

"جميع الزعماء الدينيين، على غرار زعماء المجتمع المدني والمجتمعات المحلية الآخرين، يملكون إمكانات ممارسة النفوذ الأخلاقي والإيجابي على طريقة فهم الناس بعضهم لبعض وتفاعلهم معاً في المجتمع".

أمثلة ذلك، تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة للجميع تقريبا، بما في ذلك الأعضاء الذين يعتنقون مختلف المعتقدات الدينية وينتمون إلى طوائف مختلفة داخل الديانة الواحدة، مما يتطلب جلسات طويلة من الحوار المنفتح والتعاون والتسامح.

وفي عهد العولمة، لا يمكننا أن نستمر في التركيز على الإجراءات الوطنية وحدها. علينا أن نتعايش وتفاعل ضمن الأسرة الأوسع للأمم والشعوب في العالم بأسره. إننا ندعو كل الجهات صاحبة المصلحة، العامة منها والخاصة، والوطنية والدولية، أن تعترف بالحقوق المشروعة لجميع الشعوب في تأكيد هويتها الدينية والثقافية من خلال الحوار. وبالمثل، نشجع المؤسسات الإقليمية إلى تنشيط مؤسسات التعاون الديني والثقافي أينما وجدت، أو إلى إنشائها حيثما لم تكن قائمة.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أهمية دياحة دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) - "لما كانت الحروب تتولد في عقول الرجال، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام" - من أجل توطيد التعايش السلمي بروح التحالف بين الحضارات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الكسي تولبور، رئيس وفد مولدوفا.

السيد تولبور (مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد في البداية أن مولدوفا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية.

يسرني بصورة خاصة أن أحاطب المشاركين في الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وأود، باسم حكومة

وفي السودان، تعايش الإسلام والمسيحية وتفاعلا على الدوام. ولكن الصراع القائم على السيطرة على الموارد الاقتصادية، وليس على العنف والتطرف، برز في هذه العلاقات في أحيان متباعدة. وعلاقتنا مع الشعوب والثقافات والأديان المجاورة كانت وما زالت قائمة على الحوار. ونظرا لسهولة التنقل عبر الحدود، فإن السودان أرض لتعددية الثقافات والأديان، ومنها نستمد قوتنا. وليس من قبيل المغالاة التأكيد على حقيقة أن التعددية لا يمكن أن تظل متسقة إلا إذا سعت وظلت مستندة إلى التعاون والحوار في ظل الوئام وثقافة السلام والاستقرار والأمن. إن موقعنا الجغرافي في القرن الأفريقي، وحدودنا المشتركة مع تسع دول، ودولة عابرة البحر الأحمر، يتطلب إنشاء آلية حوار قوية إن كان لنا أن نتفاعل باتساق مع جميع هؤلاء الجيران.

ويوجد في السودان أكثر من ٣٠٠ مجموعة ثقافية. ولذلك، فإن الحوار والتعاون بين الثقافات كان دائما في صلب علاقتنا. ولكن تغير الزمن في القرن الحادي والعشرين، وظهور التكنولوجيات الإلكترونية وغيرها تملئ تعزيز هذا الحوار والتعاون ورفع مستواه. ونحن نحتاج إلى ذلك ونمارسه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

إن الدستور الوطني المؤقت والقوانين المستمدة منه تحمي وتعزز الحوار بين الأديان والتسامح والتعاون واحترام التنوع الثقافي والديني. وهي تنص على أن المواطنة تستند إلى عدد من الحقوق التي يمكن أن تتعارض بعضها مع البعض أحيانا. ولذلك، فإن الحوار بالعدل يجب أن يظل الخيار الأمثل لحل هذه المسائل وغيرها، التي يمكن أن تعترض التعايش التعددي السلمي.

إن إبرام اتفاق السلام الشامل بين شمال وجنوب السودان في كانون الأول/يناير ٢٠٠٥، واتفاقات السلام الذي أعقبته، أضافت مضمونا جديدا إلى بعد التعددية. ومن

اللغات، والثقافات والأديان لجميع الفئات العرقية المقيمة في مولدوفا شرط لا بدّ منه للسيادة السياسية والسلام المدني في بلدنا. وقد أعلنت مولدوفا عن عزمها على بناء مجتمع متعدد الأعراق ومنسجم، يقوم على مبادئ الليبرالية والتعددية العرقية واللغوية.

إن حرية الضمير والعبادة الدينية مكفولة في ظل القانون الأعلى للبلد، الذي ينص على أن مظاهر تلك الحرية ينبغي أن تكون في روح من التسامح والاحترام المتبادل. فالطوائف الدينية، في علاقاتها المتبادلة، محظور عليها استخدام الكراهية أو العداوة، أو التعبير عنها أو التحريض عليها. فالقانون يمنع ويحاكم جميع الأعمال الهادفة إلى الكراهية العرقية، أو العنصرية أو الدينية، وإلى التحريض على التمييز.

ولقد اعتمد البرلمان المولدوفي مؤخرا قانونا بشأن الطوائف الدينية، يسعى إلى تحديث التشريع المولدوفي وجعله متوافقا مع المعايير الدولية، بما فيها الاتفاقية الأوروبية وبروتوكولها لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالإشارة إلى مجلس أوروبا، اسمحوا لي أن أؤكد مدى تقديرنا لإنجاز عمله المتعلق بالوثيقة الشاملة المعروفة باسم الكتاب الأبيض بشأن الحوار فيما بين الثقافات، وتطلّعنا إلى ذلك الإنجاز. والكتاب الأبيض يفسّر مفهوم الحوار فيما بين الثقافات بتحديد خمس مهام: تطوير الإدارة الديمقراطية للتنوع الثقافي، تعلّم القدرات فيما بين الثقافات وتعليمها؛ إيجاد مساحات للحوار فيما بين الثقافات؛ وتطوير حوار ما بين الثقافات في العلاقات الدولية. وإننا مقتنعون بأن هذا مهم جدا لنا جميعا.

لقد مرّت جمهورية مولدوفا في تاريخها الحديث بتجربة مريرة من الصراع الداخلي الذي أدى إلى انفصال جزء من أرضها وعزلته. وقام سياسيون وممثلون

جمهورية مولدوفا أن أحيي رئاسة الجمعية العامة ومشاركتها، الفلبين وباكستان، على التخطيط لهذا الحدث الهام وتنظيمه.

إن وفودا عديدة طرحت أثناء مناقشاتنا أفكارا بشأن الحوار بين الثقافات والأديان، تؤكد أهمية التعايش السلمي بين الأمم وتمتدح قيمة التسامح والتفاهم المتبادل. ففي كوكبنا المعولّم، تتفاعل الشعوب والأديان والثقافات ويؤثر كل منها في الآخر بمستوى لم يكن قابلا للتصور لدى أسلافنا، ولكنه أساسي لأحلافنا. لذا، فإن الالتزام العام بالتغلب على الانقسامات، والمعارضات والمواجهات القديمة، وبإقامة وصون حوار حقيقي بين الحضارات، قائم على التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل، يبعث الأمل لدى شعوب قريتنا العالمية.

إن مولدوفا، البلد الضارب عميقا في تاريخ غني، كانت على مدى عصور صلة وصل لتفاعل شعوب وثقافات مختلفة، بحكم موقعها على ممر تاريخي بين آسيا وأوروبا. وإن ممثلي الطوائف العرقية المتنوعة، والمتكلمين بلغات عديدة، ومعتنقي الديانات المختلفة وجدوا في مولدوفا وطنا لهم. وسكان بلدنا المتعدد الأعراق طوّروا إحساسا فريدا بالتسامح الذي أصبح سمة للعقلية الوطنية المولدوفية.

استنادا إلى تلك التجارب التاريخية، وتحقيقا لتكامل المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعلن دستورنا مولدوفا الوطن الأم المشترك وغير القابل للتجزئة لجميع مواطنيه. والدولة تعترف لجميع مواطنيها بالحق في حفظ، وتطوير والإعراب عن هوياتهم العرقية والثقافية، واللغوية والدينية، وتكفل لهم ذلك الحق.

وفي عام ٢٠٠٤، سنّ قانون جديد، يعتمد مفهوم السياسة الوطنية لدولة مولدوفا. وأعلن أن التسامح واحترام

لشؤون تحالف الحضارات، ونعرب عن اقتناعنا بأننا، مع المشاركة الملموسة من الدول الأعضاء، سنمضي قدماً في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والأديان حول العالم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لسيادة رئيس الأساقفة دومينيك مامبيري، أمين العلاقات مع الدول، في دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

رئيس الأساقفة مامبيري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): في محاولة لتلبية توصيتكم، سيدتي، بأن نكون موجزين، سيعمّ وفد بلدي نصّه المكتوب، وسأتلو صيغة مختصرة عنه.

لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تفاهم وتعاون بين الأديان. ولا يمكن أن يكون هناك تفاهم وتعاون بين الأديان بدون حرية دينية. والحفاظ على الحرية الدينية للجميع وتعزيزها يتطلبان إجراء حكومياً ومسؤولية دينية معاً.

إن الدول والمنظمات الدولية مدعوة إلى التقيد بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية المرتبطة به، ومنها إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد وإلى نفاذها.

والممارسة الكاملة للحق في الحرية الدينية تقوم على احترام العقل الإنساني وقدرته على معرفة الحقيقة. وهي تكفل الانفتاح على السمو فوق الوجود المادي باعتباره ضماناً لا غنى عنها للكرامة البشرية. وتسمح لجميع الأديان بالتعبير علناً عن هوياتها، متحررة من أي ضغط لإخفائها أو تمويهها. وتشتمل الحرية الدينية على الحق في نشر المعتقدات الخاصة والحق في تغييرها. ومن شأن احترام الحرية الدينية أن يفضح محاولات بعض الإرهابيين لتبرير أعمالهم التي لا مبرر لها على أساس ديني.

أكاديميون وباحثون من بلدان مختلفة بتمحيص كامل لطبيعة ذلك الصراع، وأعربوا عن توافقه الواسع على عدم وجود جذور دينية أو عرقية أو ثقافية له. ومن المؤسف أن المصالح الاقتصادية والسياسية لبعض الأشخاص والجماعات الفاقدة للضمير لا تزال تتسبب بتفكيك العائلات والفئات الثقافية والدينية والجماعات العرقية، منكراً حقوقها الإنسانية الأساسية ومعيقة التعبير الحر عن الهويات والمعتقدات.

إن الصراعات حول العالم تحرف موارد ضخمة وأوقاتاً طويلة عن مجتمعاتنا، وتهدد تنميتها. والحكومات والمجتمعات تحاول تصويبها، لتجاوز عواقبها وردم الفجوات بين المجتمعات والناس والأفراد. ومع أنه تم تبادل العديد من الخبرات والوسائل والاستراتيجيات على هذه المنصة أمس واليوم، فلإني أود أن أؤكد مجدداً أهمية التعليم في تعزيز التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل.

إن للتعليم، ولا سيما في المدارس، دوراً أساسياً في بناء مجتمعات تعددية وشمولية. لكن القوانين والأنظمة لا تكفي وحدها لتوفير التعليم بروح السلام والتسامح. فمن المهم جداً تدريب المعلمين وتطوير كتب ومناهج مدرسية تشمل دروساً في التفاهم المتبادل، والتسامح، وحماية حقوق الإنسان، ومعرفة بالثقافات والشعوب والبلدان الأجنبية واحترامها. وفي ذلك الصدد، نثني على أنشطة وبرامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، الهادفة إلى تعزيز السلام، والتسامح والتنوع الثقافي عبر الحوار والتعليم.

وختاماً، أود أن أؤكد أن بلدي، مولدوفا، يؤيد بقوة مبادرة تحالف الحضارات. ونرحب بتعيين السيد جورج سامبايو، رئيس البرتغال السابق، الممثل السامي للأمم العام

وفي الوقت الذي يشيع تداول ما يسمى بصدام الحضارات في بعض الأوساط، تضطلع الأديان بدور خاص في شق سبل أخرى صوب السلام، باتحاد بعضنا مع بعض وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية. ولتمكين الأديان من الاضطلاع بذلك الدور بصورة كاملة، علينا جميعاً أن نعمل معاً لكفالة اعتراف الجميع وفي أي مكان بالحرية الدينية وصونها وتعزيزها. وإذا أردنا لهذا الحوار الرفيع المستوى أن يكون مثمراً، على رسالتنا اليوم أن تتجاوز حدود هذه القاعة للوصول إلى كل شخص وكل مجتمع من المؤمنين في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة بالنياية (تكلمت بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد إحسان أوغلو (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): سأتلو صيغة مختصرة لبياني، وأما نصه الكامل فسيجري توفيره للوفود.

لقد استمعنا باهتمام بالغ للمناقشة العامة والغنية التي بدأت أمس بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. ولا أنوي أن أكرر ما جاء على لسان من سبقوني في الكلام. وبدلاً من ذلك، أود القول إن هناك اتفاقاً طاعياً بشأن أهمية التفاهم بين الأديان والثقافات في بناء السلام وكفالة تحقيق الأمن والرفاه في جميع أنحاء العالم.

ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نؤيد تماماً ذلك الاستنتاج. وأعربنا عن شكرنا وامتناننا لباكستان والفلبين، راعيتي هذه المبادرة التي حظيت بتقدير بالغ. ويشكل موضوعها حالياً مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي وواحداً من أكبر التحديات للبشرية.

وإذا استمر العنف بين المجموعات الدينية، فينبغي دعم برامج مكافحة التحريض في المجتمع المدني، خاصة عندما تبادر إليها مجموعات محلية تنتمي إلى تحالفات بين أديان مختلفة. وتتضمن أنشطة مكافحة التحريض توعية وتعبئة القيادات الدينية والحركات الجماهيرية التي تعارض الدعوة إلى الكراهية وغيرها من الأعمال العامة المراد منها تأجيج العنف الطائفي.

ولا تسعى الأقليات الدينية إلى الحصول على حماية أو مركز خاصين طالما أن حقها في الحرية الدينية مضمون تماماً، ولا تتعرض للتمييز على أساس ديني. والواقع أنها ينبغي أن تتمتع بذات الحقوق المدنية التي يتمتع بها على نحو عام السكان والأفراد المنتمون إلى الديانة ذات الأكثرية - على سبيل المثال في بناء أو ترميم أماكن العبادة.

واللقاءات الدولية الرفيعة المستوى والمجدية للقيادات الدينية بغية تشجيع السلام والصلاة من أجله ينبغي تكرارها على الصعيدين الوطني والمحلي. والواقع أن الصلاة والنيات الحسنة لا تكون صادقة إلا إذا أفضت إلى مبادرات عملية على الصعد كافة. وإذا كانت الأديان تريد بناء السلام، فعليها أن تتعلم العفو. وبالفعل، لا يمكن أن يكون هناك أي سلام دون عدالة، ولا يمكن أن تكون هناك أي عدالة دون عفو. ويمكن للمجتمعات الدينية أيضاً أن تسهم إسهاماً إيجابياً في السلام بتلقين أعضائها تعاليمها المتعلقة بالسلام والتضامن.

وبتشجيعنا للبرامج المشتركة بين الأديان المرتكزة على التعاون الإنمائي، يمكننا أيضاً تعزيز الحوار والقيام بإسهامات كبيرة في صنع السلام في المجتمعات التي تعاني من الصراعات، والعمل مع المجموعات المحلية في مجال مكافحة التحريض والتوعية بالسلام واللاعنف، وتحويل الصراعات عن مسارها والتفاوض من أجل تسويتها.

وعلى نفس المنوال، نؤمن بأنه ليس هناك أي بديل للحوار. فالحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق التفاهم. ولا بد منه لمد الجسور باعتباره وسيلة من وسائل التواصل بين الأديان والثقافات.

ويبدو لنا أن هناك بعض أوجه الخلل في الإعداد للحوار وإجرائه. ويقوم البعض منا بالحديث عن الحوار من أجل الحوار ولا شيء غيره. ويتحدث آخرون عن الحوار دون أن تكون لديهم أي إرادة سياسية للتوصل إلى نتيجة إيجابية حقيقية. وبعض المجموعات لا ترى أي داع لممارسة الحوار على أساس المساواة من حيث التقدير الواجب لمختلف التقاليد والثقافات. ويزعم آخرون أنهم دون سواهم يمثلون الحقيقة ويحتلون مرتبة أعلى من غيرهم.

وبناء على تلك الاعتبارات وغيرها، وجدنا أننا عاجزون عن شق طريقنا للمضي قدما كما كنا جميعا نتوقع فعله. ونؤمن بأنه، إذا أردنا أن نعالج هذه النقائص، فالحوار بين الأديان ينبغي ألا يستهدف تحقيق اتفاقات مذهبية، بل زيادة مراعاة الآخرين وتقديرنا لهم. كما ينبغي أن يستند الحوار إلى القيم التي تنشأ عنها جميعا في العالم المعاصر.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يستهدف الحوار تحقيق عولمة على أسس أخلاقية تحافظ فيها كل حضارة على هويتها باعتبارها مسهمة في إيجاد روح من الإنسانية والاحترام يتشاطرهما الجميع.

وفي سياق الأخلاق، دعونا في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اتخاذ تدابير عملية للتخفيف من حدة التوتر فيما يتعلق بإحدى أكثر القضايا تعقيدا من بين القضايا التي يواجهها العالم اليوم - ألا وهي ضمان احترام جميع الأديان والمعتقدات. وقد اقترحنا مناقشة واعتماد اتفاق ذي أحكام قانونية لمنع إشانة سمعة الأديان أو رموزها المقدسة. وفي سبيل تحقيق ذلك، سنعمل على وقف المحاولات الاستفزازية التي

ولهذا السبب بالذات، رحبنا بفكرة تحالف الحضارات، الآخذة في كسب الزخم. وقد تعهدنا فعلا بالعمل دون كلل على إنجاحها. وبالنظر إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي منخرطة على مدى ١٠ سنوات تقريبا في مسألة الحوار بين الحضارات، وبما أنها كانت سباقة إلى إجراء الحوار بين الحضارات عام ١٩٩٨، نجحت في إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة. وأعربنا عن ارتياحنا أيضا عندما أعلنت الجمعية عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات ونظمت، لذلك الغرض، العديد من الأنشطة والبرامج في جميع أنحاء العالم. ونشعر الآن بارتياح بالغ ونحن نرى أن هذه المسألة بدأت تحظى بمكانة بارزة بين الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي، وأن الحوارات بين الأديان آخذة في الازدياد. والحوار الرفيع المستوى المنعقد اليوم دليل آخر على تلك الأهمية.

وبناء على ذلك، لا يسعنا سوى أن نقر بأن التقدم في الانتقال من مرحلة المناقشة إلى مرحلة العمل الملموس لم يُحرز بعد. ذلك أن مجرد قلة قليلة من البرامج أو المشاريع وجدت طريقها إلى التنفيذ. وقلّت المحاولات التي تم القيام بها بغية التصدي للصراعات التي تنشب على أساس أركان الإيمان. ولهذا السبب، نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار والتفاهم بين الأديان ينبغي ألا يظل شعارا أجوف لا جوهر له.

ونحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير عملية وملموسة لمعالجة هذه المسألة، التي يرقن بها مصير السلم والأمن العالميين. ومن ذلك المنطلق، رحبنا بجدول الأعمال الجديد لتحالف الحضارات، الذي يركز على معالجة المسائل المتعلقة بالشباب، والتعليم والإعلام، والهجرة، من زاوية عملية. ولا شك في أن تلك المسائل تشكل مصدرا جديا للتوتر في العلاقات الدولية.

البشرية. ولا يسع هاتان الديانتان العظيمتان في العالم أن تتركا العلاقة بينهما تتحدد وفقا لنماذج عدائية عفا عليها الزمن. وإنما لعل ثقة بأنه إذا ما استطعنا أن نزيل هذه العقبة الكأداء، سيصبح العالم كله أكثر أمنا وأكثر تمتعا بالسلام والازدهار.

فلنعمل معا من أجل تعزيز السلام والتماسك الاجتماعي. ولنكافح من أجل تعزيز حرية الدين والمعتقد لكي نتغلب على التطرف والقبولبة والتحيز والجهل واللامبالاة. ولنكن أداة الله لتحقيق السلام ونشر رسالة الحب والوفاق بلا حدود.

عُُلِّت الجلسة الساعة ١٨/٢٥ من يوم الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر، واستؤنفت الساعة ١٠/٠٠ من يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة روتشي غانا شيام، رئيسة وفد الهند.

السيدة غانا شيام (الهند) (تكلمت بالانكليزية): يسرّ الهند أن تشارك في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم بين الأديان والثقافات. ولأن الهند كانت عبر التاريخ ولا تزال ملتقى أديان وثقافات شتى، فإنها تؤمن بأن هذا النوع من الحوار مفيد في تعزيز رسالة السلام والتناغم التي نلتزم بها جميعا التزاما قويا.

وفي الهند تقليد قديم في مجال دعم تعددية المعتقدات وحق الفرد في اعتناق عقيدته أو عقيدتها. إن حرية الفكر والتعبير مترسخة في وجدان بلدنا. ولذلك، لا غرابة في أن جميع الأديان الرئيسية في العالم موجودة في بلدنا. وعلى مرّ الزمن، توجه المضطهدون دينياً في بلدان أخرى إلى الهند حيث وجدوا الأمان والحرية في اعتناق معتقداتهم. ويتجسد انفتاح مجتمعنا في أعداد أكبر أقلية في الهند، أتباع الإسلام. فوجود هذه الأقلية التي يبلغ عددها نحو ١٥٠ مليون مسلم،

تسمح مناخ العلاقات فيما بين معتنقي مختلف الأديان تحت ذريعة حرية التعبير.

وفي الوقت الذي يشيد فيه الكثيرون بروح الحوار بين الأديان وبين الثقافات والاعتراف بالتنوع، يشهد كثير من المسلمين حول العالم ظروفا أبعد ما تكون عن روح الإشادة أو الاعتراف. إذ تحتاج حملات الكراهية وحملات الخطب الواسعة النطاق مناطق شاسعة يهاجم فيها الإسلام ويساء إليه كعقيدة، ويواجه المسلمون الظلم والتمييز. وأشار هنا إلى كراهية الإسلام. وتجمع كل المؤسسات الغربية التي ترصد ظاهرة كراهية الإسلام في أوروبا على أن هذه الظاهرة آخذة في الازدياد، وأن شكلا جديدا من أشكال التمييز قد نشأ استنادا إلى كراهية الإسلام.

إنني لا أثير هذه القضية كشكوى، ولكني أريد أن أبرز مدى أهمية ووجاهة اجتماعنا اليوم. عندما نتكلم عن كراهية الإسلام، فإننا لا نتعامل مع مجرد كلمات ولكننا نتعامل مع حقائق فعلية على أرض الواقع. وأعتقد أن كل شخص يتفق على أن التوتر الحالي في العلاقات بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، الذي تحركه عناصر سياسية وثقافية ودينية، يشكل أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن في العالم.

ولمعالجة هذه القضية المزعجة للغاية على أساس سياسي وكذلك على أساس عملي، دعوت مرارا وتكرارا إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق بين الإسلام والمسيحية على مصالحة تاريخية تقرب بين العقيدتين، وتزيل الأحقاد القديمة وتمهد الطريق لمستقبل واعد. ومنذ بضعة عقود، رأينا هذه المحاولة تأخذ طريقها بنجاح بين المسيحية واليهودية. وفي هذا العصر الذي يتسم بالعولمة فإن التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية يمكن أن يصبح حدثا ذا بُعد تاريخي لا جدال فيه ويمكن أن يؤثر على ما يقرب من نصف

التعليم العالي. ويتعين استنساخ هذا الجهد في بعض أنحاء جنوب آسيا التي لا تزال المناهج الدراسية فيها تركز على اتجاهات عفا عليها الزمن أو مثيرة للخلاف، وحيث لا تزال أجزاء كبيرة من نظمها التعليمية تفتقر إلى النظم الحديثة وقواعد السلوك، وتنتج التطرف والأصولية.

وينبغي أن تكون الرسالة التي يرسلها هذا الحوار رسالة واضحة ترفض التطرف والعنف على نحو لا لبس فيه. فلا يجوز للمجتمعات الحديثة ولا ينبغي لها أن تتسامح مع العنف. وينبغي التخلي عن دعم آلية الدولة للتطرف، إما عمداً أو من غير قصد، لخدمة مصالح داخلية أو خارجية، وينبغي أن تبذل جميع الدول جهوداً مصممة لمنع انتشار التطرف والأصولية والإرهاب.

ولا يمكن للمرء أن يتوقع أن يسهم الحوار الجاري بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة إسهاماً إيجابياً وذا معنى في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التفاهم بين الديانات والثقافات إلا إذا سار بنيتة حسنة ودون إضفاء طابع سياسي عليه. ومحاولات إدخال المصالح السياسية من الباب الخلفي أو استخدام هذا الحوار لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل يقوض مصداقية الجهود في حد ذاتها.

وتدعم الهند جميع الجهود الصادقة الرامية إلى تشجيع التفاهم بين الديانات والثقافات. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين السيد جورج سامبايو، رئيس البرتغال السابق، ممثلاً سامياً للأمين العام لشؤون تحالف الحضارات. وقد كنّا دائماً مستعدين لتشاطر خبرتنا التي تعود لقرون من تعايش الديانات والجماعات المتعددة بسلام ووثام.

وفي عالمنا الحالي الحديث، نعتقد أن نقطة البداية نحو تحقيق التفاهم بين الديانات والثقافات ستكون إقدام الدول على تهيئة بيئة تمكّن من تطوير ثقافة الشمول والتسامح داخل مجتمعاتها.

تضم الهند ثاني أكبر تجمع سكاني للمسلمين في العالم. وقد شغل الهندوس والمسلمون والمسيحيون والسيخ وغيرهم أعلى المراكز في البلد.

وينبثق تسامح مجتمعتنا من الاعتقاد بأن جميع الطرق تؤدي إلى نفس الجهة. واحترام جميع الديانات والثقافات ليس مجرد جزء من تراثنا الموروث والثقافي، ولكنه كان يعتبر ركنا من أركان الإيمان لدى قادة نضالنا من أجل الحرية. وهذا الالتزام هو الذي أسفر عن تأسيس دولة هندية علمانية وديمقراطية بعد استقلالنا. ولا يزال قادة الهند الحديثة ملتزمين التزاماً راسخاً بمثل الانسجام والتعايش بين الديانات والثقافات.

إذاً، لم يكن من قبيل الصدفة أن الجمعية العامة قررت بالإجماع، من خلال قرارها ٢٧١/٦١، الاحتفال في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، يوم مولد المهاتما غاندي، بوصفه اليوم الدولي للأعنف. وقد احتفلت الجمعية العامة بهذا اليوم لأول مرة من خلال عقد جلسة غير رسمية من جلساتها العامة في الأسبوع الماضي.

ويمكن تشجيع التفاهم بين الديانات والثقافات من خلال تشجيع ثقافة قبول الجميع. وتقدم الديمقراطية وفرصة إجراء حوار ديمقراطي مساهمة إيجابية في الانسجام بين الأديان والثقافات. والدول التي توفر فرصاً متساوية لمواطنيها، وتسود فيها العلمانية والحرية والديمقراطية، تحتل مكاناً جيداً بشكل خاص لتعزيز الانسجام بين مواطنيها.

ويساعد التعليم العلمي الحديث على تطوير البلدان والمجتمعات. والمهارات التي يكتسبها المواطنون من خلال التعليم الحديث تمكّنهم من المشاركة في عملية بناء الأمة مشاركة ذات مكسب مالي. ويشكّل التعليم والتنمية أيضاً حواجز تعوق التطرف والأصولية. وللهند تقليد قوي في مجال التعليم العلمي. وخطت الهند الحديثة خطوات كبيرة في

الآخرين، سيتيح لنا هذا التلاقي استخلاص ما ينطبق عالمياً واستخدامه لمصلحة البشرية المشتركة. وهذا ينطوي على أهداف عالمية، مثل حماية حقوق الإنسان، ولكنه ينطوي أيضاً على الحيلولة دون حدوث سوء فهم ثقافي قد يعوق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والمهام الأخرى الأساسية لرسالة الأمم المتحدة.

بديهي أن كل ما تقدم يخضع لما نكته جميعنا من احترام غير مشروط للآخرين وللحق المطلق للآخرين في أن يتمسكوا بآرائهم ومعتقداتهم، بغض النظر عن آرائنا ومعتقداتنا. ويترب على هذا النوع من الاحترام أيضاً الرغبة في معرفة الآخرين، وإدماج منظور دولي في التعليم ووسائل الإعلام، ونشر معلومات دقيقة عن الثقافات والديانات، وأخيراً، إدراك مدى تعقد المفاهيم وعمقها التاريخي رغم أنها قد تبدو لأول وهلة غير متسقة مع مفاهيمنا.

إن التنوع من صميم طبيعة الإنسان. وثراء الحضارة الإنسانية يعزى، إلى حد كبير، إلى العلاقة الجدلية بين الديانات والثقافات، والتفاعل بينها في شتى مراحل تاريخها. ومن خلال تشجيع هذا الحوار، يمكننا أن نعزز الحرية الفردية والجماعية وأن نعزز احترام حقوق الإنسان وأن نحقق مزيداً من التنمية الاقتصادية، والسياسية أيضاً، في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد قاضي، رئيس وفد جمهورية إيران الإسلامية.

السيد قاضي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بالنظر إلى أن هذه هي أول مرة أتكلم فيها أمام الجمعية العامة، أسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهتكم بانتخابكم رئيساً لهذه الهيئة، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفدي لكم ولأعضاء مكتبكم وتعاونهم معكم في أثناء

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أندرياس مافرويانيس، رئيس وفد قبرص.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن قبرص تتفق كلياً مع البيان الذي أدلى به وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي. ونرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم بين الديانات والثقافات، الذي نعتبره مناسباً بشكل خاص للأمم المتحدة، بتمثيلها العالمي. ولا ننظر إلى هذا الحوار وكأنه تبادل أكاديمي لآراء والمواقف، بل نرى أن هدفنا الرئيسي ينبغي أن يكون الربط بين نوع النتيجة التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا الحوار ومقاصد الأمم المتحدة وأهدافها.

وتفخر قبرص بأنها استضافت في تموز/يوليه ٢٠٠٦، بالتعاون مع ماليزيا، الاجتماع الآسيوي الأوروبي الثاني لمنتدى الحوار بين العقائد، الذي تناول مسألة التفاهم والتعاون بين العقائد من أجل عالم ينعم بالسلم. وقد نجح هذا الاجتماع في تحديد طرق تمكّن المنتمين لعقائد مختلفة من التحرك بوثام وتفاهم لتحقيق تعاون مثمر وجوهري من خلال الحوار الجاد والدائم.

في السنوات الأخيرة، كثرت المبادرات الرامية إلى توسيع الحوار الثقافي والديني. ونحن ندعم المبادرات التي تسهم في تدوين القيم الجماعية التي بوسعنا جميعاً أن نتقبلها بسهولة ونستطيع ادعاء ملكيتها - دون أن تغطي أي ثقافة أو دين على ثقافة أو دين أي جهة أخرى، ودون أن تسعى لفرض هيمنة ثقافية على حساب التراث العالمي الثري والمتنوع، الذي يجعل البشرية مثيرة للاهتمام جداً.

ونعتقد أننا لا نستطيع تحديد ميادين التداخل في معتقداتنا ومواقفنا وعاداتنا إلا من خلال هذا الحوار. وبدون التنازل عن أي عناصر من ثقافتنا لا تشبه عناصر الثقافات

والواقع أن السلام، والتضامن، والرأفة، كلها تمثل التعاليم الرئيسية للإسلام وغيره من الأديان السماوية؛ فالإسلام يعزز الحوار والتسامح والتعايش ويوليها جميعاً أهمية كبيرة. وما المحاولات الرامية إلى عزو الكراهية والإرهاب والتزمت والتطرف إلى الإسلام وتعاليمه السامية إلا خدعة خسيسة في واقع الحال لتشويه الوجه الحقيقي للإسلام وقيمته المقدسة. والإسلام، بحكم معانيه وتعاليمه، دين سلام، ونبهه المقدس هو رسول الرحمة والشفقة والتسامح.

ويسرني أن أعلن أن أتباع الأديان المقدسة ظلوا يعيشون جميعاً معاً في إيران في سلام ووثام لقرون عديدة. ويتمتع المسيحيون واليهود والزرادشتيون، وفقاً لدستورنا، وعلى أساس التعاليم والقيم الإسلامية، بحرية ممارسة أديانهم. ومنح دستور إيران ممثلي هذه الأديان مقاعد مكفولة في البرلمان الإيراني. ويتمتع هؤلاء الممثلون بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم المسلمون. ولهذا يتمثل موقف حكومتنا القائم على المبدأ في دعم كل الجهود المضطلع بها لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. وفي هذا الصدد، عقد رئيس جمهورية إيران الإسلامية حواراً مع ما يزيد على ١٥٠ ممثلاً وباحثاً من الدينين المسيحي واليهودي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في كنيسة في نيويورك.

وإن مما يبعث بالمثل على عظيم الارتياح أن نلمس أنه تم عقد الكثير من الاجتماعات الدولية والإقليمية لمناقشة المسائل ذات الصلة المتعلقة بأهمية الحوار بين الأديان. ولقد أدرج هذا البند الهام، كما نرى اليوم، في جدول أعمال الجمعية العامة. ويمثل دعم الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمحافل الإقليمية، شيئاً عظيماً الأهمية بحق. وفي الوقت نفسه، نجد أن اعتراف المجتمع الدولي بهذا الواقع وبأن الآراء المنبثقة عن الحوار بين الأديان ستضطلع بدور بالغ الأهمية في

رئاستكم. وأود أيضاً أن أشكركم على عقد هذا الحوار في هذا الوقت البالغ الأهمية.

لقد اجتمعنا هنا للتداول بشأن مسألة هامة، وهي الحوار بين الأديان والثقافات على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦١ الذي كان بلدي من مقدميه. ونرى أنه يتعين علينا أن نعزز فكرة الحوار فيما بين الأديان والثقافات والحضارات. وانطلاقاً من تلك الروح، عقدنا في الشهر الماضي في طهران، اجتماعاً وزارياً لحركة عدم الانحياز معنياً بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

والجلسات التي تعقد حالياً مكرسة لمناقشة قضيتين ساميتين: الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام. وأوافق على الرأي القائل بأن التصور الخاطئ للدين الذي يؤدي إلى عدم الاعتراف بدوره الحيوي في الحياة الفردية والاجتماعية للجنس البشري يشكل نقطة سوداء في تاريخنا المعاصر. ولا شك في أن المجتمع البشري يحتاج إلى فهم جديد وأعمق للدين، بغية إزالة أوجه الغموض والتصورات الخاطئة الناشئة عن المحاولات المغرضة لتشويه صورة الأديان المقدسة، وبغية إيقاظ الضمائر النائمة. وعلى الرغم من المعارضة القوية، لم تظل الأديان حبيسة عالمها الخاص بها ووجدت طريقها إلى النطاق الاجتماعي العام.

ونلمس أيضاً أن التفاهم والحوار بين الأديان أدّى إلى الوثام بين مختلف الأديان، ودخلاً تدريجياً مرحلة جديدة، واستجاباً للدعوة إلى التعاون من أجل السلام. ويدل هذا الاتجاه، في رأينا، على حدوث قفزة تاريخية من جانب المجتمع البشري إلى مرحلة أعلى من النضج الذهني. ولي وطيد الأمل في أن يفضي هذا الاتجاه السليم إلى تمهيد السبيل إلى تفاعل مستقبلي بين كل من يسعون إلى السلام ويؤمنون بالمكانة البارزة التي يحتلها الدين.

تؤدي فكرة التعاون من أجل السلام إلى تحالف من أجل السلام، كما اقترح رئيسنا في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر (انظر A/62/PV.5).

ونرى أن تبادل الآراء الرامي إلى تحقيق منظور مشترك للتصدي للنهج العدائي الذي تتبعه دول معينة ينبغي أن يكون في صدارة أولوياتنا. ولحسن الطالع، مهد النهج الذي ينشد السلام والذي تتبعه دول عديدة، فضلا عن الرأي العام العالمي، السبيل لتحقيق هذه الأولوية. وأرى أننا يمكننا، رغم كل الصعاب، أن نتغلب على عقبة الانفرادية، وأن نواصل رحلتنا نحو السلام، معتمدين في ذلك على الإيمان والتصميم والصبر والمزيد من التلاقي فيما بيننا.

وفي الختام، أود أنؤكد على ضرورة استخدام قدرة كل المبادرات الموجودة حاليا للغرض نفسه وهو تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. وهناك حاجة إلى تصميم وإنشاء آليات معينة لإكمال كل برامج وخطط العمل. وآمل لجهودنا الرامية إلى الاضطلاع بهذه المهمة التاريخية أن تكمل بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد عبد الرحيم ولد حضرمي، رئيس وفد موريتانيا.

السيد ولد حضرمي (موريتانيا): أتقدم إليكم بالشكر ومن خلالكم إلى دولتي الفلبين وباكستان اللتين رعتا فكرة الدعوة إلى هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

إنه من البديهي الحديث عن أن العالم قد أصبح قرية صغيرة مترامية الأطراف، متشابكة المصالح، مع تجليات العلماء بأبهى صورها. ولكن الحالة هذه تحتم علينا، كأسرة دولية واحدة، أن نتعامل بحكمة مع هذا الواقع، وأن نستفيد من هذا الموروث الديني والثقافي والتكنولوجي وأن نسخره

الجهود الحالية الرامية إلى بناء السلام، يضع على كاهلنا مسؤولية أكبر.

وتنشد الجهود المشتركة التي يبذلها أتباع الأديان لنشر السلام إلى تحقيق هدف أساسي - وهو غرس الإحساس بالمسؤولية في المجتمع البشري. ويتوقف الحوار الناجح الرامي إلى تحقيق السلام على اتخاذ الترتيبات اللازمة لكسب قلوب الناس وأذهانهم. وينبغي، في هذا الجهد الجماعي، مخاطبة جميع القطاعات في المجتمع، بما فيها وسائط الإعلام والقادة الوطنيون، ودعوتهم إلى الاشتراك في تحقيق المبادئ الإنسانية السامية، بما فيها السلام، والعدل، والتضامن، والروحانية. والاحترام شرط أساسي للحوار، ويمكن إجراء الحوار بين من يعترفون بعضهم ببعض ويحترمون بعضهم بعضا. ولهذا فإن الجهل والإهانة يضران في حد ذاتهما بالحوار. والمحاولات الموجهة ضد دين معين أو ثقافة معينة، ولا سيما تلك المبذولة بطريقة معترف بها، تتنافى مع ذات مقاصد مبادئنا المشتركة المتفق عليها. وجمهورية إيران الإسلامية، التي هي من بين من بادروا بالحوار بين الحضارات، على استعداد تام لأن تتشاطر خبرتها مع الأطراف الأخرى التي تشارك في تعزيز الأفكار المماثلة أو التكاملية، مثل الحوار بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام.

ويمثل النهج الانفرادي لمعالجة المسائل الدولية، في الوقت الحاضر، واقعا مريرا. ومن الجلي أن هذا النهج لا ينشد السلام؛ ولا يتوانى في ارتكاب أي عمل من أعمال القسر أو الإقدام على أي تهديد من التهديدات لتحقيق أهدافه الاحتكارية. كما أنه على استعداد لأن يدوس بالأقدام على القانون الدولي، وأن يتلاعب بالمنظمات الدولية بغية تحقيق أهدافه. ولهذا يمثل الوجود القوي لحفل دولي مكرس للتعاون من أجل السلام، على أساس الدين، رداً مناسباً على من يسعون إلى السيطرة. ولنا وطيء الأمل في أن

العلماء الموريتانيين الأجلاء يجوبون الأرض كسفراء للمحبة والسلام والتعايش السلمي بين الأمم، مشاركين في عدة ملتقيات لحوار الحضارات والأديان في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا، إسهاما منهم في نشر روح التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد مارتن بيلنغا - أوبوتو، رئيس وفد الكاميرون.

السيد بيلنغا - أوبوتو (الكاميرون) (تكلم

بالفرنسية): إن الجمعية العامة، من خلال القرار ٢٢١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قد قررت أن تعقد في عام ٢٠٠٧ حوارا رفيع المستوى بشأن التعاون بين الأديان والثقافات. والكاميرون، بصفتها من مقدمي هذا القرار، ترحب بهذا الحوار الذي جاء في الوقت المناسب. إن علمنا ما زال يدفع ثمننا باهظا لسوء التفاهم وغياب الحوار. وفضلا عن التفاوت الاقتصادي، تعاني الشعوب من مساوئ عدم التسامح ونبذ الغير، وهذه هي الأسباب الجذرية لكل العنف في عالم يسوده الرعب.

إن انعدام التسامح ونبذ الغير يشكّلان أيضا جذور كل التطرف والأصولية الدينية سواء كان ذلك في الأديان السماوية أو غيرها، على الرغم من أنها جميعا تنادي بمحبة الجيران والبشرية جمعاء. وخير من وصف هذه الأخوة هو جبران خليل جبران:

” أنت أخي وأنا أحبك. أحبك متعبدا في كنيسك، جاثيا في محرابك، راکعا في مسجدك. أنا وأنت وكلنا أبناء دين واحد ... دين الروح “.

والحقيقة أن فكرة الحوار بين الأديان والثقافات ليست بجديدة. إنها مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنها مكرسة في دستور اليونسكو. لقد برزت الفكرة من جديد في أعقاب

لخدمة الإنسانية، وألا نقبل بأي حال من الأحوال أن يكون سببا في تصادم الحضارات وصراع الأديان.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية متمسكة بدينها الإسلامي الحنيف، وتدعو إلى حوار والتفاهم بين بني البشر بعيداً عن الصراعات والنزاعات، كما أكد ذلك فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد سيدي محمد الشيخ عبد الله في كلمته أمام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ قال:

”إن تشجيع روح وقيم التفاهم والتبادل والتكامل بين الحضارات والأمم وإحقاق الحق ونشر العدل والإنصاف بين الناس هو في نظرنا أفضل وأقصر الطرق لتحقيق الأمن والسلام في العالم ولاقتلاع جذور التنافس والصدام بين الشعوب“.

إن الإسلام دين محبة وسلام. ومن المؤسف وصف بعض الجهات له بالإرهاب وربط علاقة بينهما. فالمتبع لهذا الدين وثقافته يلاحظ بكل وضوح أن التحية في الإسلام هي السلام عليكم، أي أن السلام سلوك حضاري مرتبط بالمسلم طوال حياته. إن الإسلام لم يكن يوما يدعو إلى التطرف أو إلى نبذ الآخر. بل هو دين محبة وتآخ واحترام الغير.

إن ظهور بعض الصور المسيئة للرسول، صلوات الله وسلامه عليه، وبعض العبارات التي لا تليق بمقامه الكريم تفرض علينا مناسبة لتبيان حرمة مقدسات الشعوب وعدم المساس بها. بل علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك في استصدار قوانين تمنعها. كما لا يفوتني أن أنوه إلى أهمية أن تعتمد الدول الأعضاء موضوع حوار الحضارات والأديان كمادة تعليمية تدرج في المناهج التعليمية ويربى عليها النشء.

إن الشعب الموريتاني يدين بالإسلام، ومع ذلك يحترم كافة الديانات الأخرى. بل يعتبر أن التعايش السلمي بين الأديان والثقافات يخدم السلم والأمن والتعاون الدولي. إن

نحن، شعوب الأمم المتحدة، التي أعلنت قبل فترة وجيزة عام ٢٠٠٠ بوصفه السنة الدولية للثقافة والسلام، وعام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، كان علينا أن نقف ضد ثقافة الخوف تلك، وضد عولمة العدو. وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، وبمقتضى القرار ٢٤٩/٥٧، أعلنت الجمعية العامة يوم ٢١ أيار/مايو اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية. وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت مبادرة تحالف الحضارات. وبهذا، ردّ المجتمع الدولي - شعوب الأمم المتحدة - على صدام الحضارات بتحالف الحضارات.

واليوم تعقد شعوب الأمم المتحدة هذه المناقشة التي تغوص بنا إلى لبّ المسألة: وهي أن الشعوب يجب أن تتعلم مجددا كيف يصغي بعضها إلى بعض، ويقبل بعضها بعضا، وكيف يقبل بعضها تنوع الآخرين - أي باختصار، أن تصبح أكثر غنى من خلال اختلافاتها المتبادلة. والأمر نفسه ينطبق على حياتها وبقائها.

لدى شعوب العالم حاجة كبرى إلى تعزيز قدرتها على استماع بعضها إلى بعض؛ فالمجتمعات التي تختلف ثقافيا ودينيا، ولكنها تتساوى في الكرامة، يجب أن يستمع بعضها إلى بعض؛ على الغني أن يستمع إلى احتياجات الفقير ورغباته في تحقيق حياة فيها المزيد من العدالة والكرامة، وفي تقسيم أكثر عدلا لموارد الكوكب. هناك حاجة إلى الإصغاء إلى تاريخنا، بحيث يمكننا معا، من خلال فهم فظائع الماضي، أن نكون قادرين على القول "لا، أبدا"، وقبل كل شيء، التصرف وفقا لذلك.

هنا برنامج كامل - برنامج يقودنا إلى ملكية قيم السلام، والتسامح والحوار. ولا بد من توجيه الأعمال نحو تلك الغاية. وعلى صعيد التعليم، نحتاج إلى تعزيز معرفة واحترام الآخرين، وبتلك الروح، إلى صقل الأجيال الشابة

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي ذلك اليوم، وجد العالم، الذي كان في حالة من الصدمة، نفسه يواجه مرة أخرى بكل بشاعة السؤال التقليدي للفلسفة التاريخية وهو: إذا وصلنا إلى هذه المرحلة، كيف سيكون مستقبلنا وماذا سيكون أملنا؟

إن بعض الصحفيين المدفوعين بالحاجة إلى التعليق نفضوا الغبار عن كتاب البروفيسور صمويل هنتنغتون المعنون "صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي". ويخبرنا هذا الكتاب بأن البشرية قد دخلت عصر صراعات من نوع جديد. فالحروب لم تعد حروبا إيديولوجية، وإنما حروبا حضارية مع بلدان تناهض بعضها بعضا ليس بسبب المصالح الاقتصادية أو السياسية، بل بسبب انتمائها إلى حضارات متناقضة. وقيل لنا إن الحضارات والثقافات والأديان المختلفة لا يمكنها أن تتفق على مبادئ مشتركة. وهكذا، هي بطبيعتها تسعى إلى الحروب من أجل الهيمنة. ولهذا السبب، فإن حروب الحضارات وحروب الثقافات لا مفر منها. فيمكن لصراعات من هذا القبيل أن تنشب داخل دولة بعينها بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات وأديان وثقافات يُزعم أنها غير متوافقة. ويمكنها أيضا أن تثير الدول ذات الهويات الحضارية المختلفة بعضها ضد بعض.

إن تلك النظرية تجلب ثقافة العدو، التي هي أيضا ثقافة الخوف. وقد حوّل كتاب هنتنغتون، بمهارة فائقة، السؤال الأساسي "ما الذي يمكننا أن نأمله؟" إلى "من الذي ينبغي أن نخافه؟". والهدف الوحيد من ذلك الخوف هو تقويض وجود ومستقبل المجتمعات المتعددة الأديان والثقافات؛ وبموجبه ينبغي لنا ألا نشق بجميع الذين لا ينتمون إلى نفس الحضارة داخل مجتمع واحد، بحيث نجد في النهاية أن من المستحيل العيش معهم.

ومن فسيفساء شعوبه وثقافته، وفسيفساء الأديان الممارسة هناك، نعمل على توطيده. إنها الوحدة في التنوع. أجل - من الكثرة، من تنوعنا العظيم، نصوغ وحدتنا ونستنبطها. والكاميرون الذي يرفض كل الأصولية والتزمّت الديني، يمثل أرض التوفيق الديني - وهي رسالة تعايش، ووعد حافل بالسلام.

ورؤية بلدي لحوار الحضارات هي أنه في الصحراء الحارقة من الميول الدينية أو العرقية أو الثقافية، سيلتقي جميع الرجال والنساء حول نقطة واحدة، واحة السلام، بحيث يمكنهم معا، وعبر حوارهم بعضهم مع بعض، أن يبنوا حجرا فوق حجر، وحجرا حجرا، وحجرا بعد حجر، حائط البئر التي ينبعث منها التفاهم والانسجام.

إن السلام يُبنى كل يوم. إنه عمل كل لحظة وكل اللحظات. وعبر الحوار المتواصل، واحترام اختلافاتنا والقبول بها، ينبغي لنا جميعا أن نضمن أنه ما من عاصفة رملية من العواطف يمكنها أن تدفن ذلك الصرح الذي أنشئ بجهد شاق.

إن أماننا تحديا أخلاقيا وسياسيا نواجهه، هو مقاومة أي ثقافة للخوف، وأي عولمة للعدو؛ يجب أن نقاوم أي تحديد متسرع. ونحن نعلم علم اليقين أن الحضارات والثقافات متوافقة لأنها ليست موحدة أو متجانسة؛ تقف معارضة بعضها بعضا، مثل قطع بنيان الهوية. ذلك أن هويتها مصنوعة مما أعطته كل منها للأخرى، ومما ظلت تتبادلته دائما، حتى وإن كان مؤلما.

ولا بد لنا أن نعلم أن مستقبل الحضارات والثقافات والأديان لا يمكن إيجاده في كيان ثابت مغلق. فذلك المستقبل يكمن في مواصلة تلك التبادلات، وفي الحفاظ على ذلك الحوار الذي لا ينقطع، والذي لا يسعى إلى شيء سوى

التي ستصبح قيادات عالم الغد. يجب علينا، في البيوت، والمعابد، والمساجد والكنس أن نصبح معلمي السلام، وحقوق الإنسان والحرية - الحرية التي تحترم كل إنسان بمفرده.

وفي مجال المعلومات والاتصالات، يجب أن نستخدم وسائط الإعلام والتكنولوجيات الحديثة لنقل الفهم والحوار بين الثقافات والأديان، وبناء مجتمع فيه قدر أكبر من الأخوة، تحضيرا لما سُمّاه القديس إكسوبيري "أرض الإنسان".

وأخيرا، إن وسائل العلوم الإنسانية وأدواتها يجب أن تسهم في تحديد الأعمال الهادفة إلى تعزيز تبادل الأفكار الدينية والثقافية المثمرة.

وتلك الأعمال ضرورية، وأساسية وحيوية. وفكرة ثقافة السلام القائمة على التفاهم بين الأديان والثقافات تنشأ وتنمو في ضمير كل فرد. إنها بذرة ضعيفة، لكن تلك القيمة تجدد في قلب رجل السلام أو امرأة السلام تربة خصبة للنمو؛ هي بذرة صغيرة جدا، يمكنها أن تجدد الهواء الذي تحتاج إليه لكي تنمو في أنفاس رجل السلام أو امرأة السلام؛ لتصبح زهرة رقيقة. إنها ستجد الدفء اللازم لازدهارها في أيدي رجل السلام أو امرأة السلام. وحالما تصبح ثقافة السلام مقبولة لدى الفرد، فإنها ستمتد داخل الدول وبينها. عسانا، كما حث الأمين العام بان كي - مون، نمتلك القوة للمضي نحو التسامح الحقيقي واللاعنف على جميع مستويات، من الأفراد إلى الدول.

إن ذلك التسامح وذلك اللاعنّف اللذين نعتزّف بقيمتيهما، يشكّلان ممارسات يومية في الكاميرون - البلد المتعدد الأعراق، لكنه بلد واحد؛ البلد المتعدد الثقافات، لكنه بلد واحد، البلد المتعدد الأديان، ولكنه بلد واحد.

القوية للدستور الاتحادي الذي يكفل لها المساواة المطلقة والحقوق الأساسية. وهي بلد تتألف فيه ديانتان رئيسيتان في العالم، هما المسيحية والإسلام، وتنسجمان إحداهما مع الأخرى في نموذج فريد، أو نادر، للتعاون والتفاهم بين الأديان.

والواقع، أن من المعروف تاريخياً أن إثيوبيا قد عرضت للملاذ والملجأ الآمنين للمسلمين من شتى أرجاء الشرق الأوسط عندما تعرضوا للاضطهاد في الأيام الأوائل التي كان يقال فيها أن بلدنا جزء من العالم المسيحي. بل أن المسحيين والمسلمين لا يعيشون معاً في سلام ووثام كمجموعتين متميزتين في إثيوبيا فحسب، وإنما أيضاً يتزوجون، ويعيشون ويأكلون معاً، كمارسة عامة في معظم أنحاء البلد. ولقد بدأت الجهود الوطنية المبذولة حالياً لبناء إثيوبيا جديدة يشعر فيها كل مواطن بالفخر بأنه إثيوبي، لا نتيجة للاحترام الذي يتمتع به بناء على شخصيته المحددة وثقافته ولغته فحسب، وإنما بسبب النصيب الذي يحصل عليه من الثروة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للبلد وهي تؤتي ثمارها الواعدة.

وما التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي نشهدها الآن في بلدي إلا نتيجة لنظام دستوري واتجاهات سياسية تشجع وتضمن المساواة بين جميع الناس، وعلى الأخص بين الأمم والجنسيات، والديانات والمعتقدات. ويتسق ذلك أيضاً تمام الاتساق مع مبدأ التعايش السلمي المقدس مع شعوب سائر الأمم والتفاهم المتبادل فيما بينهما، قريتها وبعيدها، والتي تحترمها إثيوبيا وتعمل معها جاهدة من جانبها لتعزيز التعاون الهادف كما هو منصوص عليه في دستورها الاتحادي وسياستها المعمول بها الآن للشؤون الخارجية والأمن الوطني.

وحدة الإنسانية، والمحاضرات المفتوحة، والأديان المفتوحة والثقافات المفتوحة. إننا خالدون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ديسالنج عليمو، رئيس وفد إثيوبيا.

السيد عليمو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشارك سائر الوفود في تهنئتك بصفحتكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وذلك في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال "ثقافة السلام".

لقد أصبح تعزيز ثقافة السلام الأولوية الأولى للأمم المتحدة والعالم بأسره. ولم يعد السلام يعني غياب الحرب، بل يعني تشجيع السلام وتعزيزه من خلال الحوار والتعاون، وبمشاركة طائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة من مختلف شرائح المجتمع. ولنتذكر أنه في عام ١٩٨٨ أعلنت الأمم المتحدة السنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، وأنها اعتمدت في عام ١٩٩٩ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام (القرار ٥٣/٢٤٣).

ولقد بات العالم الآن يدرك أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام دائم. ولذلك فإن الحوار بين الأديان والثقافات أمر حاسم وضروري. وبالتالي فإنها مسؤولية كل واحد منا أن نجعل العالم مكاناً أفضل للأجيال المقبلة وذلك من خلال بناء ثقافة السلام عن طريق خدمة جميع المصالح واستيعاب سائر المجموعات داخل كل مجتمع وفي العالم بأسره.

إن إثيوبيا بلد متنوع عرقياً وتعيش فيه أكثر من ٨٠ قومية وجنسية في سلام ووثام تحت الرعاية والضمانات

بلا شك مهمة شاقة تتطلب التزاما جد قوي ومشاركة تامة من الجميع. وما برحت هذه المهمة تمثل الأولوية الأولى وهدفا لا غنى عنه لإيجاد عالم لأطفالنا وللأجيال القادمة يسوده السلام، ولتحقيق مختلف الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها. وتوجد لدينا القوة اللازمة لجعل العالم مكانا أفضل. ولهذا يتسم هذا المحفل - الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام - في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام"، بأهمية بالغة لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة إلينا مولاروني، رئيس الوفد المراقب لمجلس أوروبا.

السيدة مولاروني (مجلس أوروبا): (تكلمت بالانكليزية): بصفتنا رئيسا للفريق المواضيعي المسؤول عن إعداد التبادلات السنوية لمجلس أوروبا بشأن البعد الديني للحوار بين الثقافات، نود أن ندلي بالبيان التالي باسم مجلس أوروبا.

ويشكّل النهوض بالحوار بين الثقافات إحدى المهام الرئيسية لمجلس أوروبا، إلى جانب تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالتالي، فإن منظماتنا ملتزمة التزاما ثابتا بدعم المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، وترحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

ويتعين على المجتمعات على نطاق العالم أن تتصدى للتحديات المتعلقة بالتنوع الثقافي المتزايد والضارب الجذور في التاريخ وتعززه آثار العولمة. وفي أوروبا، ظلت المهام المتعلقة بتأمين السلام والاتساق الاجتماعي والديمقراطية واحترام التنوع الثقافي تشكل مسائل رئيسية للسياسات منذ الحرب العالمية الثانية. وهي الآن تمثل الأولويات التي تشاركها

وفي إطار تشجيع ثقافة السلام، قررت حكومة إثيوبيا وشعبها الاحتفال بالألفية الإثيوبية بالاشتراك مع العالم كله. وعليه، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القرار ٢٦٠/٦١ في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بإيجاد ثقافة للسلام، اعترفت الجمعية العامة بالسنة التي تمتد من ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بوصفها سنة الاحتفال بالألفية الإثيوبية، واعترفت بالاحتفال بها بوصفه مناسبة أفريقية فريدة. وترى أن ذلك الحدث يتيح فرصة فريدة لتهيئة بيئة تمكن بلدي من بدء ألفيته بالهدف المتمثل في إحراز تقدم اجتماعي - اقتصادي وسياسي. وعلاوة على ذلك يهدف هذا الحدث أيضا إلى الإسهام في النهوض بالسلام والثقافة في العالم.

وفي إطار هذه الألفية الإثيوبية يمضي شعب إثيوبيا وحكومتها في تصميمها على بذل كل جهد لتمكين بلدهما من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون مع نظرائه الإقليميين والدوليين، ومن أجل تحويل الفقر إلى مجرد ذكرى تتعلق بالماضي. وتزامن حدث متميز مع يوم البيئة العالمي تمثّل في افتتاح مشروع وطني يرمي إلى تعزيز الألفية الإثيوبية الجديدة: "شجرتان في عام ٢٠٠٠". وعن طريق هذا المشروع يقوم كل إثيوبي بزرع شجرتين أصليتين في محاولة لاستعادة موارد الأمة الحرجية المتردية.

وسيستمر حدث الألفية الإثيوبية ١٥ شهرا من الآن، يتم خلالها تنفيذ العديد من المشاريع. وترمي جميع المشاريع إلى تجديد التزام شعب إثيوبيا بالكفاح ضد الفقر والتخلف الإنمائي، وبناء ثقافة ديمقراطية وثقافة للسلام، وتعزيز الصورة المشرفة للبلد.

وأخيرا، لا تزال أعمال الصراع والعنف والحرب تمثل التحديات الرئيسية لبناء عالم يسوده السلام والرخاء. وبناء على ذلك، ما زالت عملية تحقيق السلام الدائم

سياساتنا على أساس القيم المشتركة، وخاصة حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية.

ويجري توضيح توافق الآراء الأوروبي القوي بشأن تلك القيم عن طريق الأدوات المتراكمة والمركزة بشكل متزايد لمجلس أوروبا في هذا المجال، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فضلا عن قائمة طويلة من الاتفاقات والتوصيات الأوروبية الأخرى. وبعد بضعة أسابيع من الآن، سيقوم مجلس أوروبا بنشر كتاب أبيض بشأن الحوار بين الثقافات، سيحدد بالتفصيل الأساس المفاهيمي والمنظورات لسياستنا، وسنشعر بالسرور لتشاطر الكتاب الأبيض ومناقشته مع المجتمع الدولي.

ويتمثل جزء من التراث الثقافي الغني لأوروبا في مجموعة من المفاهيم الدينية، فضلا عن المفاهيم العلمانية، للهدف من الحياة. ويشكل الإسلام واليهودية وجميع العقائد الأخرى الممثلة في قارتنا، إلى جانب الطوائف المختلفة للمسيحية، أجزاء هامة من ماضي أوروبا وحاضرها ومستقبلها. ومجلس أوروبا يعتبر حرية الفكر والضمير والمعتقد أحد أسس المجتمع الديمقراطي.

وفي كثير من الأحيان، يعتبر الرأي العام أن الهويات الدينية المختلفة مصدر حقيقي وسبب للصراع الثقافي في المجتمعات المعاصرة. وذلك الرأي لا يشاركه مجلس أوروبا. ولكن في وسع المجتمعات الدينية أنفسها أن تقدم إسهامات كبيرة في الحوار بين الثقافات والسلام؛ وهي تشارك تحمل المسؤولية عن تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادلين. ومجلس أوروبا، شأنه شأن السلطات العامة الأخرى، لا بد أن يبقى محايدا في الشؤون الثقافية والدينية، ولكن ومنذ اجتماعنا الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في سان مارينو، دأبنا على تشجيع المجتمعات الدينية على الانخراط في الحوار وتعزيز

جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا التي يبلغ عددها ٤٧ دولة.

وتسترشد أوروبا بالفلسفة السياسية للشمول والتكامل، والحماية الكاملة لحقوق الإنسان للجميع، والديمقراطية الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات. ونحن مصممون على بناء مجتمعات متسقة بضمان الحصول العادل على الحقوق الاجتماعية، وبمكافحة الاستبعاد، وبحماية الفئات الاجتماعية الضعيفة. ونقوم باتخاذ خطوات قوية لتكثيف مجتمعاتنا مع التنوع الثقافي المتزايد وخاصة في أبعادها الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية، لأن الحوار بين الثقافات لن يكفل بالنجاح إذا لم نعالج جذور التمييز والتهميش.

وإننا عازمون على ضمان أن يصبح تنوعنا مصدرا للإغناء المتبادل بدلا من الصراع. ونحن مقنعون بأن الحوار والتفاهم بين الثقافات، بالتوافق مع التعددية والتسامح، تشكل أدوات أساسية للتصدي لهذا التحدي - وهي أدوات لا بد أن تتعلم استخدامها بشكل جيد السلطات العامة على جميع المستويات والمجتمع المدني والمجتمعات الدينية ووسائل الإعلام والشركات الخاصة والأفراد.

لقد قال المهاتما غاندي ذات مرة،

”لا أريد لمنزلي أن يكون محاطا بالجدران من جميع الجوانب ولنوافذي أن تكون مغلقة. وأريد لثقافات جميع البلدان أن تهب على منزلي بأكبر حرية ممكنة. ولكنني أرفض أن تعصف بي ثقافة أي بلد“.

إن نهجاً ثابتاً بشكل مماثل إزاء التنوع الثقافي والحوار يميز كذلك موقف حكومات دولنا الأعضاء وسياساتها. فهي تتشاطر الاقتناع بأنه لا يمكن إنجاح التوفيق بين التنوع الثقافي والاتساق الاجتماعي إلا إذا أرسينا ثقة اجتماعية وأقمنا

الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وتود أن تعرب عن امتنانها لوفدي باكستان والفلبين على تشجيع هذه المناسبة الخاصة للغاية.

يعترف قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦١ بأن احترام التنوع الديني والثقافي في كوكب يتزايد عولمة يسهم في التعاون الدولي، ويشجع على تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد على تهيئة بيئة تفضي إلى تبادل الخبرات الإنسانية.

إن زملائي يدركون كما أدرك أنا أنه في عالم يعيش فيه مع عدد متزايد من الأشخاص ذوي الخلفيات الدينية والثقافية المختلفة، فإن الأمر البالغ الأهمية هو أن تشجع السياسات الاجتماعية التفاعل الديني والثقافي في بيئة تنعم بالحرية والاحترام. واليوم، لا يمكن للتعايش الحقيقي بين الفئات الاجتماعية أن يتحقق إلا إذا تشاطر الجميع المعايير الأخلاقية الأساسية وأدركوا أن السلام يبدأ من داخل أنفسنا.

وما زال علما يعاني من الحرب والصراع المسلح، وهو يعاني باستمرار من جراء مظالم رئيسة. والمناقشة المواضيعية غير الرسمية الثالثة بشأن "الحضارات وتحدي السلام: العقبات والفرص"، التي عقدت هنا في بداية أيار/مايو ٢٠٠٧، كانت منتدى مفيدا لمنظمة فرسان مالطة من أجل القيام، مع الخبراء، بدراسة كيفية أن الاختلافات الدينية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تدهور آثار الصراعات وتستخدم لتبرير الصراعات. والتفاعلات الثقافية والدينية لن تستمر إذا لم نحترم جميع البشر. والحق في الحياة، والحق في الأمان، وكرامة الفرد قيم أخلاقية أساسية لا بد من الاعتراف بها عالميا.

وذلك الإدراك على وجه الدقة هو الذي يمنح منظمة مالطة الثقة للتمسك بأصلها المسيحي وأدائها بشكل صارم

حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وسنواصل القيام بذلك العمل في المستقبل.

ويشكل مجلس أوروبا جزءا من مجموعة متزايدة من المؤسسات الدولية الملتزمة بالحوار بين الثقافات. ونحن على اتصال وثيق بمبادرة تحالف الحضارات والممثل السامي للأمم العام لتحالف الحضارات. ونشعر بالاعتزاز لإقامة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي اتفقنا معها على تشكيل منبر فارو المفتوح، وهو إطار مشترك بين المؤسسات من أجل التعاون في مجال الحوار بين الثقافات. ومع عدد من المؤسسات الأخرى - بما في ذلك على سبيل المثال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - نشجع بصورة مشتركة إنشاء مشاريع عملية في مجالات التعليم والثقافة والتراث والشباب. ونحن على استعداد للإسهام بقدر كبير في السنة الأوروبية للحوار بين الثقافات ٢٠٠٨، التي أعلنها الاتحاد الأوروبي.

ونأمل أن تمكننا فرص التعاون تلك من المساعدة في النهوض بمناقشة على نطاق العالم بشأن الحوار والتفاهم بين الثقافات وبشأن دور المجتمعات الدينية والمجتمعات العقدية الأخرى في إحلال السلام والديمقراطية وسيادة القانون. ونحن مستعدون لتعميق مشاركتنا في ذلك المجال ولتعزيز إجراءاتنا العملية، ونتطلع إلى التعاون مع العديد من الأشخاص الموجودين هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فياما أريديتي دي كاستلفيتيري مانزو، رئيسة الوفد المراقب لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيدة أريديتي دي كاستلفيتيري مانزو (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلمت بالانكليزية): إن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة لسانت جون في القدس ورووس ومالطة يشرفها أن تشارك في هذا الحوار

جدول أعمال العالم هو أيضا جدول أعمال أديان العالم. وبذلك الروح تشدد الكنيسة الكاثوليكية على التعليم وتتفق مع المعتقدات الأخرى على النهوض بالتنمية المتكاملة للإنسان وتطوير الإنسان الكامل، وفقا للمقولة المشهورة للبابا بولس السادس في رسالته البابوية عن تطور شخصية الإنسان.

نحن جميعا نعرف أن التفاعلات الدينية والثقافية لن تثمر من دون بيئة تنعم بالحرية والاحترام ومراعاة الغير، ومن دون إدراك أن الدين اختيار يحسّن نوعية حياتنا وليس سلاحا ضد إخواننا. إننا نرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة ما فتئت منشغلة بمسألة إزالة كل أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد. وبعبارة أخرى إن الدين أفيون الشعوب، فإن الدين الأصيل ينظر إلى المقاصد الإنسانية من المنظور الصحيح، ويجفّز على الحوار واحترام القيم الأخلاقية الأساسية التي لا غنى عنها للتعايش بين الشعوب.

إذا أُريد لمقاصد الحوار أن تتحقق فيجب أن يحدث أولا تحديد في أساليب التفكير وأن تحدث تغيرات اجتماعية عميقة. وذلك سيتطلب منظمات عامة وخاصة تقف تدريجيا إلى جانب تعزيز الخصال الإنسانية وتحسينها وإلى جانب حماية حقوق الإنسان. تلك المنظمات يجب أن تركز نفسها لخدمة كرامة ورفاه الرجال والنساء والأطفال، من خلال حماية حقوق الإنسان الأساسية في ظل كل النظم السياسية والاجتماعية، بصرف النظر عن حجم الجهد المطلوب بذله.

وتلك المشاعر بالذات هي التي حدثت بالجمعية العامة إلى التشديد بالقرار ٢٢١/٦١ على الحاجة إلى تحول كل مستويات المجتمع، بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الإعلام، إلى عناصر للتغيير. وتلك الوثيقة تشجع الجهود الرامية إلى تعزيز الحرية والعدالة والديمقراطية والتضامن

وايجابي، بينما تمد يدها لخدمة لأشخاص من الأديان والثقافات والهويات العرقية الأخرى ولانضمامهم إلى عضوية منظمة فرسان مالطة. وعلى النحو الذي حدده مرشدنا الأكبر في خطابه للهيئة الدبلوماسية في كانون الثاني/يناير الماضي، فإن أعضاء منظمة فرسان مالطة يمارسون عقيدتهم ليس بوصفها أداة للتبشير بالإنجيل أو للهداية، ولكن بوصفها طريقا للحياة في خدمة الآخرين، وخدمة الفقراء والمرضى، بروح أصلية للإنسانية تعترف بوجود الله في الشخص الذي يعاني، بصرف النظر عن جنسه أو أصله أو دينه.

الحوار الحضيف المخلص بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب لا يمكن إجراؤه إلا في مجال تُحترم فيه الحقوق الأساسية للرجال والنساء. ومن الملائم التنويه، في ضوء تعاليم المجلس الفاتيكاني الثاني، بالسببين الأساسيين وراء نضال الكنيسة الكاثوليكية، بتحالف وثيق مع الكنائس المسيحية الأخرى، من أجل النهوض بحقوق الإنسان، وعلى وجه خاص الحرية الدينية. والسببان هما: كرامة المخلوق البشري، والتضامن الشخصي الضروري القائم على أخوتنا الكونية.

ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الدولي أبدى اهتماما متواصلا على مر العقود بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها احترام حرية الضمير وحرية الدين، في وثائق رئيسية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ووثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

وأحد الأسباب الكبيرة وراء المشاكل التي تبرز فيما بين الأديان وفيما بين الثقافات والتي يجب معالجتها يكمن في الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء. وفي ذلك المجال يجب على الحكومات والجماعات الدينية أن تدرك أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة كلها. وإن

الأحمر (الاتحاد الدولي). بمبادرتكم بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى. لقد شاركنا بهمة في المناقشات السابقة للمسائل المتعلقة بثقافة السلام وتوسيع التفهم وبناء الاحترام للتنوع. وتقوم برأينا حاجة حقيقية واضحة إلى هذه المناقشة، وإلى العمل على الصعيدين الوطني والمحلي.

إن المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، التي تتهدي بها أعمال أفراد جمعياتنا وملايين المتطوعين في كل أنحاء العالم، تحدد بوضوح تجرد وحياد وإنسانية نهجنا. كما أنها تحدد عالمية حركتنا عبر كل البلدان والمجتمعات المحلية.

الأولويات تأتي من أبسط الاحتياجات الإنسانية. وإن درجة التعرض للمخاطر هي المفتاح ونحن لن نقبل بالسماح للتعريف القانونية بأن تقف عقبة في طريق تلبية تلك الاحتياجات. وإن الاتحاد الدولي وشبكته حول العالم المؤلفة من ١٨٦ جمعية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لا يفرقان على أساس الاختلافات الدينية أو غيرها. وإننا نستثمر إلى جانب زملائنا في جمعية الصليب الأحمر الدولية الكثير من الطاقة في نشر المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر. ونحن نشدد تحديدا على واقع كيف أن مبدأ التجرد يكفل أن يظل عملنا مبنيا كلية على احتياجات الناس وليس على انتماءاتهم الدينية أو تجمعاتهم الطائفية أو طبقتهم أو الأشياء الأخرى التي تميزهم.

إننا ندرك جيدا أنه حدث في السنوات الأخيرة نمو حاد في الخطب الحماسية - وفي بعض الأحيان في الأعمال الحماسية - بالاستناد إلى المعتقدات الأصولية المتشددة. ورأينا أيضا في بعض المجتمعات المحلية حالات سوء فهم حول طبيعة عملنا الإنساني ودوافعنا. إن الاتحاد الدولي، شعورا منه بالقلق من تلك التوجهات، استضاف ندوة لمركز دراسات متخصص جمعت بين ممثلين عن الجمعيات الوطنية في مختلف

والتعاون والتعددية واحترام التنوع في الثقافة والدين أو المعتقد والحوار والتفهم، التي تشكل مجتمعة المواد الأساسية التي يُصنع منها التلاحم الاجتماعي والسلام. أما نحن، فيجب علينا جميعا أن ندرك أنه لا يوجد طريق إلى السلام فالسلام هو الطريق.

ولمساعدة الأفراد على أن يؤدوا بعناية أكبر واجباتهم تجاه أنفسهم وتجاه شتى الجماعات التي ينتمون إليها، فيجب الحرص على تعليمهم ثقافة عالية من خلال تسخير الموارد الجمّة المتوفرة اليوم. لذلك فإن منظمة فرسان مالطة تتني على اليونيسكو لجهودها في تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكات الراديو المحلية والصحف والإنترنت، للنهوض بثقافة السلام وتعليم السلام، ونشر المعرفة في المجتمعات المحلية والتعليم في المدارس بشأن المسائل المتعلقة باللاعنف والتفهم المتبادل والاحترام. ذلك أننا كلما تعمقنا في فهم أساليب تفكير الذين يفكرون ويتصرفون بصورة مختلفة عنا في المسائل الاجتماعية والسياسية والدينية، كان أسهل علينا الدخول معهم في حوار.

ويجب علينا، في المقام الأول، أن نبدأ بتدريب الشباب من كل الخلفيات الاجتماعية إذا أردنا أن ننشئ ذلك النوع من الرجال والنساء الذين تمس الحاجة إليهم اليوم: الرجال والنساء الذين ليسوا على درجة عالية من الثقافة فحسب، بل ويمتلكون أيضا صدورا رحبة وأذهانا متفتحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد مايكل شولز، رئيس الوفد المراقب للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شولز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال

ويصبح حتميا في تلك الحالات العمل عن كثب مع زعماء المجتمع المحلي والزعماء الدينيين الملتزمين بمعالجة أوجه الضعف دوغا تمييز.

ونعرف أيضا أن الحوار يمكننا من تأدية أعمالنا. وتجربتنا تبين، على سبيل المثال، أن علاج فيروس نقص المناعة البشرية في بعض المجتمعات المحلية يجب أن يكون مصحوبا بالحوار مع الزعماء الدينيين والمؤسسات الدينية، مما يبني قنوات الاتصال مع كامل المجتمع المحلي المعرض للخطر.

ثالثا، هناك حاجة إلى مشاركة رفيعة المستوى مع الحكومات - بما فيها الحكومات المحلية - التي نعتقد أن لها دورا رئيسيا. فمن خلال العمل مع شركاء ملتزمين متمركزين في المجتمعات المحلية، بما في ذلك جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تستطيع الحكومات أن تنخرط في المجتمعات المحلية على نحو أفضل وأن تبادر بعمليات تجمع معا الجهات الفاعلة الرئيسية القادرة على بناء الاحترام المتبادل. فالشراكة أمر ضروري ونحن ندرك أيضا أن علينا أن نقيم روابط أوثق مع الزعماء الدينيين. وندرك كذلك أنه لا بد لنا من الدخول في حوار مع الشخصيات المحلية المؤثرة، بما في ذلك وسائط الإعلام، لتأكيد أهمية العمل معا على نحو متسق تحقيقا للمنافع المشتركة.

والنقطة الرابعة والأخيرة التي سأتناولها هي أن المبادئ التوجيهية الحالية كافية. ولا نرى أن هناك حاجة إلى قواعد جديدة. ولدينا الآن العديد من الصكوك المفيدة لتوجيه العمل الإنساني في هذا المجال. ولكننا نسلم بأن تنفيذ أفضل للمبادئ التوجيهية المتفق عليها بالفعل سيكون عملا قيما بحد ذاته. وفيما يتعلق بنا، فإن مدونة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة الإنسانية من الكوارث توفر معايير

أنحاء العالم وجمعية الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن عدد من الخبراء الرفيعة المستوى في الحوار الديني.

لقد سعت ندوة مركز الدراسات إلى تحليل وطأة التحليلات الدينية المتغيرة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية، والعواقب المترتبة عنها على المنظمات الإنسانية المتجردة مثل اتحادنا. وسعت الندوة أيضا إلى البحث في الطريقة التي يمكن بها لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في بيئة اليوم، أن تحسّن إمكانيات وصولها إلى هدفها بالتخفيف من المعاناة الإنسانية وكفالة الاحترام للتنوع وعدم التمييز.

ونظرا لضيق الوقت، اسمحوا لي أن أستعرض أربع نقاط أساسية فقط. الأولى، يتعين على المنظمات وبرامجها أن تكون اشتماكية وأن تكفل تمثيل جميع أعضاء المجتمع المحلي. ومن الجوهري أن تكون كل المنظمات الملتزمة بأهداف محيطة بالحوار بين الأديان وبين الثقافات هي نفسها مؤلفة من مختلف الجماعات المنخرطة في الحوار الذي تريد تلك المنظمات تبنيه. ففي كثير من المجتمعات المحلية توفر أنشطة متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأنشطة الشباب منتدى للناس من مختلف مشارب الحياة أو من مختلف الأديان والخلفيات الثقافية تلتقي فيه لتقديم المساعدة والخدمات للذين يحتاجون إلى المساعدة.

النقطة الأساسية الثانية هي أن الحوار يحتاج إلى أن يكون مصحوبا بالعمل. إننا نتكلم كثيرا - مثلما نفعل اليوم هنا في الأمم المتحدة - حول الحوار. وإن الحوار مهم بوضوح. لكن تجربتنا موجهة أكثر نحو الأعمال. ونعرف، على سبيل المثال، أن برنامجا صحيا إذا أريد له أن يكون فعالا فيجب أن تؤخذ فيه في الاعتبار المواقف التي تمكّن المجتمع المحلي برمته من المشاركة فيه والانتفاع منه. والمواقف التي يتعين معالجتها تنبع في بعض الأحيان من التقاليد الدينية

الجسور بين الأديان والحضارات من أجل منفعة الأجيال في الحاضر والمستقبل.

والجهود التي نبذلها اليوم تجاه تعزيز علاقات التفاهم والتعاون بين الأديان والحضارات تتطلب إسهام جميع الحكومات والمنظمات الإقليمية وفئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لما لها من دور هام في دعم الحوار الديني والثقافي بين الأمم، انطلاقاً من المبادرات التي تضطلع بها الكيانات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة تحالف الحضارات التي تهدف إلى ردم الهوة بين الثقافات والأديان، ومواجهة حالات الاستقطاب الديني والثقافي السائدة في العالم. وتحظى هذه المبادرة بدعم جامعة الدول العربية التي تضع أملاً كبيراً على تنفيذ خطة العمل المنبثقة عنها، والتي تشتمل على مجموعة من الأنشطة الهامة التي تصب في إطار التقريب بين الثقافات المختلفة.

وتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات يستلزم التسليم بالتنوع الثقافي وتعزيزه على الصعيدين الوطني والدولي، وبما يضمن حق الشعوب والمجتمعات في تقرير مصيرها والحفاظ على هويتها الثقافية والدينية على أساس من التسامح واحترام التعددية والحوار بين الثقافات.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تقتضي الضرورة إجراء حوار مع مختلف ثقافات العالم في إطار استراتيجية شاملة تعطي الثقافات والأديان دوراً محورياً من أجل التواصل مع الآخر والتجاوز معه على أساس من الاحترام المتبادل والسعي إلى إقرار التفاهم بين البشر وإحلال السلام والأمن الدوليين.

إن موجبات الحوار مع الآخر في هذا العصر أصبحت أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في السابق، وذلك يتطلب محاورة العالم في ظل ظروف دولية معقدة تستدعي،

هامة في هذا المجال. ونحن على اقتناع بأنها أداة جديدة بالثناء بالنسبة للحكومات أيضاً.

إننا سننظر على صلة وثيقة بهذه المناقشة. فنحن نعتقد أن رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومبادئها الأساسية توفر طريقاً إلى الأمام للمنظمات المعنية الأخرى، ونود أن نعمل يداً بيد مع الجمعية العامة من أجل هذه الغاية. وستتاح فرصة قريبة لتقييم طريقة إقامة الشراكات في هذا المجال خلال المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

لقد سعدنا بالإحاطة علماً بأن الأمين العام قرر مؤخراً تعيين الرئيس البرتغالي السابق، السيد سامبايو، ممثله السامي لتحالف الحضارات. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معه ومع الآخرين كافة بشأن هذه المسائل، وكذلك مع المقرر الخاص للحوار بين الديانات الذي عينه المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتستطيع الجمعية أن تعوّل على الالتزام المستمر من جانب الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتصدي لهذه المسائل الأساسية معاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد يحيى الحمصاني، رئيس الوفد المراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد الحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد

الرئيس، إن تعزيز الحوار بين الديانات والثقافات من أجل السلام وترسيخ مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية بين الشعوب والأمم في عالم اتسعت فيه فرص الحوار والتفاعل والتعارف بين البشر في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع يستدعي إزالة الحواجز بين البشر وتسخير فوائد العولمة لبناء

ويجب أن نمضي الآن قدما بشكل جماعي، سعياً إلى بناء ثقافة جديدة للعلاقات الدولية، قائمة على أساس حقوق الإنسان والأمن والتعاون المتبادل واحترام القانون الدولي. والحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام أداة هامة لتحقيق ذلك الهدف.

وقد اتخذنا خطوة هامة في هذا الاتجاه باعتماد الإعلان بشأن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١). وبذلك، فقد سلمنا بالقيم الأصلية للتنوع البشري. وروح التعاون والاحترام المتبادل، التي تجلت خلال الحوار الرفيع المستوى، يمكن للجمعية العامة أن تسعى باستمرار لجعلها مثالا يحتذى. وكما شاهدنا خلال المناقشة، فإن الحوار المخلص يشكل أداة ممتازة لتعزيز الشمولية. وخلال هذه الدورة وبعدها، ينبغي أن نبرهن على استعدادنا الحقيقي للتسامح مع جميع الآراء، والبحث عن أساس مشترك، وتجنب استخدام منابر مثل هذا المنبر لأغراض سياسية.

لقد قربت العولمة بيننا جميعاً وجعلتنا ندرك التنوع الديني والثقافي. كما أنها كشفت الاختلافات بيننا. وكانت إحدى نتائج ذلك هي أنها جعلت الاختلاف "أمراً غريباً". والنتيجة الأخرى هي استغلال الدين لأغراض سياسية، ذات عواقب عنيفة في كثير من الأحيان. وكما أشار أحد المشاركين، "ما لم تصبح الأديان جزءاً من الحلول فستظل جزءاً من المشكلة".

لقد أقر جميع المتكلمين دون استثناء بأن التفاهم بين الأديان والثقافات يشكل الأساس لرفاهنا الاجتماعي واستقرارنا وازدهارنا. والتنوع جزء لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية. لقد فشلت البرامج التي تسعى إلى توحيد الجميع على أيديولوجية معينة، دينية كانت أو غير ذلك. وسمعنا

أكثر من أي وقت مضى، إجراء حوار بين الأمم لترسيخ أسس علاقات دولية جديدة تقوم على تغليب مبادئ السلام والاحترام المتبادل وحقوق الاختلاف والتصدي لمذهبي القوة والهيمنة.

إننا في عصر لا يمكن الاستغناء عن إيلاء أهمية قصوى لموضوع الحوار والتفاهم والتعاون بين الديانات والثقافات من أجل السلام لما له من أهمية في عالم اليوم الذي يمجج بالقضايا والمشاكل التي تلقي بظلالها على استقرار الأمن والسلام العالميين، وبما يتطلب استمرار طرح هذا الموضوع وتواصل نقاشه على الساحة العالمية وإفساح الوقت والمكانة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حوله. ولضمان إجراء حوار فاعل وإيجابي يحظى بمباركة عالمية واسعة، لا بد من أن يقوم ذلك الحوار على مفهوم الندية في التعامل وقبول الآخر بخصوصياته واحترام أخلاقياته واستبعاد الأحكام المسبقة بشأنه ورفض هيمنة ثقافة على أخرى، من منطلق أن تحالف الحضارات هو تحالف بين البشرية جمعاء من أجل مستقبل أفضل للجميع يعم فيه التفاهم بين الثقافات والأديان، وتتوفر للجميع فرص الحد الأدنى من العيش الكريم، بعيداً عن محاولات البعض لاستغلال الدين لخلق هوة بين الأديان والثقافات لأغراض ومآرب سياسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في الحوار الرفيع المستوى.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهني جميع المشاركين على المناقشات المحفزة التي شهدناها خلال اليومين الماضيين. وبصفة خاصة أود أن أشكر أعضاء أفرقة المناقشة وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والقطاع الخاص على إثراء المناقشة.

لقد تشرفت بافتتاح جلسة الاستماع التفاعلية للجمعية العامة، التي أتاحت إجراء مناقشة مفتوحة مع الممثلين الموقرين للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والقطاع الخاص. وأود مرة أخرى أن أشكر جميع الذين شاركوا في جلسة الاستماع هذه وأثنى عليهم، وخاصة على لفت انتباهنا إلى التدابير العملية للنهوض بالتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات. وقد اتفقت الدول الأعضاء في العديد من الآراء التي أعربت عنها على التركيز على برامج الشباب ووسائل الإعلام والتعليم، فضلا عن الشراكات المبتكرة مع الأمم المتحدة. وتم التشديد على توصيات مثل تعديل المناهج الدراسية وتدريب المعلمين للتركيز على المعرفة والوعي المتعددي للثقافات، فضلا عن زيادة الفرص لبرامج التبادل الدولي للطلاب. والرسالة الأخرى الهامة، ونحن نقرب من الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي تشجيع الحوار المتسم بالاحترام والشامل للجميع، وخاصة مع مجتمعات الأقليات.

ولقد لاحظت باهتمام خاص عددا من التجارب الحقيقية لحوارات ناجحة على أرض الواقع ضمت الأطراف المعنية، وتحظى بالمصداقية والثقة على المستوى الشعبي. وما جعل بعض هذه التجارب أمرا ممكنا هو التعاون الفعال مع القطاع الخاص. إن جمع أفضل الممارسات هذه وتعميمها بشكل منهجي من شأنهما أن يضاعفا جهودنا وأن يعززا التنسيق. ولقد شجعتني المشاركة الكبيرة للدول الأعضاء في جلسة الاستماع أمس، وأرحب باهتمام الجمعية العامة بمواصلة هذا التفاعل المفيد مع المجتمع المدني بشأن هذه المسألة وغيرها.

ومن الواضح أن ما يوحدنا أكثر بكثير مما يفرقنا. وكما أشار رئيس وفد باكستان، يقول القرآن الكريم ما معناه إن التنوع العرقي ما كان إلا من أجل التعارف. وآيا

خلال المناقشة أمثلة كثيرة لطوائف دينية مختلفة عاشت في وئام على مر القرون.

وأشار الكثيرون أيضا إلى أن التعصب وعدم الاحترام والتطرف في تصاعد، وربطوا ذلك بالصراعات الدولية التي لم تحل وبالظلم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، دعا عدد من المشاركين المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لإيجاد حلول مستدامة للصراعات في الشرق الأوسط ودارفور والعراق وكوسوفو، وأشاروا إلى أن السلام الدائم يمكن تحقيقه من خلال تشجيع التفاهم الأفضل بين الثقافات والأديان.

كما دعا كثيرون إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان. وشجب الجميع المتطرفين والإرهابيين الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم السياسية من خلال إساءة تفسير الدين. وإلى جانب نشر العنف، تنشر تلك الجماعات وهؤلاء الأفراد أيضا الجهل وسوء الفهم. وبالمثل، أشارت عدة وفود أيضا إلى دمج الهوية العرقية والهوية الوطنية أو المواطنة لاستخدامها أداة في نشر عدم الاستقرار من أجل غايات سياسية.

وتم الاعتراف بالدور البارز لوسائل الإعلام بوصفه عنصرا أساسيا في تشجيع المزيد من التفاهم بين الأديان والثقافات. وفي هذا الصدد، أشار كثيرون إلى أنه يجب تحقيق التوازن الهام بين حرية التعبير ومسؤولية وسائل الإعلام عن احترام الحساسيات الدينية والثقافية.

وطرح عدد من الوفود مقترحات محددة لمعالجة هذه المسائل وغيرها. وليس لدي الوقت لإنصاف جميع هذه التوصيات الآن. ومع ذلك، فإنها مسجلة في البيانات المكتوبة للمشاركين، والتي ستكون متاحة على موقع الأمم المتحدة على الانترنت.

كانت الديانة أو العقيدة أو الثقافة، فإن الأسرة الإنسانية بأسرها تنشُد السلام والرخاء والسعادة. والحوار المفتوح والمستمر واحترام حرية التعبير والمعتقد الديني أمران أساسيان في مساعيها الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام.

إن الدين هو، وينبغي أن يكون، مصدر إلهام في تحقيق هذه الأهداف. وليس لأي دين أن يزعم امتلاك الحقيقة أكثر من غيره. يجب علينا جميعاً أن نقدر ونحترم تعددية الآراء والمعتقدات القائمة. وهذه القيم منصوص عليها في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، وإذا نُفذت بالكامل سوف تنشئ ثقافة جديدة للعلاقات الدولية تقوم على السلام والتسامح والاحترام المتبادل.

ورغم أن الأمم المتحدة محفل ممتاز للحوار، يجب ألا نتوقف عند هذا الحد. وإذا كنا نريد تعزيز هذا الحوار، ينبغي أن نعود وننشر هذه الرسالة في مجتمعاتنا وأحيائنا في جميع أنحاء العالم. وينبغي لنا جميعاً أن نصبح أمثلة يُحتذى بها في التسامح والتفاهم المتبادل في حياتنا اليومية.

وإذا أردنا تغيير العالم، يجب أولاً أن نجسّد نحن التغيير الذي نريد أن نراه في العالم.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وهذه المرحلة من نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.